جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إستراتيجية الموازنة التركية تجاه الإختراق الأمريكي للشرق الأوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالب:
موسى راتب

إشراف الأستاذ:
فيصل بوالجدري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
بويبية نبيل	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بوالجدري فيصل	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
كشان رضا	أستاذ محاضر ب	مناقشا

دورة جوان 2019

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله رب العالمين الذي أنار لي دربي وشق لي طريق العلم ونوره

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور فيصل بوالجدري لقبوله الإشراف على هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و تقييم هذه المذكرة .

إهداء

إلى من قال فيهما الخالق عزوجل :" **وقضى ربك ألا تعبدو إلا إياه وبالوالدين إحسانا**".

والدي العزيزين أطال الله عمرهما.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: التأصيـــــــــــل المفاهيمـــــــــــي والنظـــــــري للدراســـــــة.

المبحث الأول: تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية.

المطلب الثالث: مفهوم الاختراق الدولي.

المبحث الثاني: الافتراضات النظرية لتفاعلات العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: مقاربة القوة الإقليمية.

المطلب الثاني: المقولات السائدة في دراسة التحولات على المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث: منطلقات العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية.

الفصل الثاني: مكانة تركيا في النظام الشرق أوسطي المفتوح (فرصها وحدودها).

المبحث الأول: العناصر الداعمة والمحددة للمكانة الإقليمية التركية.

المطلب الأول: التصور عن الذات.

المطلب الثاني: القدرات المادية والمعنوية.

المطلب الثالث: طبيعة السياسات المتبعة.

المبحث الثاني: حدود السياسات الإقليمية التركية.

المطلب الأول: التوافق / التعارض الداخلي.

المطلب الثاني: القبول الإقليمي بالدور التركي في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: الإقرار الدولي بالمكانة الإقليمية التركية.

المبحث الثالث: الاختراق الأمريكي للنظام الإقليمـــــــــــي الشرق أوسطـــــــــــي.

المطلب الأول: استعراض القوة في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية.

المطلب الثاني: إعادة هندسة القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: التوجس التركي من سياسات الاختراق الأمريكي.

الفصل الثالث: محورية الدور التركي الموازن للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: محاولة فك الارتباط بين الولايات المتحدة الأمريكية والأكراد.

المطلب الأول: تطورات القضية الكردية في تركيا.

المطلب الثاني: الورقة الكردية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: الهواجس التركية من الدعم الأمريكي للطموح السياسي للأكراد.

المبحث الثاني: الموازنة المرنة عبر المحاور الدولية.

المطلب الأول: الموازنة المرنة عبر محور أنقرة – موسكو.

المطلب الثاني: الموازنة المرنة عبر محور أنقرة– بيجين.

المطلب الثالث: الموازنة المرنة عبر محور أنقرة – بروكسل.

المبحث الثالث: الموازنة المرنة من خلال الأطراف الإقليمية.

المطلب الأول: الموازنة المرنة بواسطة طهران.

المطلب الثاني: الموازنة المرنة بواسطة منطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: الموازنة المرنة عبر الورقة الفلسطينية.

خاتمة.

ملخص البحث

تسعى هذه الدراسة مسترشدة بإطار نظري مناسب، لتفحص طبيعة ردود فعل القوى الإقليمية المتطلعة للهيمنة في أقاليمها، تجاه القوى العالمية التي تعمل على فرض وجودها وتعميق ارتباطاتها بالأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية، من أجل التحكم في تفاعلاتها بما يحقق الاستقرار الذي يتناسب مع مصالحها. وإذ تسعى هذه الدراسة إلى اكتشاف ردود الفعل هذه، فهي تنطلق من مسلّمة الارتباط بين النظام العالمي والنظم الإقليمية في إطار العولمة.

تتجه الدراسة مباشرة صوب اختبار مدى فاعلية إستراتيجية الموازنة المرنة، كبديل تلجأ إليه القوى الإقليمية المتطلعة للهيمنة، لتعويض فارق القوة في شقّها الصلب، فهي تفترض ابتداء بأن تركيا تهدف من خلال سياساتها إلى موازنة وتعديل السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لمنع إثارة الأزمات ودرء التهديدات ذات التأثير المباشر على المصالح الحيوية التركية. هذه المخاطر حسب افتراض الدراسة سببها هو سياسات الاختراق الأمريكي للمنطقة، وما ينجم عنه من مخاوف حول اختلاف الرؤى بين البلدين حول تحديد ماهية مصادر التهديد المباشر للأمن القومي لكيليهما، فتركيا تريد التحكم في تفاعلات بيئتها الإقليمية ضمن طموحاتها المستقبلية.

كلمات مفتاحيه:

الشرق الأوسط، الإستراتيجية، النظام الإقليمي، الموازنة المرنة، الاختراق الدولي، القوى الإقليمية.

مقدمة

أصبحت العلاقات الدولية مرتبطة أكثر بالتأثير المتبادل للعلاقة بين التوازن الدولي والتوازن الإقليمي، وفي هذا السياق يرى **كاتزنستين** "**KATZENSTEIN**" بأن وثيرة الاهتمام بالسياسة في الأقاليم زادت بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك نتيجة للتحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي، مما خفّف من حدة استقطاب الأقاليم نحو القوى العالمية المهيمنة، وهو ما منح نوعا من الاستقلالية للأقاليم، مما حدا ببعض القوى الإقليمية لإعادة صياغة رؤيتها تجاه وضعها الإقليمي والعالمي، وزاد ذلك من قوة طموحها للعب دور القائد الإقليمي.

إلا أن خصوصية بعض الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية (كالشرق الأوسط)، والتي تغلب عليها البنية الفوضوية، وتعتبر من أهم مناطق نفوذ القوى العالمية كالولايات المتحدة بالنظر لما يحقق لها من مصالح حيوية. كل ذلك جعل هذه الأقاليم تبقى أكثر استهدافا من طرف قوى الاختراق العالمي.

نتيجة لذلك اتجهت القوى الإقليمية الطامحة للهيمنة الإقليمية في هذه المناطق، (كحالة تركيا في الدائرة الشرق أوسطية) لمواجهة نفوذها عن طريق توظيف إستراتيجية الموازنة المرنة – حسب ما افترضته الدراسة– باستغلال مختلف القدرات المتاحة، وعبر إقامة علاقات وتحالفات مع قوى دولية أخرى أو عبر أطراف إقليمية، في سبيل السعي لتأييد دولي وإقليمي لسياساتها في المنطقة، لمواجهة تأثير القوى الدولية الساعية لاختراقها وفرض أجنداتها كبديل للمواجهة الصلبة وعدم القدرة عن التخلي عن المنافع الإستراتيجية التي تقدّمها القوة الدولية المهيمنة في شكل فرص وحوافز للقوى الإقليمية، خاصة في ظل غياب بدائل واضحة تعوض فك الارتباط التام مع القوة العظمى.

تعتقد الدراسة بأن تركيا باشرت السعي نحو فك هذا الارتباط بالولايات المتحدة عبر إستراتيجية توازن وصفت بالمرونة، عبر إعادة ترتيب أولويات مصالحها الإستراتيجية وفق رؤيتها السياسية بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002. لذلك تسعى هذه الرؤية وفق مبدأ الأولوية المذكور إلى مراعاة وتحقيق مصالح الدولة التركية أولا، وذلك بتتبع سياسة خارجية فعالة تحمي مصالحها الأمنية القومية والإقليمية، في إطار السعي نحو الاستقلالية. لكن ذلك كان لزاما علينا أن ندقق في طرح إشكالية الدراسة وفق الصياغة التالية:

في ظل قلة البدائل المتاحة أمام القوى الإقليمية المقاومة للهيمنة الأمريكية على الأقاليم العالمية، ما مدى فعالية إستراتيجية الموازنة المرنة التركية لسياسات الاختراق الأمريكي للنظام الإقليمي الشرق أوسطي؟

تحتاج هذه الإشكالية إلى شيء من التفصيل في شكل أسئلة فرعية كما يلي:

- فيما تتجلى طبيعة إستراتيجية الموازنة المرنة في ظل اختراق دولي للإقليم؟
- ما هي العناصر الداعمة التي تؤهل تركيا لتطبيق سياسة الموازنة المرنة ضد الاختراق الأمريكي للشرق الأوسط ؟
- فيما تبدو مظاهر استراتيجية الموازنة المرنة التركية وما هي أبعادها؟

فرضيات الدراسة:

- تتباين استراتيجيات الموازنة المرنة بحسب تباين قدرات الفاعل المعني بها، وطبيعة وحجم الاختراق الدولي للأقاليم.
- لن تتمكن أي قوة إقليمية من مواجهة اختراق القوى العظمى لأقاليمها إلا بتفاعل ثلاثية الرغبة والقدرة والقبول متعدد المستويات، وذلك بحسب طبيعة وحجم آلية نظام التغلغل العالمي للنظم الإقليمية.
- يمكن للقوة الإقليمية المتضررة أن تواجه الاختراق الدولي لأقاليمها على مستويات محلية وإقليمية ودولية وبوسائل سياسية واقتصادية وإستراتيجية.

أهمية الموضوع وأهداف الدراسة:

يمكن إدراك أهمة هذا الموضوع انطلاقا مما يتمتع به من بعد نظري علمي وقيمة واقعية عملية.

يتجلى **البعد النظري العلمي** في التعريف بسياسات الموازنة المرنة التي يمكن أن تنتهجها القوى الإقليمية المتطلعة للهيمنة ومدى نجاحها لمواجهة القوى العالمية لتعويض فارق القوة الصلبة بينهما.

أما فيما يتعلق **بقيمة الموضوع العملية التطبيقية،** معرفة مدى نجاح تركيا في تقويض محاولة الولايات المتحدة الأمريكية اختراق الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها ومصالحها الذاتية التي تتعارض مع المصالح القومية للدولة التركية خاصة في ظل التوجهات الجديدة لحزب العدالة والتنمية.

وتتجلى الأهمية العملية أيضا في الاستفادة من هذا النموذج التركي الموازن للقوة الأمريكية.

أما بالنسبة للأهداف المرجوة من هذه الدراسة: فتتمثل في محاولة اكتشاف طبيعة سياسات و تفاعلات الدور المركب لتركيا على المستويين الإقليمي والدولي الذي يسمح لها بإنتاج وتطوير نموذج تفاعلي موازن يوظف إستراتيجية القوة المرنة، كبديل لنهج الممايعة ونهج المواجهة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، خدمة للتطلعات التركية الإقليمية مستعين بسند نظري لهذه الإستراتيجية الإقليمية الممكنة.

أسباب اختيار الموضوع:

لا تخلو عملية اختيار أي موضوع، من محفزات ذاتية وعوامل موضوعية.

العوامل الذاتية: كباحث جزائري تدفعني الرغبة إلى التعرف أكثر على تفاعلات منطقة الشرق الأوسط التي تحظى باهتمامي الشخصي، خاصة تأثري بالنموذج التركي الناجح على مستوى التنمية المحلية وتزايد تأثيراته على المستوى الإقليمي والدولي، وأملي أن تستفيد الجزائر من هذا النموذج في ظل تعقيدات التفاعلات الإقليمية والدولية المحيطة بالجزائر التي تشبه إلى حد ما الوضع المحيط بتركيا .

الأسباب الموضوعية: تشكل القيمة العلمية للدراسة العامل الأساسي وراء اختياره، إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في أن أغلب الكتابات تناولت السياسة الخارجية التركية بشكل منفرد من منطلق مقاربة السياسة الخارجية، أو مقاربة الدور، وتسليط الضوء على نموذج الدور الموازن الذي يوظف إستراتيجية القوة المرنة لمواجهة سياسة الولايات المتحدة الاختراقية لمنطقة الشرق الأوسط.

حدود الدراسة:

يتمثل **الإطار الزماني** في فترة وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 الى 2019، حيث تبنى توجهات جديدة منها إعادة تعريف المكانة الإقليمية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة تقويم علاقاتها مع الحليف الأمريكي، أما بخصوص **الإطار المكاني** يتمثل في دراسة تفاعلات العلاقات الأمريكية التركية في منطقة الشرق الأوسط باعتبار الإقليم نظام مفتوح على الصعيد الدولي والإقليمي.

المقاربة المنهجية:

تفرض إشكالية هذه الدراسة توظيف العديد من المناهج، أهمها:

منهج دراسة الحالة: كل قوة إقليمية لها خصوصيتها في التعامل مع القوى العالمية والإقليمية التي تميزها عن غيرها من القوى الإقليمية حيث من غير الممكن تعميم الفرضيات والنظريات التي يقدمها المختصون حول سياسات القوى الإقليمية. من خلال هذه المقولة تظهر أهمية اعتماد الباحث على منهج دراسة الحالة، كونه طريقة منظمة للتحليل الكيفي وحتى الكمي لحالة بعينها.

المنهج النسقي: يقوم هذا المنهج على تحليل النظام سواء كان وطنيا أو إقليميا أو دوليا، ومكونات كل واحد منهم، وعن طريقه يمكن تحليل تفاعلات وديناميات وتصورات الأطراف محل الدراسة. ففي إطار هذا المنهج النسقي يعتبر الشرق الأوسط كنظام إقليمي نسقا مفتوحا يتلقى مخرجات البيئة الخارجية ضمن نظام التغلغل في شكل مدخلات، ويتأثر بها في شكل مخرجات صادرة عن أعضائه من قوى إقليمية أو حتى ثانوية.

المنهج التاريخي: يتمثل في جمع المعلومات بدقة، بتقصي موضوع الدراسة والاعتماد على البيانات والحوادث التاريخية، إذ لا يمكن فهم وتفسير ودراسة حيثيات وتطورات الحاضر للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط دون دراسة تطورات هذا الدور عبر المراحل التاريخية.

الأدبيات السابقة:

1) دراسة أحمد داوود أوغلوا عام 2011، **العمق الاستراتيجي:** موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، حيث عبر من خلال دراسته أن تركيا لم تعد راضية بالدور الذي لعبته في السابق كراعي لمصالح القوى الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسعى تركيا للعب دور إقليمي طموح يتبنى مجموعة من السياسات والاستراتيجيات تدعم هذا الدور في حدود إمكاناتها وحدودها.
2) أطروحة لنيل شهادة دكتوره في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016،معنونة البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002 2023، حيث ثم من خلالها تسليط الضوء على سعي تركيا لإقامة علاقات على المستويين الإقليمي والدولي وتوظيف قدراتها المادية والمعنوية لخدمة أهداف تركيا التطلعية في اتجاه حصولها على مكانة القوة الإقليمية.

المقاربات النظرية:

تفرض علينا إشكالية الموضوع أن نسترشد ببعض المقولات النظرية المتمثلة في الجانب **النظري** ودراسة المقتربات السائدة لفهم آلية الارتباط بين النظام العالمي والنظم الإقليمية، من خلال مقتربات " داخل – خارج" و "خارج – داخل"، الواقعية الجديدة والمؤسساتية الليبرالية، وفي الأخير ثم دراسة تأثير النظام العالمي على النظم الإقليمية في ظل التحولات العالمية الجديدة.

صعوبات البحث:

تتمثل في البحث في تعقيدات علاقة تركيا الإقليمية والدولية وتعارضها للوصول لاستنتاجات تدعم فرضية البحث على دور موازن للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

تبرير الخطة:

اقتضت مشكلة البحث في هذا الموضوع، تكريس تصميم بحثي، منهجي، يتشكل من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، تتمثل في:

الفصل الأول: حاولنا تناول التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة، في المبحث الأول حاولنا تحديد الإطار المفاهيمي للبحث، الضبط المفهومي والمكاني للشرق الأوسط، فهناك فرضية تقول بأن هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وعدم الاستقرار نتيجة مصالح الدول الكبرى، كما تطرقنا لدلالة مفهوم الإستراتيجية، ومفهوم التوازن الاستراتيجي، وكذلك تسليط الضوء على مفهوم الموازنة المرنة، كنهج تلجأ إليه القوى الإقليمية لمواجهة نفوذ القوى الكبرى في إقليمها. كما تم تسليط الضوء على مصطلح نظام التغلغل ومؤشرات الاختراق، كما تطرقنا في المبحث الثاني، للجانب النظري لتفاعلات العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي ودراسة المقتربات السائدة حول هذا الموضوع.

الفصل الثاني: انتقلنا لمكانة تركيا في النظام الشرق أوسطي المفتوح، حيث تعرضنا للوضع الإقليمي لتركيا. من حيث العناصر الداعمة والمحددة التي تسمح لها بلعب دور موازن للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، الذي يمتاز بكونه نظام مفتوح على القوى الدولية، فبلوغ مرتبة القوة الإقليمية تشترط أو تتطلب توافر مجموعة من العناصر الداعمة لعل أهمها: البعد الإدراكي (التصور عن الذات)، والبعد المرتكز على القدرات بشقيها المادي والمعنوي، كما تتميز السياسات التركية بخصوصية تتلاءم مع دورها الجديد والذي يراعي خصوصية منطقة الشرق الأوسط، منها توظيف القوة المرنة، وسياسات الاحتواء لمحاصرة التهديدات الداخلية والإقليمية، كأسلوب ناجع للحفاظ على مصالحها، كما عملت على تهدئة علاقاتها مع الجوار المتأزم بتوجهها لتصفير المشكلات مع دور الجوار لمنع استنزاف قدراتها، لتوجيهها لخدمة مصالحها القومية الإقليمية التطلعية.

وفي المبحث الثاني جاء بعنوان حدود السياسات التركية: التي تكمن في التوافق والتعارض الداخلي التي يسمح لها بلعب دور قوة إقليمية تكبح إستراتيجية التغلغل الأمريكي، وكذا القبول الإقليمي لهذا الدور و الإقرار الدولي الذي يتيح لها المناورة واتخاذ سياسات مستقلة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وفي المبحث الثالث: المعنون بالاختراق الأمريكي للنظام الإقليمي الشرق أوسطي(ضمن توجهاتها الجديدة)، لمحاصرة أدوار القوى الإقليمية والسماح لها بلعب دور مكمل لأهدافه في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية، خاصة اتجاها لإعادة هندسة تفاعلات منطقة الشرق الأوسط ومكانة تركيا كقوة إقليمية متطلعة للهيمنة التي قد لا تتوافق مع سياسات الاختراق الأمريكي للمنطقة، التي تضع قيود للتطلعات التركية مما خلق هواجس لهذه الأخيرة من الاستهداف الأمريكي للمكانة التركية.

الفصل الثالث: محورية الدور التركي الموازن لتقويض الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. حيث عكست سياسات الولايات المتحدة آثار سلبية على مصالح تركيا القومية مثل محاولاتها احتواء العنصر الكردي في المبحث الأول، الذي توظفه الولايات المتحدة لخدمة أهدافها في المنطقة دون مراعاة تهديدات هذا المكون للأمن القومي للدولة التركية المهدد لوحدتها الوطنية، كما دفعها لتطوير وتقوية قدرات الحماية الذاتية بالتعاون مع أطراف دولية في المبحث الثاني وإقليمية، في المبحث الثالث، وذلك بحسب درجة وقوة تأثير مستوى التعاون من خلال توظيف إستراتيجية القوة المرنة.

في هذا الصدد عملت تركيا عبر المحاور الدولية، أهمها: روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، لخدمة وجهة نظرها الداعمة لخلق نظام دولي متعدد القوى رافضة للهيمنة الأحادية الأمريكية، التي لا تراعي مصالح حلفائها، كما تبنت سياسات مستقلة عن الولايات المتحدة من خلال الأطراف الإقليمية، بواسطة إيران ودول الخليج العربي، كما تحركت عبر الورقة الفلسطينية، من خلال الاعتراف بحركة حماس كطرف فاعل ومهم ومعترف به في العملية السياسية الفلسطينية.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

نحاول في هذا الفصل من الدراسة تناول المفاهيم والأطر النظرية المتصلة بموضوع الدراسة، فالإطار النظري للدراسة سمة المواضيع الأكاديمية والعلمية، فهي تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية إنطاقا من قاعدة مفاهيمية ونظرية للموضوع المعالج من خلال تحديد المفاهيم.

وبالنسبة لموضوعنا المعالج سنتناول مجموعة من المفاهيم مثل الشرق الأوسط ومفهوم الإستراتيجية والتوازن الاستراتيجي، وكذا مفاهيم القوة الإقليمية وسياسات تغلغل القوى الكبرى في الأقاليم، إضافة إستراتيجية الموازنة المرنة، من جهة، ومن جهة أخرى، الافتراضات النظرية لتفاعلات العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي، مثل الليبرالية المؤسساتية والواقعية الجديدة، ضمن مقاربات النظام الإقليمي كمستوى تحليلي في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة.

يقتضي التفسير العلمي للظواهر السياسية استخدام أدوات تحليلية متعددة يستعين بها الباحث على فهم علاقات الواقع المستهدف وتحليله، فالمفاهيم يتصور بها الباحثون ما توجد عليه بالفعل علاقات الواقع المستهدف، ويقومون بعدها بتحليله، أما النظريات فهي أدوات شأنها شأن الإقترابات، تشكل بناء ذهنيا للواقع يستعان به كذلك على فهمه وتفسيره.

المطلب الأول : مفهوم الشرق الأوسط.

يعد مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم التي ثار النقاش والجدل حولها بشكل واسع، وعبارة الشرق الأوسط كلفظ يمكن اعتباره مصطلحا كما يمكن اعتباره مفهوما. فإذا كانت تشير إلى منطقة جغرافية بعينها أصبحت مصطلحا لا يحتاج إلى تحليل مفهومي. أما إذا نظرنا إليها كمكون لكلمتين (شرق وأوسط) فإنها تعبّر عن مفهوم علمي لا يشير إلى منطقة بعينها بالضرورة. وهو ما جعل الدراسة تنحاز إلى جهة المفهوم أكثر من المصطلح. والدليل على هذا أن الشرق الأوسط كمنطقة يتسع ويضيق وفق إرادات وأهداف معينة، وقد أدت القوى الخارجية دورا كبير في تحديد ما شكل هذا الإقليم[1].

الفرع الأول: تأصيل المفهوم.

أي محاولة لتحديد ماهية الدول التي تدخل تحت تسمية الشرق الأوسط تبقى غامضة، وذلك نظرا لارتباط هذا المحيط بالتوجهات الإستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية الفاعلة في هذه المنطقة، حيث يتسع ويضيق وفقا للمصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى على مر التاريخ.

إقليم الشرق الأوسط صعب التحديد بصورة واضحة باعتباره إقليم هلامي القوام إذ يرى **برنارد لويس** أن تعبير الشرق الأوسط ظهر لأول مرة سنة 1902 من قبل المؤرخ البحري الأمريكي "**ألفريد ماهان**" ليدل به على

[1]) عبد المنعم سعيد، "الإقليمية في الشرق الأوسط نحوى مفهوم جديد" **السياسة الدولية**، (لقاهرة: العدد(122) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 1995)، ص.61.

المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي[2]، حيث استعمله عام 1902 عند مناقشة الإستراتيجية البحرية البريطانية للإشارة إلى المسالك المؤدية إلى الهند[3].

وفي آذار 1921 أنشأ **ونستون تشرشل** وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وفي عام 1932 أدمجت القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية التي كانت مقرها العراق مع قيادات القوات البريطانية في مصر واحتفظت القيادة الجوية باسم قيادة الشرق الأوسط[4].

كما نجد أن **الموسوعة الأمريكية** ترى أن منطقة الشرق الأوسط تشمل الدول الآتية : قبرص، الأردن الكويت، السودان، البحرين، مصر، اليمن، تركيا، سوريا، الإمارات، لبنان، العراق، قطر، السعودية، إيران، وقد سميت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافيا قارات العالم الثلاث آسيا أوروبا وإفريقيا [5].

- أما بالنسبة **للأمم المتحدة** فقد حددته لجنة نزع السلاح لإقامة منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط، حيث وسعت من مفهومه ليضم الدول العربية بالإضافة إلى إيران و إسرائيل[6].

الفرع الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم الشرق الأوسط.

ترجع الأهمية الجيوستراتيجة لمنطقة الشرق الأوسط للموقع الجغرافي المتميز والمطل على العديد من البحار التي تضم بدورها العديد من المضايق ومنها، البحر الأحمر والمتوسط، مضيق باب المندب، مضيق جبل طارق، مضيق البوسفور، مضيق الدردنيل، قناة السويس، مضيق هرمز. حيث يتحكم هذا الأخير 80بالمئة من مبادلات نفط الخليج، كما تمثل المنطقة همزة وصل للسيطرة والنفاذ إلى مناطق أخرى من العالم في إفريقيا وآسيا[7].

---

[2]) برنارد لويس، **العرب والشرق الأوسط**، (ترجمة) نبيل صبحي، (بيروت: دار النهضة العربي، 1963)، ص. 11.

[3]) يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، ط1، (بيروت: دار النهضة العربية ، 2002)، ص. 29 .

[4]) فراس محمد الجحيش, **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، ط1, (عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص.19.

[5]) أنظر الموسوعة الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية في 2007/07/12 على الرابط :www .grolier.comlcginlmidleeast anth.12.

[6]) انظر موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية : www.un.org.

[7]) محمود حسن علي العفيفي, "**مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي** " رسالة ما جيستير، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة, 2012), ص.46.

كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة غنية بالموارد الطبيعية، خاصة الطاقوية كالبترول والغاز، حيث تبلغ 70% من الاحتياطي العالمي، وهو مخزون هائل بالقياس إلى الاحتياطي العالمي، إلى جانب غزارة الإنتاج وسهولة استخراجه.

باستحضار كل هذه المعطيات ندرك مدى أهمية هذه المنطقة، خاصة وأن من يتحكم بهذه المنطقة يكون مؤهلا للتحكم باقتصاديات الدول الصناعية. كما تتميز المنطقة بأهمية أمنية نتيجة لأهميتها الاقتصادية فتأمين الممرات البحرية للتجارة الدولية يتصدر أجندات السياسة الدولية للدول الكبرى لتأمين حركة التجارة الدولية.[8]

كما تمثل منطقة الشرق الأوسط أهمية جيوستراتيجية كبيرة، تنافست القوى العظمى على النفوذ فيها كونها ذات علاقة مباشرة بالاستقرار الدولي من عدمه، فضلا عن كونها المزود الرئيسي للغرب بالطاقة، كما تحتل موقعا مركزيا بين الشرق والغرب، وتسيطر على الممرات البحرية (المضايق التركية وقناة السويس وباب المندب) إضافة إلى الممرات الجبلية في باكستان وأفغانستان وإيران، مما جعلها محط أنظار القوى الدولية منذ مدة طويلة . وتمثل المنطقة مثلثا جيوبوليتيكيا تتداخل نقاطه الثلاثة في قارات العالم الثلاث .

المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية. strategy

بالنظر لاتساع مفهوم الإستراتيجية خاصة بعد انتقالها من المعنى الضيق إلى المعنى الجديد، والذي بدوره يشتمل على عدة مفاهيم فرعية تتداخل مع بعضها البعض، فقد ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى عدة فروع ذات العلاقة بالمفهوم الأساس، وكل ذلك حفاظا على خاصية الجمع والمنع التي تميز المفاهيم العلمية بشكل عام.

الفرع الأول: دلالة الاستراتيجية.

اشتق المصطلح من الكلمة الإغريقية strato بمعنى جيش أو حشد ومن مشتقات هذه الكلمة Strategos والتي تعني فن القيادة[9].

---

[8]) وليد محمود عبد الناصر،"التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: مركز الأهرام، العدد، (189)، يوليو،2011)، ص45.

[9]) عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**, (عمان: الأردن، دار مجدلاوي، 2006)، ص.17.

وقد اختلف المختصون والأكاديميون في تحديد المفهوم فقد عرفها "**ألفريد شاندلر**"**alfred chandler** على أنها (تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد للمنظمة واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحديد تلك الأهداف[10].

كما عرفها "**كلاوزوفيتز**" **clauseervitz** (الإستراتيجية هي نظرية استخدام الاشتباك لتحقيق هدف الحرب)، فهو يربط الإستراتيجية بالعمل العسكري حيث يعتبرها استمرار للسياسة بوسائل أخرى[11].

ويعرفها **ليدل هارت** (هي فن استخدام القوات العسكرية لتحقيق الغايات التي وضعتها القيادة السياسية)[12]، لهذا يتضح أن رواد المدرسة الغربية ربطت الإستراتيجية بالجانب العسكري وشن الحروب حيث عرفتها في إطارها الضيق فقط.

وفي اتجاه توسيع المفهوم عرفها (**أندريه بوفر**) **Andre Beaufre** (فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة)[13]، هذا التعريف أكثر منطقية كونه لم يحصر الإستراتيجية في القوة العسكرية فقط بل أدخل جميع المقومات والإمكانيات لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، أو بعبارة أخرى **الإستراتيجية القومية للدولة** (الإستراتيجية بالمفهوم الواسع).

فالإستراتيجية تعبّر –بحسب وجهة نظره– عن فن استخدام القوة لتحقيق الغايات العليا للدولة عن طريق توظيف الوسائط المساعدة على ذلك، حسب طبيعة الأهداف والظروف المحيطة بها.

---

[10]) خالد محمد طلال, وائل محمد إدريس, **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر**, (عمان: الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2007)، ص.167.

[11]) منير شفيق, **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص.50.

[12]) المرجع نفسه، ص.52.

[13]) أندري بوفر، **مدخل إلى الإستراتيجية**, (ترجمة)، الهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970), ص.80.

الفرع الثاني: مفهوم التوازن الاستراتيجي.

يعد مفهوم **التوازن balance** من المفاهيم التي تناولتها الدراسات الدولية والإستراتيجية حيث لم يشهد مفهوم التوازن ثباتا في محتواه، فهو يشير للحالة المستقرة ويرمز للحالة المعتادة، وهذه الحالة ليست بالضرورة مثالية دائما ولكنها توصي بالاستقرار وعدم التوتر[14].

يستعمل هذا المفهوم في الكثير من العلوم للدلالة على حالة التعادل النسبي بين القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة، وهو بهذه الصورة يصف الحالة الوسطى تقريبا بين وضعين متناقضين، وهي الحالة المقبولة، فإذا توقفت معارضة أحد هذين الوضعين، أو تغلب عليها الوضع الآخر فمن المحتمل زوال التوازن[15].

تثير كلمة التوازن عند **رينولدز** الانطباع بوجود ميزان مع ثقل في واحدة من الكفتين، بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل وهي كما يصفها **(كانتور)** حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة، غير أن هذا التوازن بمعناه العام يجب أن لا يعني نقطة التعادل التام. وقد مرّ مفهوم التوازن ضمن المنظور السياسي بالكثير من المراحل ابتداء بمفهوم **توازن القوى التقليدي** بين فترتي القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتضمن منع أي دولة من تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول الأخرى من أجل الحفاظ على استمرار الوضع الراهن، إن الفكرة الكامنة وراء توازن القوى في العلاقات الدولية هو أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع[16].

ونتيجة للتحول في مفهوم التوازن حدث تحولا ملموسا في طبيعة استخدام هذا المفهوم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فلقد أدى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي ضد اليابان ونجاح الاتحاد السوفيتي في امتلاك هذا السلاح إلى إحلال مفهوم **توازن الرعب النووي** ليكون البديل عن توازن القوى التقليدية.

ويشير **مفهوم الردع** إلى القدرة على التأثير في الخصم بإرغامه على التراجع عن سلوك معين أو إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه, عن طريق التهديد بإلحاق الخسائر الجسيمة به، والتي قد تفوق المزايا التي

---

[14]) تلا عاصم فائق, "**دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الاستراتيجي في إقليم جنوب آسيا وآفاقه المستقبلية**", رسالة ماجيستير, (جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية، 2003), ص.9.

[15]) إبراهيم ابو خزام، **الحروب وتوازن القوى**, ط1, (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع, 1999), ص .47.

[16]) إسماعيل صبري مقلد, **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**, (بيروت: منشورات ذات السلاسل, 1987)، ص.266.

يتوخها من وراء الإقدام على مثل هذا السلوك. و الردع هو محصلة تفاعل عوامل متعددة عسكرية وسياسية وتقنية ودعائية.

ويمكن القول أن هناك مفهومين متميزين لظاهرة التوازن الدولي يتمثلان **بالمفهوم التقليدي والمفهوم المعاصر**, فالمفهوم التقليدي يؤكد التوازن المتساوي بين الأطراف في مقدرات القدرة العسكرية طالما أن الطابع الأساسي للعلاقات الدولية هو الصراع نتيجة اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة مفردات قدراتها القمعية على حساب الدول الأخرى، وبما يفضي إلى تهديد بعضها البعض مما يدفع بها للتجمع في محاور وأحلاف مضادة حتى يتسنى إعادة التوازن إلى نصابه[17].

أما **المفهوم المعاصر** للتوازن، يشير إلى التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لكافة عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بين دولتين أو أكثر، لا يشترط فيها التساوي في القوة، لينشأ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية, ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب, بمعنى أنه صار يتضمن عناصر اقتصادية وتكنولوجية إلى جانب اعتبارات القدرة في ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ووسائل نقلها, وحماية حقوق الإنسان والبيئة وذلك بسبب زيادة أهمية مفردات القدرة الاقتصادية والتكنولوجيا غير العسكرية والإستراتيجية في العلاقات الدولية في ظل متغيرات الحرب الباردة[18].

أما **التوازن الاستراتيجي الإقليمي** أو ما يسمى **التوازن الفرعي** فهو شكل من أشكال التوازن الذي يتكون داخل أطر جغرافية محدودة تجمع عدد من الدول التي تدخل فيما بينها في تفاعلات تتسم بالصراع على النفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود، وهو نوع من التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الدول أو القوى الإقليمية, أو أنه حالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار الإرادات بأبعاد إستراتيجية للبحث عن الأمن والمصالح الحيوية، دون إغفال تأثيرات العامل الدولي بوصفه متغيرا أساسيا فاعلا في أي معادلة للتوازن الاستراتيجي الإقليمي والتي تستمد في جزء كبير منها خصائصها البنيوية أو الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح الحيوية للقوى الدولية وهيكلية توازنها في الإقليم[19].

---

[17]) إسماعيل صبري مقلد, **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**, ط2, (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية, 1985)، ص.160.

[18]) عبد المنعم طلعت, **إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد**, (القاهرة: الهيئة المصرية للكتب, 1988)، ص ص.106، 107.

[19]) فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**, مرجع سابق, ص ص. 106- 108.

ويعتبر **التوازن الإقليمي** هو الأسبق وجودا لأن العلاقات الدولية في السابق اقل شمولا. و يمكن القول أن العلاقة بين التوازن الدولي والتوازن الإقليمي هي علاقة جدلية إذ يتأثران بعضها مع بعض بشكل مباشر, فأصبحت العلاقات الدولية مرتبطة بهذه الجدلية عن طريقها يمكن الكسب والخسارة في المستويين.

الفرع الثالث: الموازنة المرنة.Soft Balancing

يعتبر ميزان القوة جوهر النظرية الواقعية في العلاقات الدولية حيث كان التوازن هو الإستراتيجية الرئيسية التي توظفها القوى الكبرى لتحقيق أهدافها الأمنية . ويشير مصطلح **الموازنة المرنة،** كإستراتيجية تنتهجها الدول أو **القوى الصغرى لمواجهة نفوذ القوى الكبرى** وذلك بتوظيف مختف القدرات الشاملة للدولة حيث تتبنى الدولة استراتيجيات لبناء وتحديث مختلف القطاعات الحيوية للدولة أو الانضمام لتحالفات مع قوى أخرى دولية أو إقليمية لمواجهة تأثير القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي في مرحلة معينة.

يشير "**بول**" **paul** إلى أن توازن القوى يتخذ أشكالا مختلفة في السياسة العالمية المعاصرة مثل "التوازن الناعم " وينطوي التوازن الناعم على: **(تحقيق توازن ضمني بقيام الدول بشكل عام بتطوير الارتباطات والتفاهمات الأمنية المحدودة مع بعضها البعض لتحقيق التوازن مع القوة المهيمنة على الشؤون العالمية، وبالاعتماد على بناء القدرات المحدودة والتعاون على مستوى المؤسسات الإقليمية أو الدولية)**[20].

وتختلف إستراتيجية الموازنة المرنة عن التوازن التقليدي ليس فقط في الأساليب ولكن أيضا في الأهداف وذلك راجع لعدة أسباب أهمها، الأسباب السياسية ممثلة في الطبيعة الليبرالية للنظام الدولي الذي يمنع المنافسة الشديدة بين الدول التي تتبنى النهج الليبرالي، وكذلك لأسباب اقتصادية ممثلة في الترابط الاقتصادي الذي قد يتعطل في حال الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وكذالك لأسباب عسكرية مثل عدم قدرة القوى الإقليمية بما يكفي لمواجه القوة المهيمنة. ووفقا **لبول** paul تحدث سياسة الموازنة اللينة أو الناعمة، في ظروف تكون فيها سياسات القوى الدولية المهيمنة مصدر قلق متزايد، ولكن لا يشكل تحديا خطيرا للقوى الإقليمية، وعدم قدرة هذه الأخيرة التخلي عن المنافع الأمنية والاقتصادية التي توفرها القوة الدولية المهيمنة في ظل غياب بدائل لها.

---

[20])T.V.paul," Introduction:the Enduring Axioms of Balance of Power Theoryand Their Contemporary Relevance" in T.V.Paul, James J.Wirtz,and Michel Forrtmann,(ed.)Balance of Power; Theory and Practicein the 21st Century, **Stanford,California,Stanford University Press**,2004,p.3.

كما وضع **بايب pape** تصنيفا ثلاثيا لاستراتيجيات الموازنة الناعمة، تنتهجها القوى الإقليمية الموازنة تتمثل في:

1- **الدبلوماسية المتعددة الأبعاد** فيما بين الدول وعلى المستوى المؤسساتي ، التي تهدف لتقييد سلوك القوة الدولية المهيمنة .

2- الإستراتيجية الثانية تتمثل في **الإنكار الإقليمي** وذلك بحرمان الدولة المهيمنة من التأييد الإقليمي لسياساتها وحرمانها من موطئ قدم لقواتها البرية والجوية والبحرية مما يضاعف من المشاكل اللوجيستية للدولة المهيمنة مما يزيد من تكلفة الحرب أو قد يؤدي إلى تأخير الحرب وهذا ما لجأت إليه تركيا في حرب العراق.

3- الإستراتيجية الثالثة تتمثل في **التكتل التجاري والاقتصادي الإقليمي والدولي بتوظيف الاقتصاد والجغرافيا**، وتطويره إلى تعاون إستراتيجي مما يزيد في ثقتهم وتعظيم المكاسب المطلقة من خلال تأسيس تكتل مركزي يدعم الموقف التفاوضي للدول الإقليمية في مواجهة القوة المسيطرة على النظام الدولي. هذه الجهود لن تكون تلقائية ويعتمد حدوثها على حسابات معقدة من حيث التكاليف والعوائد وإمكانات النجاح[21].

المطلب الثالث : الاختراق الدولي.International Penitration

يتم توظيف مصطلح الاختراق ضمن عدة أبعاد ومستويات، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وكذلك في المجال العسكري والأمني.

[21]) Robert A.Pape, "Soft Balancing against The United States" **International Security**, Vol.30,No.1(Summer2005) ,p.10.

الفرع الأول: المعنى الإصطلاحي للاختراق.

الاختراق اصطلاحا له عدة تعريفات حيث عرف بأنه (القدرة على الوصول لهدف ومكان معين بطريقة غير مشروعة عن طريق وجود ثغرات).

في المجال العسكري يعرف الاختراق penetration بأنه (أحد أشكال مناورة التعرض التي تتم بالتوغل داخل الموضع الدفاعي للعدو وتوسيع الثغرة التي حدثت وتدمير مواضعه الدفاعية).

كما يمكن تعريف **الاختراق الأمني** بأنه: (قدرة أو إمكانية الوصول إلى أهداف محددة مسبقا وبطريقة غير شرعية عن طريق وجود ثغرات في الإجراءات الأمنية حول هذه الأهداف بغية الحصول على معلومات وأسرار في مختلف النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، أو بغية القيام بعمل أو تحقيق هدف معين)[22].

أما بخصوص مصطلح **الاختراق في العلاقات الدولية** يتمثل في اختراق النظم السياسية، فالنظام المخترق في إحدى مظاهره هو نظام يكون فيه أطراف من خارج المجتمع الوطني تشارك بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف وطنية في قرارات توزيع القيم أو حشد الدعم لأهدف تتبناها. وهو أمر تتزايد مظاهره نتيجة التداخل المتواصل بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في تشكيل توزيع القيم أو تحديد القرار المتخذ. وحسب "**روزينيو**" RAUZINO أن الاختراق مرهون بمشاركة أطراف خارجية في صنع القرار في نظام سياسي معين, مع ضرورة التمييز بين المشاركة في شؤون متعددة أو في شأن واحد أي بين تدخل في صنع القرار في شأن محدد ينتهي معه التدخل بانتهاء هذا الشأن وبين تدخل في شؤون مختلفة و متعددة[23].

ويعتبر **كارل براون BRAWN** أن **إقليم الشرق الأوسط،** هو الإقليم الأكثر اختراقا بين النظم الإقليمية الأخرى إذا اعتمدنا منظور **روزينيو** للنظم المخترقة، غير أنه أضاف اشتراط أن يكون المشاركون الخارجين في العملية السياسية من القوى الكبرى ومشاركين في مجالات متعددة. ومفهوم الاختراق بحسب **براون** محدد في الآتي:

1- طرف خارجي يشارك بشكل مباشر في صنع القرار واتخاذه

---

[22]) عبد الله جعفر كوفلي, **العمل الأمني الناجح (دراسة نظرية تحليلية)**، ط1، (عمان: الاردن دار الخليج للصحافة والنشر, 2019) ص.190.

[23]) أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ط4، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014) ص.24 .

2- اقتصار الطرف الخارجي على الدول الكبرى

3- ألا يقتصر الاختراق على بعد واحد فقط

4- أن يأخذ الاختراق مساحة زمنية ممتدة

كما يؤيد **ريمون هينبوتش** على اعتقاد أن النظام الإقليمي الشرق الأوسطي هو النموذج الأكثر وضوحا للنظم الإقليمية المخترقة مشيرا إلى استثمار القوى الرأسمالية في الموضوعات الثلاثة لتحقيق هذا الاختراق وهي: النفط والصراع العربي الصهيوني وتفتت القوى المحلية[24].

الفرع الثاني: مؤشرات الاختراق.

تتمثل أهم مؤشرات ودلائل الاختراق في تحديد البنية الفرعية في الجسد السياسي التي يشملها الاختراق كاختراق السلطة من خلال المستشار الخارجي في أي قطاع من القطاعات أو من خلال الخبراء الإستراتيجيون. كما يشمل اختراق المجتمع، وذلك بارتباط قوى سياسية معينة بقوى خارجية تتحكم بقرارها بنسبة أو بأخرى. وللاختراق مظاهر أخرى قد تكون في شكل اختراق النخبة، حيث يتمثل في تدويل النخب الداخلية لأهداف نخب خارجية، أي تتبنى الأهداف ذاتها التي تتبناها نخبة الدولة التي تمارس الاختراق.

وهناك عدد من المؤشرات التي تجعل النظم موضع اختراق:

1- الضعف الاقتصادي والسعي إلى تلقي مساعدات.
2- درجة انفتاحية الإقليم وأهميته الإستراتيجية.
3- العجز العسكري والسعي إلى حماية خارجية من أي خطر يهدد بقاء الكيان السياسي أو أي من مقوماته الرئيسية.
4- افتقاد التماسك الاجتماعي والاستعانة بالخارج للمساهمة في صوغ البنية المجتمعية بأبعادها المختلفة.
5- العولمة وتأثيراتها في المجال الثقافي والتبادلات[25].

---

[24]) المرجع نفسه، ص.25.

[25]) محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص.73.

الفرع الثالث: نظام التغلغل في النظم الإقليمية.

تلعب القوى الخارجية دورا فاعلا ومؤثرا في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية من خلال المشاركة السياسية وغير السياسية المتكررة أو المتواصلة في العلاقات الدولية الإقليمية وهذا يعني أن شؤون النظم الإقليمية وتفاعلاتها ليست حكرا على الدول ذات العضوية المباشرة فيها. فهناك دول من خارج الإقليم لها نفوذ وتأثير قد يفوق نفوذ وتأثير أي دولة من أعضاء النظام، وربما يفوق نفوذ القوة الإقليمية المهيمنة أو الساعية للهيمنة داخل الإقليم[26].

فقد حرصت القوى الخارجية على اختراق النظم الإقليمية وتوسيع مناطق نفوذها في أقاليم عديدة من العالم. وتختلف النظرة الداخلية لدور نظام التغلغل وأعضائه طبقا لخصائصه البنائية وطبيعته ودور القوى الأجنبية .

حلل **باري بوزان** الاختراق الدولي ضمن الترتيبات الأمنية ما بين قوة عالمية وقوة داخل الإقليم، فالتنافس الإقليمي وطموح أي دولة للعب دور القائد الإقليمي سيتبعه إقامة تلك الدولة لعلاقات تحالفيه مع القوة العالمية، وتعتبر هذه النقطة محورية في فهم آلية الارتباط بين النظام العالمي والإقليمي.

ويطرح بوزان إشكالية مفهوم **الأقاليم المدولة** أي التي تشهد حضورا كبيرا للقوى الخارجية ضمن تفاعلاتها العالمية حال النظام الشرق أوسطي ، الذي تتوزع القوة فيه وفق هندسة الولايات المتحدة لها[27].

إلا أن البعض يرى بأن نهاية الحرب الباردة وانتهاء استقطاب الأقاليم أعطى نوعا من الاستقلال للأقاليم مما سمح بظهور نوع من التنافس ما بين القوى الكبرى فيها، بصفتها قائدة للأقاليم التي تنتمي إليها.أما بخصوص منطقة الشرق الأوسط، تغلب عليه البنية الفوضوية حيث بقي تابعا من خلال سعي القوى الكبرى للتنافس عليه وذلك راجعا بالأساس لأهميته الاقتصادية لدى يعتبر من أهم مناطق النفوذ الأمريكي لما يحققه لها من مصالح إستراتيجية جعلته يحتل خصوصية اختراق هذا الإقليم.

---

[26]) **المرجع نفسه**، ص74.

[27]) barry buzan & ole waever ,**regional and powers**, **the structure of international security**, (New yourk, cambridge university, 2003),p.46.

المبحث الثاني: الافتراضات النظرية لتفاعلات العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي.

يتطلب موضوع سياسات الموازنة التركية كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، في مواجهة الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية، الاستعانة بأدوات تحليلية إرشادية وإطار نظري لفهم طبيعة التفاعل بين النظام الإقليمي والنظام الدولي، ففي ظل صعود قوى إقليمية بعد الحرب الباردة تصاعد الاهتمام بالأقاليم، حيث ظهرت افتراضات نظرية يستعين بها الباحث في معالجة تفاعلات العلاقة بين النظم الإقليمية مع النظام الدولي، حيث برزت عدة منطلقات تحاول وضع إطار نظري لهذه العلاقة.

المطلب الأول: مقاربة القوة الإقليمية.

سرّعت نهاية الحرب الباردة من وثيرة الاهتمام بالسياسة في الأقاليم بحسب **كاتزنستين (katzenstein)**, نتيجة للتحولات التي حدثت في بنية النظام الدولي، حيث منح فرصة للقوى المحلية وحرية أكبر في التصرف في إقليمها، حيث تزايدت التنظيمات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية, مما أعاد هندسة السياسات الدولية ضمن إطار تشكيل نظاما دوليا متعدد الأقاليم[28]. هذا الوضع الجديد في السياسة العملية الدولية تطلّب مجهودا موازيا على المستوى التنظيري والمفاهيمي كمحاولة لتفسير مخرجات السياسة الدولية في الأقاليم، حيث برزت مجموعة من المفاهيم الجديدة على غرار النظام الإقليمي والهيمنة الإقليمية والقوة الإقليمية.

الفرع الأول: مفهوم القوة الإقليمية.

يوظّف مفهوم **القوة** في نظريات العلاقات الدولية بأبعاد وطبيعة مختلفة. (والقوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة بوسائل مختلفة). والقوة بحسب بعض المتخصصين نسبية وعلائقية ذي أبعاد مختلفة حددها **بلدوين baldwin** في عدة نقاط[29] :

أ) **المدى scope**حيث يمكن أن تختلف قوة فاعل معين من قضية إلى أخرى

---

[28]) فيصل بوالجدري, "**سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا و إيران**", أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017/2016 ص، ص. 19، 20.

[29]) davida.baldwin ," power and international relations،inwaltercarlsnaes,Thomasrissevebetha.simonons "(eds) **the oxford hand book of international relations**(oxford:oxford university press,2002) ,p185.

ب) **المجال domain** الأطراف المستهدفة بالنفوذ أو عدد الفاعلين الواقعين تحت نفوذه أو تأثيره, فقد تكون الدولة لها قدرة كبيرة من النفوذ في منطقة معينة عكس المناطق الأخرى التي تملك تأثير قليل من النفوذ.

ج) **الوزن weight** ويقصد به، مدى إمكانية تأثر الطرف المستهدف أو ما مدى مصداقية النفوذ لدى فاعل معين.

د) **الكلفة costs** فالقوة تعطى إلى الفاعل الذي يمكنه ممارسة النفوذ بأقل كلفة.

أما الإقليم فهو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، ويحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات والتدفقات في شتى القطاعات وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة، ويتوجب التنبيه إلى كون الإقليم يمثل كيانا ديناميا متحركا، فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دولي ثقافي واقتصادي وسياسي يستمر عبر الأزمنة.[30]

بعد عملية تفكيك مفهوم القوة الإقليمية، لا يمكن الاستناد إلى دلالات كل من القوة والإقليم كل على حده، بالنظر إلى أن ذلك لا يحيل إلى المعنى الحقيقي للمفهوم. أما إذا ركّبنا المصطلحين فإننا سنحصل على دلالات تختلف تماما فيما لو تم الاعتماد على أحدها.

مفهوم القوة الإقليمية بالمعنى الجديد تم تطويره من طرف المعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية، يشير إلى أنها " فاعل يعتبر جزء من إقليم محدّد، له ذاتية خاصية، تعتقد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذا واضحا في كل الإقليم استنادا لمنظورها الإيديولوجي، وتتمتع بتفوق عسكري وسكاني وأيديولوجي على غيرها من الدول. كما أن هذه الدولة هي التي تحدد أجندة الامن الإقليمي بدرجة كبيرة، وتقر (تعترف) لها الدول الكبرى وبقية دول الإقليم بهذا الدور.[31]

يشير مفهوم القوة الإقليمية إلى دولة تابعة للإقليم تمثل فاعل يحتل مكانة المركز على مستوى إقليمها بما يحوزه من عناصر القوة المختلفة. وقد وضع **ماكسي شومان Maxi Shoeman** للقوة الإقليمية عدة خصائص وشروط لتصدر مكانة الزعامة الإقليمية تتمثل فيما يلي:

التفاعلات الداخلية : وتشمل الديناميكيات الداخلية للنظام السياسي والاقتصادي هي التي تتيح لها فرصة لعب دور الموازن وراعي الاستقرار والقائد في إقليمها.

[30]) فيصل بوالجدري، " خصائص القوى الإقليمية واستراتيجياتها،" **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام، ع. (106)، يوليو 2016)، ص. 36.
[31]) **المرجع نفسه**، ص. 38.

الإرادة والاستعداد: حيث تظهر استعدادا وتحملا لدور القائد الإقليمي والموازن.

القدرة والأهلية والقابلية: فالقوة الإقليمية ينبغي أن تملك القدرة والقابلية لتأدية دور القائد الإقليمي.

القبول والاعتراف: القوة الإقليمية يجب أن تحضي بالقبول من طرف جيرانها كقائد مسئول عن الأمن الإقليمي، وكذالك القبول الدولي خاصة من طرف القوى الكبرى[32].

كما عرض "**دانيال فلامس**" **Daniel Flemes** أربعة خصائص محورية يجب توفرها للقوة الإقليمية[33]:

1) مطالبة بالنفوذ الإقليمي (claim to leadership)
2) امتلاك المصادر الضرورية للقوة (necessary power resources)
3) استخدام أدوات السياسة الخارجية (foreignpolicy instruments)
4) قبول الدور الريادي في الاقليم من قبل الأطراف الأخرى (acceptance)

من الناحية العملية تهدف القوى الإقليمية إلى بناء تحالفات لتحقيق التوازن مع القوى العظمى خاصة فيما يتعلق بالدول المتطلعة للهيمنة التي تمتلك القدرات لبناء أحادية قطبية إقليمية في سبيل التحضير للنظام التعددي المستقبلي الذي تسعى لبلوغه.

كما أن نهاية الحرب الباردة سرعت من وثيرة الاهتمام بالسياسة في الأقاليم بحسب **كاتزنستين(katzenstein)**, نتيجة للتحولات التي حدثت في بنية النظام الدولي، حيث منح فرصة للقوى المحلية وحرية أكبر في التصرف في إقليمها, حيث تزايدت التنظيمات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية, مما أعادة هندسة السياسات الدولية ضمن إطار تشكيل نظاما دوليا متعدد الأقاليم[34].

---

[32]) فيصل بوالجدري, "**سياسات القوى الاقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا و إيران**", المرجع السابق, ص29.

[33]) Daniel flemes , « conceptualizing regional power in international relations – lessons from the sout African case» **giga working papers**,n.53,(june 2007) ,p11.

[34]) فيصل بوالجدري," **سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا و إيران**", مرجع سابق، ص ص 19، 20.

المطلب الثاني: المقتربات السائدة في دراسة التحولات على المستوى الإقليمي.

تتمثل في المقتربات " داخل – خارج" و " خارج – داخل" « outside–in » and « inside–out » approaches أي العوامل الداخلية والعوامل الخارجية (القوى الكبرى) التي تؤثر في التغيرات التي تطرأ على الأقاليم.

ويشير المقترب "خارج – داخلي" إلى التركيز على العوامل الشاملة وإعطاء أهمية كبرى لمصالح وتفاعل القوى الكبرى مع الإقليم محل الدراسة فهو مقترب يدرس الأقاليم من وجهة نظر النظام الدولي، ويركز على العوامل الجيو _ سياسية وينبد المعايير الثقافية في رسم الإقليم، فتشكيل الأقاليم هو نتيجة لتدخلات خارجية وقام كل من **كنتوري وشبيغل** بتقسيم الأقاليم إلى مركز وهامش ونظام تغلغل. فنظام التغلغل intrusive (system): هو **النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام.** إن حجم التغلغل يؤثر على النظام الإقليمي من حيث طبيعة ونمط العلاقات بين الدول الأعضاء، وبالتالي التأثير على طبيعة النظام ككل.

تقع الواقعية الجديدة ضمن هذا الإطار، حيث تعتبر الدولة فاعلا عقلانيا وحدويا رئيسيا على الساحة الدولية، وتعتبر المسائل الإستراتيجية والعسكرية سياسة عليا وتركز على القوى الكبرى وتوزيع القوة المادية في النظام الدولي كما تركز على فوضوية النظام الدولي، وتختلف عن الواقعية التقليدية بالأهمية المعطاة للأقاليم فالمجموعات الإقليمية تشكل من طرف الدول لمجابهة تهديد أمني خارجي. فالإقليمية من منظور الواقعية الجديدة عرفت كعمليات سياسية واقتصادية مرتبطة بعلاقات القوى أو الهيمنة فحركية الأقاليم تأتي كرد فعل على سلوكيات خارجية خاصة سلوكيات الدول الكبرى تؤدي إلى إعادة توزيع القوة في الإقليم. فتدخل القوى الكبرى وتوزيع القوة من أجل تحقيق توازن في إطار البحث المتواصل عن الأمن، وبالتالي السعي لزيادة القوة من أجل المحافظة على الوضع القائم.

ويركز المقترب (داخل – خارجي) على العوامل الثقافية ويسلّم بتعدد الفواعل على المستوى الاجتماعي، فالتقسيمات الإقليمية مرتبطة بطبيعة المنظور الثقافي.[35]

[35]) Iver B. Neuman, "a region – building approach to northern Europe", **international studies**,(vol 20,n1 janvier 1994)p53.

تتدرج المؤسساتية الليبرالية كمقاربة سائدة ضمن النظريات الليبرالية في هذا الإطار، ومن أهم افتراضاتها الأساسية (الاعتماد المتبادل) من المفاهيم المتغيرة للمصلحة الذاتية للدول وجود المصالح المشتركة هو المقدمة المنطقية للتعاون، وبالتالي تدعم إنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل حل المشكلات المشتركة ولتنسيق العمل، فبواسطة التعاون الإقليمي يمكن تحقيق مكاسب مطلقة وتحسين التماسك الإقليمي[36].

المطلب الثالث: منطلقات العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية.

قد يضع النظام الدولي قيودا، كما قد يخلق حوافزا يمارس من خلالها تأثيرا فعالا على سلوك الوحدات المشكلة للنظم الإقليمية الفرعية. وفي هذا الصدد أوضح **يونغ** أن العلاقة بين النظم الإقليمية الفرعية فيما بينها، والعلاقة بينها وبين النظام الدولي تتوقف على عدة نقاط يمكن من خلالها وصف طبيعة العلاقة بين النظام الدولي ونظمه الفرعية بأنها إما أن تكون علاقة اعتماد متبادل (تعاونية أو تنافسية)، أو علاقة هرمية (تبعية الفرع للكل)، فالفاعل إذا ما وجد بيئته ملائمة أدى إلى تفاعل إيجابي (علاقة تعاونية)، أما إذا كانت البيئة غير ملائمة، أي تشكل عائقا في وجه التفاعل فسوف يؤدي ذلك إلى تفاعل سلبي (علاقة تنافسية أو صراعية).[37]

يمكن تحديد خمسة معايير أساسية تحكم تأثر النظم الإقليمية بتحولات النظام العالمي:

1- إمكانيات وقدرات النظام الإقليمي: فكلما كانت قدرات النظام الإقليمي ضعيفة زادت فرص تأثير النظام العالمي، مما يفتح الباب أمام الاختراق والتأثير الخارجي. أما إذا كانت قدرات النظام الإقليمي كبيرة تكون درجة تأثره بتحولات النظام العالمي أقل.

2- المصالح العالمية في النظام الإقليمي: إذا كانت مصالح القوى المسيطرة على قيادة النظام العالمي عالية ومهمة في أحد النظم الإقليمية فإن التحولات التي تحدث في النظام العالمي تنعكس بشكل كبير في ذلك الإقليم، والعكس صحيح. فالنظم الإقليمية تختلف من حيث درجة خضوعها للنظام العالمي ونمط هذا الخضوع . فالنظم الإقليمية الواقعة في الدوائر الجيوبوليتيكية الحيوية للقوى المسيطرة في النظام العالمي تكون أكثر حساسية للتغيرات التي تحدث في قيادة النظام العالمي من النظم الإقليمية الواقعة خارج المجال الحيوي المباشر للقوى العالمية المسيطرة.

---

[36]) ربيعي سامية،" **آليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق آسيا**"، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007 .ص.54.

[37]) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة) وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص.136.

3- نمط الارتباطات العالمية: الإقليمية فالارتباطات القوية مثل التجاور الجغرافي مع قوة عالمية مسيطرة تميل إلى تعظيم أثر التحولات العالمية على النظام الإقليمي.

4- الصراعات الإقليمية: ودرجة تماسك النظام الإقليمي، فمستوى عالي من الصراعات الإقليمية الداخلية ومستوى منخفض من التماسك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي سواء داخل وحدات النظام أو بين هذه الوحدات فان التغيرات العالمية تكون كبيرة التأثير في التفاعلات الإقليمية بدرجة عميقة.أما إذا كانت الصراعات الإقليمية محدودة ودرجة التماسك مرتفعة فإن التغيرات العالمية تكون محدودة التأثير في النظام الإقليمي.

5- القيادة الإقليمية: فوجود قيادة إقليمية قوية تحظى بالشرعية والتأييد من جانب الفواعل الرئيسية في النظام الإقليمي يؤدي إلى تخفيض أثر التحولات العالمية على النظام الإقليمي، في حين يؤدي ضعف مثل هذه القيادة أو غيابها أو تشتت ولاءات الفواعل الإقليمية يؤدي إلى زيادة قابلية النظام الإقليمي للتأثر بالتحولات التي تحدث في النظام العالمي.

6- وجود منظومة من القيم: والتي تشمل القيم السياسية والاقتصادية في النظام الإقليمي حيث تشكل عامل جذب للقوى الدولية من أجل فرض سيطرتها أو هيمنتها العالمية[38].

ختاما، حاولنا في هذا الفصل ضبط الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة منها، ضبط مفهومي ومكاني **للشرق الأوسط**، حيث يتسع ويضيق وفقا للمصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى، وذلك راجع لأهميته الإستراتيجية. أما مفهوم **الإستراتيجية فقد** تم حصره في البداية بالبعد العسكري فقط إلى غاية ظهور مساهمة **أندري بوفر** الذي وسع من المفهوم ليشمل الأبعاد المختلفة للقوة.

كما تطرقنا **لمفهوم التوازن الإستراتيجي** بمعناه التقليدي والذي يشير إلى التساوي بين الأطراف في مقدرات القوة العسكرية، والمعاصر المتمثل في توازن الرعب النووي، وكذلك تسليط الضوء على مفهوم **الموازنة المرنة**، كنهج تلجأ إليه القوى الإقليمية لمواجهة نفوذ القوى الكبرى في إقليمها. كما تم تسليط الضوء على مصطلح **نظام الاختراق أو التغلغل**، كأحد أشكال التوغل للنظم السياسية أو الإقليمية من طرف أطراف خارجية لتوسيع مناطق نفوذها داخل هذه النظم.

[38]) محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، مرجع سابق، ص. 122

وتناولنا في **المبحث الثاني**، للجانب **النظري لتفاعلات العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي**، حيث ظهر مفهوم القوى الإقليمية والذي يشير للدول الإقليمية كفواعل تحتل مكانة المركز على مستوى أقاليمها تتنافس مع القوى العالمية على هذا الإقليم، ودراسة المقتربات السائدة لفهم آلية الارتباط بين النظام العالمي والنظم الإقليمية، من خلال مقتربات " داخل – خارج" و "خارج – داخل"، الواقعية الجديدة والمؤسساتية الليبرالية، وفي الأخير ثم دراسة تأثير النظام العالمي على النظم الإقليمية في ظل التحولات العالمية الجديدة .

الفصل الثاني:

مكانة تركيا في النظام الشرق أوسطي المفتوح

أشارت الدراسة في الفصل الأول إلى أهمية اعتماد الباحث على الأطر النظرية والمفهومية التي يوفرها حقل العلاقات الدولية، ذلك أن مثل هذه الأدوات التحليلية تكتسي أهمية وفائدة علمية ومنهجية فائقة، تقدم للباحث خدمات إرشادية وتوجيهية.

ننتقل في هذا الفصل للوضع الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة المكانة والدعائم والمقومات التي تسمح لها بلعب دور القوة الإقليمية المتطلعة للهيمنة، وطبيعة سياساتها التي رأت أنها ملائمة ومتلازمة لهذا الدور، والحدود التي تحول بين طموحاتها وتوجهاتها الجديدة، و باعتبار إقليم الشرق الأوسط نظام إقليمي مفتوح، نحاول توضيح سياسات الولايات المتحدة كقوة عالمية تسعى لاختراق هذا الإقليم والتغلغل فيه بإعادة رسم المنطقة وإعادة توزيع أدوار القوى الإقليمية فيه بما يخدم مصالحها خاصة فيما يتعلق بالدور التركي في هذا الشأن.

المبحث الأول: العناصر الداعمة والمحددة للمكانة الإقليمية التركية.

المكانة الدولية والإقليمية لأي دولة ترغب في التحكم بأكبر قدر ممكن من تفاعلات وحدات الإقليم، تتطلب توافر مجموعة من العناصر والأبعاد الداعمة أهمها، البعد الإدراكي – التصور عن الذات – البعد المرتكز على القدرات بشقيها المادي والمعنوي، البعد العلائقي، والذي يعني التفاعلات على المستوى الإقليمي بما يفرزه من سياسات تطلعية تختلف طبيعتها باختلاف الإرادات والقدرات.

المطلب الأول : التصور عن الذات .self perception

حدثت تغيرات عميقة في الداخل التركي بوصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية إلى الحكم، تمثل في ظهور توجها جديدا في مبادئ السياسة الخارجية، حيث أدخل مفاهيم جيوستراتيجية ضمن تصوراتها في إطار محاولتها استعادة قوتها وإحياء مكانتها الجغرافية والتاريخية، وهذا ما نستشفه في مجمل كتابات وتصريحات النخبة الفكرية الرئيسية في القيادة الوافدة. حيث طفت مصطلحات جديدة ضمن خطاباتهم بالتركيز على وضع ومكانة تركيا من حيث الموقع الجغرافي الفريد وعمقها الإستراتيجي ومجالات النفوذ والتأثير والوضع المركزي القوي لدعم توجهها الحثيث بمكانة إقليمية رائدة[1].

ومن أمثلة ذلك تصريح **أحمد داود أوغلو** بقوله "أحداث 11 سبتمبر وما أعقبها من تغيرات فرضت على تركيا إعادة اكتشاف مكانتها الحقيقية كدولة مركز، ذات " عمق استراتيجي " بحكم الواقع الجغرافي والفكري والثقافي، فالعمق الإستراتيجي بحسبه يتحدد بناء على العمق التاريخي، الذي يربط بدوره بالعمق الجغرافي ". فقادة تركيا الجدد قد وضعوا تصورا عن دولتهم، بتوجيهها نحو لعب أدوار قيادية في المنطقة[2].

لم يتغير دور العامل التصوري والإدراكي على الرغم من ظروف تركيا وطاقتها والتوازنات الإقليمية والدولية بين الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وفترة استلامه الحكم، إلا أن **داود أوغلو** نجح في قراءة تركيا ودورها من زاوية مختلفة عن قراءة الحكومات التي سبقت[3].

---

[1]) عماد يوسف، **تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسات مقيدة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015)، ص.34.

[2]) SabanKardas, »turky : Dedrawing The Middle East map or Building Sand Castles ? »Middle East Policy (Vol.16.No,1,2010) p.121.

[3]) محمد نور الدين، "الدور التركي في المحيط العربي"، **أوراق عربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (14)، يناير2012)، ص.09.

وهو ما يعلي من قيمة متغير الإدراك لدى نخبة السياسة الخارجية التركية، حيث كانت تركيا خلال فترة الحرب الباردة حتى نهاية التسعينيات أداة في يد السياسات الغربية (الأمريكية) خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، على حساب علاقاتها مع جيرانها، بالرغم ما تمتلكه نظريا من إمكانيات للعب أدوار إقليمية ودولية مستقلة عن القوى الدولية نوعا ما.

حيث وصف كل من **باري بوزان و أولي وايفر** تركيا بأنها **دولة جسر أو دولة عازلة Insulate state**، وقد غطت دراستهما فترة ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية التي كانت في بداية مشوارها عام 2003.

طوّر "**داود أوغلو**" تصورا جغرافيا جديدا (صفر مشاكل مع الجيران) وذلك بالتخلي عن الأفكار المسبقة

السلبية نحو الدول المجاورة لها في الشرق الأوسط، هذه الرؤية التركية تستند إلى قوة التاريخ والجغرافيا التي تجمع بين الهوية التركية والإسلام[4].

محاولة استعادة الرصيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية والافتخار به تركيا، تعتبر في حدّ ذاتها تجاوزا لسلبيات الحقبة الكمالية، ولاسيما الانعزالية والقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني والانكفاء إلى المربع الجغرافي الأناضولي، وإعادة ربط تركيا بحاضنتها التاريخية والتمحور حول محيطها الجيوسياسي والجيوثقافي كمقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط وإعادة الشراكة الإستراتيجية مع المنطقة.[5]

وذلك بإعادة تعريف لدور تركيا في المناطق المجاورة وفي السياسة الدولية، وتمديد العمق الإستراتيجي خارج حدود تركيا لما تحوزه من قدرات معنوية ومادية تمكنها من تطبيق سياسة فاعلة ومؤثرة في المناطق المجاورة، وذلك **عن طريق عملية إعادة بناء تصوري** بجعل تركيا جزء من أقاليم جديدة بلعب أدوار سياسية واقتصادية وثقافية مهمة فيها، والاعتراف الجديد بجذور تركيا التاريخية والثقافية في محيطها المجاور غير من الرؤية الإدراكية في تلك المناطق التي أخذت تصورا جغرافيا جديدا بالرجوع لموروثها الحضاري والثقافي والتعاطي الفعال مع هذا المحيط[6].

---

[4]) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق الأوسط**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص.35، 36 .

[5]) المرجع نفسه، ص.15.

[6]) بولنت أراس، " حقبة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية"، **شؤون الأوسط**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد، (135)، ربيع، 2010)، ص.47.

ظهر جليا في تصاعد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط، جاء نتيجة حصول تغيرات واضحة في عقائد ومدركات صناع القرار في تركيا لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقناعتهم بمحورية الدور التركي وضرورة الانتقال بتركيا من دول جسر إلى دولة مركز، وضرورة تعزيز الدور التركي في الشرق الأوسط وفق مقاربات جديدة تستفيد من طبيعة التطورات التي تشهدها المنطقة في ظل تصاعد الأزمات والخلافات الداخلية والبينية العربية، وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، الأمر الذي برز معه فرص عديدة كانت بمثابة مقومات للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط[7].

المطلب الثاني: القدرات المادية والمعنوية.

تنطلق المكانة الإقليمية لأي دولة من ثلاث أبعاد مختلفة على الأقل، تتمثل في البعد المؤسس على القدرات، والبعد العلائقي، أخيرا البعد الإدراكي، وما يصنع القوة الإقليمية في بعدها القدراتي هو التفوق في القوة من حيث امتلاك نوع ومستوى محدد من القدرات المادية(السكان، والمساحة، والقوة العسكرية، والناتج القومي الخام، وغيرها)، وهذا التصنيف للقوى الإقليمية مستمدة من مقولات واقعية وليبرالية تقول أن مكانة الدولة في سلم القوة هو الذي يرسم حدود سلوكياتها وسياساتها الخارجية[8].

الفرع الأول : القدرات المادية:

تتمتع تركيا بموقع إستراتيجي مهم كونه ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية بين أوروبا وآسيا حيث تعتبر تركيا دولة آسيوية وأوروبية، مما جعلها تحتل مكانة اقتصادية كبيرة حيث تربط بين أغنى ثلاث مناطق للنفط في العالم وهي (الشرق الأوسط ، آسيا الوسطى ، القوقاز) . إضافة إلى إشرافها على عدة بحار (البحر الأبيض المتوسط ، البحر الأسود ، بحر ايجة ، بحر مرمره) أكسبها أهمية خاصة باعتبارها منطقة جدب ونفوذ[9].

---

[7]) مي سامي المرشد، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002– 2016)**، (برلين: ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص.50.

[8]) فيصل بوالجدري،" **سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة:تركيا وإيران**"، مرجع سابق، ص.111.

[9]) زكي يونس الطويل، "مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية1923 –2001 "، **مجلة الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل ، العدد، (10)، ص.86.

كما تشرف تركيا على مضيقي البوسفور والدردنيل فهي في نظر الخبراء الاستراتجيين تمثل نقطة انطلاق ثابتة لأية قوة عالمية، هذه المزايا الجيوسياسية والجيوستراتيجية تستغلها تركيا للعب دورا إقليميا نشط [10].

ومن حيث القدرات العسكرية يعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش من حيث التعداد والتسليح في العالم، حيث يحتل المرتبة الثانية في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استغلت تركيا اعتماد الغرب عليها في إستراتيجية احتواء الاتحاد السوفييتي باعتبارها ثالث متلقي للمساعدات العسكرية الأمريكية في تطوير القدرة العسكرية التركية[11].

كما تملك تركيا اقتصاد قوي، فهو يحتل المرتبة السادس عشر عالميا حيث يقدر الدخل القومي حوالي 401 بليون دولار، ومساهمته في التجارة العالمية ب 22مليار دولار، مما جعله يحتل الصدارة الأولى في البلقان والشرق الأوسط[12].

الفرع الثاني: القدرات المعنوية.

تتمثل في قوة المبادرة الدبلوماسية حيث عملت على تجسيد نهج **القوة المرنة** منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، حيث تحولت من الموقع المبادر لا المنتظر للأحداث التي تقع بجوارها.

ويعد التركيب القومي والديني واللغوي للسكان مصدرا مهما لوحدته وتماسكه وبنائه الداخلي، ويتكون المجتمع التركي من العديد من القوميات حيث تشكل القومية التركية أغلبية السكان، تعتبر عاملا هاما في توجيه تركيا نحو الشرق الأوسط، نظرا لتداخل التركيب القومي في تركيا مع عدد من الدول الإقليمية المحيطة بها، فهي تشترك مع كل من سوريا والعراق في انتشار القومية الكردية على امتداد الحدود المشتركة فيما بينها، إلى جانب القومية التركمانية في العراق والأقلية العربية والأذرية في تركيا، فالعامل القومي له أهمية كبيرة في توجيه تركيا نحو الشرق الأوسط[13].

---

[10]) شفيعة حداد، "**توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**،" مذكرة ماجيستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2003)، ص.10.

[11]) أحمد دود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص.48.

[12]) المرجع نفسه، ص.43.

[13]) باكير علي، **تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص.23.

ويعتبر هذا العامل محدد لتحركات تركيا الإقليمية حيث يجبرها عن الدخول في أزمات قد تؤثر سلبا على وضع الأقليات لديها، مما يهدد أمنها القومي خاصة فيما يتعلق بأكثر القوميات حساسية في تركيا هي القومية الكردية، وفي بعض الأحيان يتم استخدام هذه القوميات كورقة ضغط من قبل الدول التي تختلف مع تركيا إزاء قضية معينة.

ويعتبر **العامل الديني** أحد أهم مقومات الدور التركي، حيث ساهمت الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية في تعزيز الدور التركي خاصة وأن تركيا تزعمت العالم الإسلامي لقرون عدة، وكان للإسلام دور مهما في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، ففي السابق لعب التوجه العلماني ضغوط موجهة في الداخل انعكست سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي. ونظرا للأغلبية السنية في تركيا ينظر لها كموازن لدور إيران ذات الأغلبية الشيعية مما ساهم في تعزيز دورها لدى العالم الإسلامي المتخوف من صعود النفوذ الإيراني.

كما تعتبر تركيا نموذجا للدولة الإسلامية التي يحتدا بها في حماية العملية الديمقراطية واحترام إرادة الشعب، مما شكل عاملا في قبول واحترام لتركيا من دول الشرق الأوسط والعالم[14].

تعتبر تركيا نفسها أنها صاحبة أول تجربة ديمقراطية في المنطقة وتشكل نموذجا لدول المنطقة، وتكتسب أهميتها الراهنة من رياح التحول نحو الديمقراطية، كما تشكل من وجهة نظر أمريكية نموذجا معتدلا، مقارنة بالنموذج الإيراني[15].

حيث رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالإصلاحات التي أجراها حزب العدالة والتنمية، ومنها إشادة الرئيس الأمريكي **بوش الابن** لدى حضوره قمة حلف الأطلسي في 2004، باعتبار تركيا البلد المسلم الذي يبني الديمقراطية وسيادة القانون والحرية، فتركيا تضع نموذجا للجمع بين المتناقضات مثل الديمقراطية والإسلام المعتدلة التي تبحث عنها الولايات المتحدة وتسعى لتنمية تجربتها، ومن تم أصبحت تركيا على الصعيد الدولي ضرورة للغاية في مسائل الاعتدال الإسلامي والتعايش الحضاري والديني والتوفيق بين الديمقراطية والإسلام ومن ثم تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي[16].

---

[14]) مي سامي راشد، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط**، المرجع السابق، ص.44.

[15]) محمد نور الدين، **تركيا في زمن التحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، ط1، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،1997)، ص.238.

[16]) محمد نور الدين، **الدور التركي في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص.15.

المطلب الثالث: طبيعة السياسات المتبعة.

في ظل توجهاتها الجديدة تحاول تركيا انتهاج سياسات واستراتيجيات تتلاءم مع الدور الجديد التي تتطلع لتحقيقه على المستوى الإقليمي والدولي وتتمثل في:

الفرع الأول: سياسات القوة الناعمة.

حدد **جوزيف ناي** مفهوم القوة الناعمة في كونها " القدرة على الاستقطاب والإقناع... فهي عكس القوة الخشنة التي تكمن في القدرة على الإجبار والإكراه، المتأتية من القوة العسكرية للدولة، أو من تفوقها قدراتها الاقتصادية، فإن القوة المرنة تتأتى من جاذبيتها الثقافية أو السياسية"[17].

حيث يتركز معنى القوة الناعمة اتجاه الدولة لتحقيق الأهداف على المستوى الدولي، من دون الاستخدام المادي للقوة التقليدية المباشرة، أو التهديد باستخدامها، حيث لجأت تركيا لتوظيف أدوات سلمية ودبلوماسية خلال سعيها لتسوية نزاعاتها مع دول الجوار، كما سعت لتكون طرفا ثالثا أو وسيطا في علاقاتها الإقليمية، سواء لتسوية النزاعات أم ضبط إيقاع العلاقات شبه الصراعية وخلق بيئة تحكمها منطق التسويات والتفاعلات السلمية، بعيدا عن المنازعات والتوترات البينية ومنع الاختراقات الخارجية، وقد أمكن لتركيا التدخل على خط الوساطة بين الأطراف الفلسطينية بين فتح وحماس على رغم القيود الدولية والإقليمية.

وتوظيف تركيا لقوتها الناعمة هي نتيجة لما تتمتع به من موقع جيوستراتيجي وانجاز اقتصادي وإعلامي وحضور سياسي نشيط كان له صدى حسن في العديد من مناطق العالم خاصة في الشرق الأوسط وآسيا[18].

---

[17]) جوزيف ناي، **القوة الناعمة: معاني النجاح في السياسة الدولية**، (ترجمة)، محمد توفيق البجيرمي، ط1، (الرياض: العبيكان للشر، 2007)، ص.24.

[18]) عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية – التغيير)**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 152.

الفرع الثاني: سياسات الاحتواء.

ارتبطت نظرية الاحتواء بالخبير السياسي الأمريكي **جورج كينان** عام 1947، وتقوم على فكرة إنشاء سلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية، بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفييتي، وإحكام الخناق حوله، ومنع انتشار نفوذه وأيديولوجيته إلى الدول المجاورة [19].

سياسة الاحتواء إستراتيجية اتبعتها تركيا لمواجهة عوامل التهديد الداخلية والخارجية للحفاظ على مصالح تركيا، حيث تقوم تركيا بخطة إستراتيجية مركبة ومتعددة المستويات والوسائل والكيفيات، وكل ذلك من أجل احتواء النزاعات التي يفترض أنها تهدد هوية الدولة ووحدتها في الداخل والخارج، من أمثلة سياسات الاحتواء التركية، نذكر سياسة احتواء الأبعاد الخارجية لقضايا داخلية كالقضية الكردية لمنع مصادر الدعم الخارجي واللوجستي للمقاتلين الأكراد، وكذلك نجاحها في احتواء المد الشيعي و الفكر المتطرف في المنطقة[20].

الفرع الثالث: سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار.

نشأت تركيا تحت ضغوط أمنية ثقيلة، خاصة فيما يتعلق بالهواجس والشعور الضاغط بوجود مشروع وشيك لتقسيم البلاد، ما يفسر هيمنة المدارك والسياسات الأمنية خلال تاريخها المعاصر، فعاشت تركيا نوع من العزلة عن جوارها مما دفع بحزب العدالة والتنمية بإعادة النظر في السياسة الخارجية على مستوى الرؤى والديناميات وترتيب الأولويات، ومنها تصفير المشكلات مع دول الجوار، فحسب **داود أوغلو** من المستحيل لدولة تواجه أزمات مستمرة مع جيرانها أن تصنع سياسة إقليمية ودولية لدى من الضروري وضع خطة للتغلب على الأزمات الأمنية مع جيراننا الأقرب[21].

---

[19]) سوسن العساف، **إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، ط1، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص. 24.

[20]) المرجع نفسه، ص. 160.

[21]) المرجع نفسه، ص. 172.

المبحث الثاني: حدود السياسات التركية.

هناك مجموعة من الشروط المسبقة لتبوأ مكانة الزعامة الإقليمية، تتمثل في التفاعلات الداخلية للنظام السياسي، حيث توفر جو مناسب للعب دور موازن وضابط للتفاعلات الحاصلة في الإقليم، وكذلك القبول من طرف جوارها بإعطاء ضمانات لهم عن توفير الأمن والاستقرار للإقليم ، إضافة اعتراف القوى الخارجية بهذا الدور[22].

المطلب الأول: التوافق والتعارض الداخلي.

أدرك حزب العدالة والتنمية بأن تركيا لا تستطيع أن تؤدي دورا إقليميا، ما لم يتم تحقيق السلام الداخلي، ومن هنا جاءت المبادرة التي أطلقها **أردوغان** بانفتاحه على الأكراد، واعتبار أن المصالحة معهم ضرورية و لا يمكن تفاديها، مهما بلغت صعوباتها وعوائقها فهي عنصر أساسي في جعل تركيا لاعبا أساسيا في الشرق الأوسط، من خلال التوسط لحل النزاعات وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية مع دول الإقليم لنشر السلم والاستقرار في الجوار[23].

كما تمكنت تركيا من تحقيق مستوى من الانسجام السياسي والاجتماعي حول التوجهات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ونتيجة للتماسك الداخلي تمكنت تركيا من تحقيق مشروع الهيمنة المرنة تجاه دول المحيط بخلق تماسك داخلي حول تفعيل النشاط الإقليمي في الشرق الأوسط، وهو ما أقره كل من "**أندري بانك**" و "**روي كاراداج**"، فنتيجة لديناميكية التعزيز الذاتي بين المحلي الذي يشمل العوامل السياسية والاقتصادي الداخلي، والإقليمي الذي يشمل التطورات الخارجية بلغت تركيا وحافظت على مكانة القوة الإقليمية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[24].

لكن هذا لا ينفي وجود تناقضات وتحديات داخلية تعرقل المشروع المرن التي تسعى إليه تركيا الجديدة، حيث أن وثيرة التحول في السياسة الخارجية التركية تتم بصورة أسرع من قدرة الداخل على استيعاب مضامينها

---

[22]) Detlef Nolte," How to compare regional powers analytical concepts and research topics" **Review ofInternational Studies**,vol.36(2010), p.890.

[23]) Alexander Murinson, "The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy". **Middle Eastern Studies**,42 (6)),pp.947-961.

[24]) Andre Bank and Roy Karadag, "The political economy of regional power :Turkey under the AKP "**GIGA working Papers**, No.204, (September 2012),p.5.

مما يفرض عليها الاستناد إلى معطيات واقعية خاصة فيما يتعلق التطلع للتمدد الإقليمي على حساب الشؤون الداخلية الذي يعاني من عدة أزمات سياسية اجتماعية اقتصادية تتمثل في الأزمة الدستورية والصراع الشديد على السلطة بين الإسلاميين والعلمانيين، حيث يسعى حزب العدالة والتنمية لترسيخ حكمه لتحقيق السيطرة على أجهزة الدولة و كذلك التهديد الإرهابي خاصة بعد الربيع العربي والقضية الكردية المزمنة التي لها امتدادات إقليمية، حيث تعزز وضع الأكراد في الدول المجاورة مما قد يهدد وحدة الدولة التركية [25].

وقد انتقدت الأطراف المعارضة للرؤية التركية الجديدة بشأن الموقف السياسي من أحداث الشرق الأوسط المتمثلة في الميل نحو إطلاق المبادرات وتشجيعها والاستعداد لتحمل المخاطر الناجمة عن هذه المواقف، وهو ما يختلف جذريا عن السياسة الخارجية التركية التقليدية القائمة على إبقاء الوضع القائم والميل نحو تبني سياسة خارجية حذرة[26].

وبحسبهم فان إتباع الأساليب المألوفة تجنب المخاطر وتساهم في استمرار تعايش تركيا مع العديد من المشكلات في علاقاتها الثنائية بدول الجوار، مع المبادرة إلى طرق حلها، عكس النهج الجديد المتمثل في مبدأ السبق بخطوة واحدة الذي يقدم تنازلات مجانية على حساب المصالح التركية وهو ما يدفع الأطراف الأخرى لتكثيف الضغط على تركيا بهدف تقديم المزيد من التنازلات بحسب المعارضين[27].

المطلب الثاني: القبول الإقليمي بالدور التركي في الشرق الأوسط.

ينظر **داود أوغلو** إلى تركيا كزعيم لفكرة جديدة في نظام إقليمي لديه القدرة على تحديد مستقبل الإقليم، وبالتالي فإن نجاح تركيا لا يحدده الدور الذي تتخيّله تركيا لنفسها في المنطقة فقط، لكن يتحدد بكيفية تصور المنطقة لدور تركيا، وفي ظل مجموعة من التطورات التي تحدث داخل تركيا والتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وتراجع تأثير الولايات المتحدة على المستجدات التي يعرفها الإقليم، قدمت تركيا نفسها كنموذج جديد كقوة اقتصادية _مدنية بالإضافة لقدراتها العسكرية زادت من الثقة بالنفس حيث طورت رؤيتها تجاه الشرق الأوسط ولقيت ترحيب وقبول كطرف وسيط محايد بين أطراف الإقليم المتباينة.

---

[25]) عبد الوهاب القصاب، " **المؤسسة العسكرية التركية مرحلة تبدل الأدوار**" في مجموعة من المؤلفين، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، 2012)، ص.689.

[26]) مالك المفتي، **الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دراسات عالمية، 2001)، ص. 53.

[27]) Kemal Kirisci , "Turkey s Foreign Policy IN the Turbulent Times", **CHaillot paper** ,(PARIS, European Union, Institute for Security Studies, No92,2006),P.49 .

تعتمد تركيا في بسط نفوذها على الهيمنة المرنة، لوجود ترابط وثيق من النواحي السياسية والثقافية بينها وبين منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة اعتمادها على أصدقاء وحلفاء في المنطقة وعلى وجود دول رافضة لهذا الدور التركي الجديد[28].

ولكي تحضي القوة الإقليمية بقبول من طرف القوى الثانوية لسياساتها في الإقليم، أن تعمل على توفير المنافع العامة مثل الاستقرار النسبي والبنية التحتية لإقليمها، وأن تتحمل تكاليف اقتصادية لتحقيق التعاون وهو ما يسمى (القيادة التوزيعية) وكذالك على مشاركة القوة مع القوى الثانوية بإشراكهم في صناعة القرار الإقليمي بشكل جماعي، وأخيرا كسب قبول القوى الإقليمية بالاعتماد على المعايير والقيم القائمة على الشرعية الإقليمية والسلطة المعنوية (القيادة المعنوية).

تحاول تركيا خلق سند إيديولوجي لسياستها داخل الشرق الأوسط، فمع سقوط نظام صدام حسين عام 2003 والفراغ الذي نجم عن ذلك، ومع التطورات التي تعرفها المنطقة بعد أحداث الربيع العربي، برزت تركيا كقائدة للإقليم خاصة في ظل ثقة وقبول من شعوب المنطقة، وعلى حالة الاستقطاب التي تشهدها المنطقة بين محور الاعتدال في مواجهة محور الممانعة، وفي ظل تراجع الدور الأمريكي رأت تركيا فرصة لتقديم المبادرات واقترح الحلول للإقليم والحاجة إليها كعامل استقرار.

وفي ظل تراجع أهمية القومية العربية و حالات تصاعد الإسلام السياسي، قدمت تركيا نفسها بوصفها كأحد الأطراف الثالثة وضرورة تجنب سياسات العزل، وتشجيعها أطراف الصراع على التواصل والحوار مع بعضها لحل الخلافات بطرق سلمية، وهو ما تضمنه تبني حزب العدالة والتنمية لسياسة "تصفير المشكلات" مع دول الجوار كمفهوم ونظرية عمل، مما ساهم هذا السلوك التركي الجديد في المنطقة بتعزيز الدور التركي الإقليمي، ورفع مكانة تركيا كدولة مركز، وإزالة بعض المصادر التقليدية، لتقييد علاقاتها بباقي أطراف بالمنطقة مثل الخلافات حول الحدود والمياه والإرهاب[29].

زيادة على ذلك نشوء أزمات داخل دول الإقليم ساهمت في خلق بيئة ملائمة لتقبل الدور التركي، خاصة في ظل مساعي تركيا لزرع الثقة بينها وبين القوى الثانوية، مما أفضى إلى زوال الريبة والشك بينها.

---

[28]) سيد حسين موسوي، " إيران والدور التركي في الشرق الأوسط" **شؤون الأوسط**، عدد،(132)، ربيع (2009)، ص. 8.

[29]) محمد نور الدين، **تركيا: الصيغة والدور**، ط1، (بيروت: رياض الريس للنشر والتوزيع، 2008)، ص.221.

وفي خضم الانخراط التركي الواسع في قضايا الشرق الأوسط المعتمد على أساليب القوة المرنة زاد من جاذبية سياستها الخارجية لدى الأطراف الإقليمية، لدى على تركيا القيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها، لكن تتخوف بعض الأطراف من الدور التركي المتنامي في المنطقة لما ما قد تحدته من أضرار على مصالحها أو تدخل في تناقضات معها حول استراتيجيات مناقضة تجاه الإقليم[30].

المطلب الثالث: الإقرار الدولي بالدور التركي.

تحضي بعض القوى الإقليمية من دعم ومساندة قوى خارجية وذلك بتوظيف مكانتها لتحقيق الاستقرار الإقليمي عبر القوة المرنة أو الصلبة خاصة في حالة تزايد تكاليف تدخل هذه القوى الخارجية في الإقليم المستهدف الذي يشهد صراعات ونزاعات مركبة حالة منطقة الشرق الأوسط. وتعتبر تركيا في نظر الكثيرين مثال على القبول الأمريكي في دعم النموذج التركي في المنطقة وكنموذج للديمقراطية في العالم العربي والإسلامي وتماشيه مع التراث الليبرالي الجديد.

لكن الاعتراف الدولي بالدور الإقليمي التركي مرتبط بالتوافق الداخلي لما شهد من تغير في النخبة الحاكمة التي كانت في السابق نخبة علمانية ذات توجه غربي وتغيرها لنخبة إسلامية تتوجس منها القوى الغربية، لكن التيار الإسلامي الحاكم في تركيا أدرك مدى براغماتية القوى الغربية وحرصت على بقاء المصالح المتبادلة بينها وبين القوى الغربية واستفادت من تجارب التيار الإسلامي السابقة، حيث بعثوا رسائل تطمئن القوى الخارجية بواقعية مبادئ السياسة الخارجية التركية وتجلى ذلك برفض استخدام مصطلح العثمانية الجديدة واستبداله بمصطلح الجيوسياسية الحضارية[31].

وكذلك تحقيق الشروط التي فرضها الاتحاد الأوروبي على تركيا للانضمام للاتحاد، تسعى تركيا على الحفاظ على ثقة الولايات المتحدة الأمريكية وألا تصطدم معها في سعيها لتغيير نهج سياستها الخارجية المستقل نوعا ما عن الإستراتيجية الأمريكية والخروج على الدور التقليدي الراعي للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال استغلال ضعف الموقف الأمريكي بعد حربها على العراق عام 2003، و الانحياز

[30]) فيصل بولجدري، المرجع السابق، ص. 272.

[31]) Stephen Larrabee and Aireza Nader, "Turkish–Iranian relations in a changing Middle East" (**RAND: National Defense Research Institute**,2013), P.5.

الأمريكي الكبير لإسرائيل التي صعدت من عدوانها على لبنان وفلسطين 2006 و2009 على التوالي، مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية لقبول تركيا كوسيط موثوق [32].

لدى تركيا علاقات مع الدول العربية وإسرائيل، حيث تتمتع بمصداقية لدى الطرفين. كذلك ساهمت العلاقات الاقتصادية والتجارية في تعزيز القدرة التركية من لعب كوسيط فاعل في أي مفاوضات للسلام في المنطقة، فهي تسعى لاستعادة دورها باعتبارها قوة إقليمية في الشرق الأوسط مستغلة الظروف المواتية للعب هذا الدور خاصة في ظل تصاعد المخاوف الغربية والأمريكية من تزايد النفوذ الإيراني بعد احتلال العراق.

إلا أن البعض يرى أن تركيا تجاوزت الحد المسموح لها حيث ظهرت تناقضات بينها وبين واشنطن حول العديد من قضايا المنطقة على غرار موقفها من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ورفض السماح للقوات الأمريكية من عبور الأراضي التركية. كما تختلف معها حول القضية النووية الإيرانية، وارتباطاتها مع حركة حماس الفلسطينية، مما دفع البعض للإقرار برفض القوى الدولية للأدوار الاستقلالية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط[33].

إلا أن البعض يرى في سقوط النظام العبثي في العراق، والتطورات المتتابعة في السياق الخليجي، تعزز من مكانة تركيا كفاعل قادر على موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة، وتجعل الدور التركي موازن يلقى قبول من جميع الأطراف الدولية، كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، حتى لو لم يقم أي طرف بالتعبير صراحة عن ذلك[34].

---

[32])Henri J. Barkey , « Turkish foreign policy and the Middle East »**CERI STRATEGY PAPERS**,N.10,(juin 2011),P.2. IN:http://www.ceri-sciences-po.org.

[33]) علي جلال معوض، **الدور الإقليمي التركي 2002 – 2008**، مرجع سابق، ص. 117.

[34]) المرجع السابق، ص.130 – 132.

المبحث الثالث: الاختراق الأمريكي للنظام الإقليمي الشرق أوسطي: محاصرة أدوار القوى الإقليمية.

يتمثل الاختراق الدولي للأقاليم في تكثيف حضور القوى العالمية ضمن تفاعلات النظم الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية، من أجل ضبط الأوضاع الأمنية الإقليمية فيه بالشكل الذي يحقق الاستقرار الذي يتناسب مع مصالحها، وتعميق الارتباط بالأقاليم المهمة، وبالشكل الذي يؤدي إلى احتواء التوترات الإقليمية قبل تفاقمها بما يحقق أهدافها، وفي حالات تعيد تشكيل الأقاليم من النواحي العسكرية والأمنية والاقتصادية، بالشكل الذي يؤدي إلى توافق الإقليم مع القواعد التي يعمل بها النظام الدولي الخاضع لسطوة هذه القوة العالمية.

المطلب الأول: استعراض القوة في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية.

بناء على الأهمية الإستراتيجية لبعض الأقاليم لجأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة إلى إبراز مظاهر قوتها، حيثما يتعاظم الثقل الاستراتيجي للإقليم لاسيما وقد نصت إستراتيجية الأمن القومي **لبوش الأب** عام 1991 على أنه في أعقاب الحرب الباردة سوف نكتشف أن العدو الذي نواجهه لا يتمثل في الشيوعية التوسعية ولكن يتمثل في عدم الاستقرار في حد ذاته[35].

وتتميز فترة ما بعد الحرب الباردة بالتعقيد ذلك أن النظام الدولي في صورته التقليدية كان يجابه مخاطر ملموسة، وكانت تلك المخاطر تمثل نقطة التركيز لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه في عالم ما بعد الحرب الباردة شوشت نقطة التركيز نتيجة التغير التاريخي الجذري، وبناء عليه تبنت إستراتيجية تضمنت مجموعة من المفاهيم الأساسية لنظام عالمي جديد مثل استعراض القوة، والتفوق التكنولوجي والقوة الحاسمة، وفي هذا الصدد أكد **كولن بوال colin powell** رئيس هيئة رؤساء الأركان الأمريكية عام 1992 في مستهل تناوله الإستراتيجية العسكرية القومية الأمريكية في ذلك الوقت، أن التهديدات التي سوف تواجهها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة سوف تكون تهديدات إقليمية أكثر منها تهديدات عالمية، وعمل على تطوير إستراتيجية استعراض القوة الأمريكية إقليميا كبديل عن استخدام القوة العسكرية المباشرة لاجئا إلى ما أسماه **بقوة الأساس base force**، أي استخدام الحد الأدنى الضروري من القوات العسكرية في الأقاليم[36].

---

[35]) Steven Metz , American Strategy " Issues and Alternatives for The Quadrennial Defense Review ,Carlisle", **Strategic Studies Institute, U.S. Army War College**, (September.2000,) p.6.

[36]) Ibid.pp.6-7.

أهمية الوجود العسكري في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية من أجل التحكم في الأوضاع الأمنية الإقليمية المضطربة بالشكل الذي يحقق الاستقرار الذي يتناسب مع المصالح الأمريكية وتعميق الارتباط الأمريكي بالأقاليم المهمة بالشكل الذي يؤدي إلى احتواء التوترات الإقليمية قبل تفاقمها، بما يحقق المصالح الأمريكية، و إعادة تشكيل الأقاليم ليس فقط من النواحي العسكرية والأمنية و أيضا من النواحي الاقتصادية، بالشكل الذي يؤدي إلى توافق الإقليم مع القواعد التي يعمل بها النظام الدولي الخاضع للسطوة الأمريكية خاصة في فترة **إدارة كلينتون،** حيث أعادت التشكيل الاقتصادي للدول والأقاليم وفق قواعد المؤسسات المالية الدولية بالشكل الذي يتناسب مع المصالح الأمريكية[37].

أي تشكيل اقتصاديات الإقليم وفقا لقواعد المؤسسات المالية الدولية تحقيقا **لنظرية الاستقرار بالهيمنة،** وتشكيل اقتصاديات الإقليم وفقا لقواعد الإقليم المفتوح بتخفيض درجة المأسسة بين دول أعضاء الإقليم مع انفتاح الإقليم على الخارج خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية مخاطر أساسية في البيئة الأمنية العالمية منها المخاطر الإقليمية وعلى الأخص المتعلقة بالتهديدات أو العدوان واسع النطاق من جانب بعض القوى الإقليمية الرئيسية التي لها مصالح متعارضة مع المصالح الأمريكية، وكذلك التهديدات التي تنجم عن الصراعات الداخلية القائمة على أسس دينية أو عرقية أو المخاطر الناجمة عن إسقاط حكومات صديقة.

ومن هنا تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيق التنسيق الأمني مع دول الإقليم الرئيسية، وذلك لأن هذه الدول الإقليمية قد تكون في حاجة إلى القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لضمان أمنها[38].

المطلب الثاني: إعادة هندسة الأوضاع الإقليمية في الشرق الأوسط.

تتصف السياسات الأمريكية بالمرونة والتكيف مع متغيرات الوضع الدولي مما يجعلها تحمي وتطور مصالحها القومية في العالم والمناطق الحيوية، ويعتبر الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تطورت بها المصالح الأمريكية خاصة مع وجود الفرص الدافعة لتطوير هذه المصالح وتعززت أكثر بعد حرب الخليج الثانية 1991.

---

[37]) مروة حامد البدري، **بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط،** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2010)، ص.98.

[38]) المرجع السابق، ص.101.

لكن بعد احتلال العراق عام 2003 شهدت منطقة الشرق الأوسط تغيرات كبيرة سياسيا وعسكريا، رافقتها مشاريع وترتيبات جديدة حاولت الولايات المتحدة إدخالها إلى المنطقة من أجل تطويعها للإستراتيجية الأمريكية القائمة على الهيمنة والنفوذ، والتي أثرت بصورة مباشرة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة سانحة للسيطرة على المنطقة وإعادة تشكيلها لإعادة صياغة المنطقة في ضوء تطور أهدافها بإعادة النظر في الوسائل والآليات المتبعة وذلك انطلاقا من العراق، وفي أعقاب احتلال العراق أبر يل 2003 وتحديدا بعد ما يقرب من عام على سقوط بغداد أطلق **جورج بوش الابن مبادرة الشرق الأوسط الكبير** في فبراير 2004، التي تضمنت بعدا خاصا بالسياسية الداخلية لدول المنطقة من خلال المطالبة بإصلاح الأوضاع الداخلية للدول في ثلاث مجالات رئيسية هي التطور الديمقراطي، ومجال بناء مجتمع المعرفة، ومجال توسيع الفرص الاقتصادية[39].

وتم طرح مجموعة من المبادرات الفرعية المتصلة بتفعيل الإصلاح في المجالات المذكورة وذلك **كآلية من آليات اخترق المنطقة** سياسيا واقتصاديا وثقافيا، بالإضافة للاختراق العسكري الذي استهلته بغزو العراق عام 2003، فقد استطاعت الولايات المتحدة باحتلاله للعراق التواجد في قلب المنطقة وكانت تهدف للانفتاح الاستراتيجي على دول الجوار في إطار عملية واسعة للتفكيك وإعادة التركيب للخارطة الجيوسياسية في المنطقة[40].

كما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مؤثرين جدد في بناء مشروعها الكبير للشرق الأوسط، إذ أثر احتلال العراق على الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، حيث اتجهت إلى تكييف طبيعة أدائها الإقليمي مع هذا الواقع الجديد الذي كانت آثاره كبيرة عليها، لكن يختلف من حيث الخطورة والتأثير.

فمن الخصائص الرئيسية للشرق الأوسط من المنظور الأمريكي الانقسام الإثني، فوحداته مقسمة على أسس اثنيه فيمكن تقسيم الوحدات الحالية وفق معايير لغوية أو دينية أو طائفية بما يحقق المزيد من الاستقرار، لأنه يلبي الدعوات الانفصالية التي تتبناها بعض حركات التمرد الاثنية ويضمن المزيد من التجانس، وكان إعادة

---

[39]) عبد القادر رزيقالمخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص.98

[40]) توماس فريدمان، "خطة تحقيق النصر في العراق"، **صحيفة الشرق الأوسط الدولية**، العدد(13420)، في: 2007/9/7.

بناء العراق على أساس المحاصصة الطائفية بين ثالوث الشيعة والأكراد والسنة يدخل ضمن هذا الإطار، مما أثار حفيظة بعض القوى الإقليمية التي لها امتدادات اثنيه مع العراق.

لقد خلق الوجود العسكري الأمريكي واقعا أوسع من الانشطار الطائفي والعرقي شمل المنطقة برمتها، فقد وجدت تركيا مصالحها الاقتصادية ووحدتها الوطنية عرضة للخطر، لهذا عزز الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق من الهواجس التركية، فالمشكلة الكردية تمثل أحد أهم المشاكل لتركيا فيما يخص المشروع الأمريكي الجديد بعد احتلال العراق الذي يعطي للأكراد دور مهما فيه[41].

حيث ظهر توافق كبير بين المصالح الأمريكية ومصالح الأكراد في العراق وفي معظم دول الجوار التي يتوزع عليها الأكراد فهم عنصرا رئيسيا في الإستراتيجية الجديدة التي تنتهجها واشنطن حيث يتم توظيف العنصر الكردي في إطار السياسات أو المواقف التي تتخذها تجاه دول المنطقة[42].

المطلب الثالث: التوجس التركي من سياسات الاختراق الأمريكي للشرق الأوسط.

تعد تركيا بوابة مهمة لإدراك ماهية طبيعة التوجهات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولا يرتبط الأمر ببعدها الجيوستراتيجي الذي منحها ميزة وخصوصية فائقة الأهمية ضمن أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، وإنما لامتلاكها قدرة عالية في توظيف مميزاتها وجعلها جزءا مهما من الأجندات الإستراتيجية للولايات المتحدة، فهي أحد المرتكزات الرئيسية لأي توجه سياسي أمريكي في منطقة الشرق الأوسط[43].

انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع تركيا خلال الحرب الباردة من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الاستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفييتي، كانت ضمن سياسة الاحتواء من خلال **مبدأ ترومان** ومن خلال إقامة القواعد العسكرية على الأراضي التركية وضمها للحلف الأطلسي.

---

[41]) عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 296.

[42]) فوزية صابر،" قراءة جيو– سياسية للبعد الكردي في العلاقات بين العراق وتركيا"، **مجلة أراء حول الخليج**، العدد(7)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص.89.

[43]) رنا مولود شاكر، "العلاقات الأمريكية – التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية" **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، (العدد (12)، أكتوبر 2017)، ص.157.

توظف الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الإستراتيجية لتركيا لتحقيق التوجهات الأمريكية العالمية مثل ضمان حرية الملاحة في المضايق البحرية في المنطقة، إضافة إلى تحقيق الاقتراب الأمريكي من الحدود الدولية للدول الكبرى المنافسة لها كروسيا الصين، انطلاقا من القواعد العسكرية على الأراضي التركية.

إن المنظور الأمريكي لتركيا منظور مركب فهي ذات قيمة عالية في الإستراتيجية الأمريكية نتيجة البيئة المحيطة بها، خاصة فيما يتعلق بالعامل الجغرافي وقد تزايد الاهتمام الأمريكي بتركيا خاصة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط، بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 فهي جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي قي الشرق الأوسط، وهي محور رئيسي في حربها على الإرهاب حيث انضمت تركيا إلى التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل عسكريا في أفغانستان[44].

فقد رأت واشنطن بإمكان تركيا أن تلعب دورا مهما يحقق لها مزايا عديدة تتمثل في خلق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين وكذلك الاستفادة من الدور التركي في عديد من الملفات في المنطقة.

إلا أن المتغيرات الدولية على المستوى الإقليمي والدولي أثرت في طبيعة العلاقات بين البلدين حيث نجد متغيرين أساسيين أسهما بشكل مباشر في إعادة تشكيل العلاقة بين الطرفين او التي أثرت سلبيا على التنسيق الأمني بين تركيا والولايات المتحدة.

المتغير الأول: مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، حيث بدأت تركيا تتبع سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من عباءة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المتمثلة بعدم إعطاء الولايات المتحدة صك على بياض في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياستها في الشرق الأوسط، وإعادة التفكير في الدائرة العربية والإسلامية بعيدا عن منظور العلاقة مع واشنطن، لهذا ركز التوجه الجديد على تأطير علاقته مع الولايات المتحدة ليس فقط انطلاقا من المصالح المشتركة بين الطرفين، وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقة تقوم على **المقايضة المحسوبة** وتنفيذ إستراتيجية تخدم المصالح التركية قبل كل شيء[45].

---

[44]) محمد ياس، خضير الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص.120.

[45]) خليل العناني، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص.154.

أما المتغير الثاني: تمثل في الغزو الأمريكي للعراق والكيفية التي أدارت بها الولايات المتحدة عراق ما بعد الغزو، فالوضع السياسي والعسكري الجديد لأكراد العراق عمق من المخاوف التركية [46].

فقد شكل تصويت البرلمان التركي برفضه القاطع لمنع القوات الأمريكية من استخدام أراضيه لإتمام مهمة احتلال العراق، البداية الفعلية للتوتر الحاد في العلاقات الأمريكية التركية[47].

ونتج عن هذين المتغيرين تبني تركيا لتوجهات مختلفة في تعاطيها وتفاعلها مع الأحداث المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق اختلاف الرؤية بين البلدين حول تحديد ماهية مصادر التهديد المباشر للأمن القومي لكيليهما والتي فاقمت من مسألة التوتر فيما بينهما[48].

وفي خضم طرح الولايات المتحدة الأمريكية **مشروع الشرق الأوسط الكبير** بداية 2004، حاولت **تركيا طرح مشروع بديل** يتمثل في **الاتحاد الشرق أوسطي**، وقد تم فعلا خلال اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في الكويت في 14 فيفري 2004، حيث دعا **عبد الله غول** وزير الخارجية التركي آنذاك، دول المنطقة إلى تشكيل منظومة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوربي تضم معظم دول الشرق الأوسط في إطار الشرق أوسطي[49].

إلا أن البعض يرى، بالرغم من الملفات المتشابكة والمتداخلة بين أنقرة وواشنطن على كل المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وبقدر ما تحمل من نقاط خلاف تحمل نقاط التقاء واتفاق وكلاهما لن يسمحا بتدهور وتجمد العلاقات الدبلوماسية بينهما. فتركيا تسعي لموازنة وتعديل السياسات الأمريكية في المنطقة للحيلولة دون إثارة الأزمات والاضطرابات السياسية في العمق الداخلي التركي، ومنع تعرض تركيا للفوضى الداخلية، تلك الفوضى التي زعزعت استقرار العديد من جيرانها، وكذلك إعطاء استقلال السياسة الخارجية التركية في بيئتها الإقليمية التي تحاول تركيا التحكم في تفاعلاتها كقوة إقليمية[50].

ختاما، تطرقنا في هذا الفصل لمكانة تركيا في النظام الشرق أوسطي (فرصها وحدودها)، وذلك من خلال العناصر الداعمة والمحددة التي تسمح لتركيا بلعب دور موازن للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط،

---

[46]) مروة حامد البدري، **بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط**، المرجع السابق، ص.252.

[47]) خليل العناني، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، المصدر السابق، ص. 155.

[48]) نفس المرجع، ص. 155.

[49]) رنا عبد العزيز الخماش، **العلاقات العربية التركية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص.66.

[50]) رنا مولود شاكر، **العلاقات الأمريكية – التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية**، المرجع السابق، ص.185.

والذي يمتاز بكونه نظام مفتوح على مصراعيه للتنافس عليه من قبل القوى الدولية وذلك بتوظيفه خدمة لمصالحها الإقليمية والعالمية، كما أن بلوغ مرتبة القوة الإقليمية تشترط أو تتطلب توافر مجموعة من العناصر الداعمة لعل أهمها: البعد الإدراكي (التصور عن الذات)، والبعد المرتكز على القدرات بشقيها المادي والمعنوي.

كما تتميز السياسات التركية بخصوصية تتلاءم مع دورها الجديد والذي يراعي خصوصية منطقة الشرق الأوسط، منها توظيف القوة المرنة، وسياسات الاحتواء لمحاصرة التهديدات الداخلية والإقليمية كأسلوب ناجع للحفاظ على مصالحها، كما عملت على تهدئة علاقاتها مع الجوار المتأزم بتوجهها لتصفير المشكلات مع دور الجوار لمنع استنزاف قدراتها، وتوجيهها لخدمة مصالحها القومية الإقليمية التطلعية، كما أن **حدود السياسات التركية** التي تكمن في التوافق والتعارض الداخلي، وذلك بإقناع الداخل بالتوجهات الجديدة وإضعاف وجهات النظر المناوئة للتوجهات الجديدة التركية، مما سمح لها بلعب دور القوة الإقليمية، كما اتجهت لخلق قبول إقليمي لهذا الدور و إقرار دولي يتيح لها المناورة واتخاذ سياسات مستقلة ومقبولة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

أما بخصوص الاختراق الأمريكي للنظام الإقليمي الشرق أوسطي ضمن توجهاتها الجديدة لمراجعة أدوار القوى الإقليمية بالسماح لها بلعب دور مكمل لأهدافها في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية، خاصة اتجاها لإعادة هندسة تفاعلات منطقة الشرق الأوسط وإعادة حجم ومكانة تركيا كقوة إقليمية متطلعة للهيمنة التي قد لا تتوافق مع سياسات الاختراق الأمريكي للمنطقة، قد وضع قيود للتطلعات التركية، مما خلق هواجس لهذه الأخيرة من الاستهداف الأمريكي لمكانتها.

لهذا اتجهت تركيا لتغيير نهج تعاملها مع الولايات المتحدة وذلك بتعديل إستراتيجية تغلغلها في منطقة الشرق الأوسط من خلال التحرك عبر عدة مستويات.

الفصل الثالث:

محورية الدور التركي الموازن للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

خلفت السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فراغات واضطرابات إستراتيجية ذات تأثيرات سلبية على مصالح العديد من حلفائها في الإقليم، مما دفع بعضهم كتركيا لتقديم نماذج مقابلة في سعيها للهيمنة الإقليمية، فالولايات المتحدة الأمريكية ركزت فقط على نقاط معينة وأهملت نقاط التوتر الأخرى في المنطقة مثل تنامي التهديد الكردي، حيث وظفت هذا العنصر لخدمة مشاريعها الشرق أوسطية مثل مساعدة أكراد العراق على تسريع تحقيق حلم الدولة مما أثر سلبيا على أمن الدولة التركية التي يهددها شبح انفصال الأكراد، من جهة أخرى قامت بدعم وحدات الشعب الكردية في شمال سوريا المتداخلة مع تنظيم حزب العمال الكردستاني، في تجاهل تام لمصالح تركيا بموجب العلاقات التحالفية بين الجانبين.

كل ذلك دفع تركيا للبحث عن تطوير قدرات الحماية الذاتية بالتعاون مع أطراف أخرى، من خلال توظيف قوتها المرنة وذلك بانتهاج سياسة التوجهات المتعددة من أجل مضاعفة أهميتها ودورها على الساحة الدولية والإقليمية، وتحقيق التوازن في علاقاتها مع جميع الأطراف الفاعلة سواء الإقليمية منها والدولية بعيدا عن التوجهات الأمريكية.

في هذا الإطار غيرت حكومة العدالة والتنمية من مسار السياسة الخارجية بحسب الفهم والإدراك الجديد لوضع تركيا وأولوياتها، فبدلا من اقتصار تحالفها التقليدي مع الولايات المتحدة الأمريكية، قامت بتعزيز علاقاتها بالقوى الدولية الأخرى، وفي هذا الصدد عملت تركيا على تقوية علاقاتها وشراكاتها مع العديد من القوى الدولية مثل روسيا و الصين والاتحاد الأوروبي، كما انتهجت سياسات مستقلة تجاه إيران والخليج العربي، وتفاعلها مع حركة حماس كطرف مهم في القضية الفلسطينية، لكنها في الوقت نفسه لا تزال تعد حليفا للولايات المتحدة.

المبحث الأول: محاولة فك الارتباط بين الولايات المتحدة والأكراد.

في ظل مواصلة واشنطن سياسة دعم الأكراد وممارسة لعبة التوازنات بين الحليفين الكردي والتركي، تحرص أنقرة على عدم خروج الدعم الأمريكي للأكراد عن إطار التنسيق والتعاون ومحاولة منعه من التطور إلى علاقات تحالف قوية على حساب الأمن القومي التركي، وأن لا يكون انقلابا على ثوابت العلاقة الأمريكية التركية منذ انضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي عام 1952، إن سياسة عدم المبالاة الأمريكية بالمخاوف التركية، يتعمق بزيادة الهواجس التركية أن هناك مخططا أميركيا غير معلنا يهدف إلى إقامة دولة كردية في المنطقة، مما يقوض تطلعاتها للهيمنة الإقليمية.

المطلب الأول: تطورات القضية الكردية في تركيا.

برزت القضية الكردية كحالة حساسة منذ ماي 1916، بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية إلى دوائر ونفوذ من قبل القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، (فرنسا، روسيا وبريطانيا)، حيث تنافسوا على التركة العثمانية، فقد قسمت **اتفاقية سايكس- بيكو** السرية عام 1915 الشرق الأوسط بين فرنسا وبريطانيا إلى دوائر ونفوذ لكل من الطرفين، وأخذ الأمر طابعا عمليا حين كلفت بريطانيا بالانتداب على فلسطين والعراق في مؤتمر **سان ريمو** عام 1921 وتراجعت القوى العظمى في ما بعد عن قرارها بإعطاء دولة للأكراد، خوفا من التداعيات المحتملة لهذا القرار على العراق خاصة في ضوء موقع حقوله النفطية في الشمال حيث أكتشف النفط في ولاية الموصل التي كانت جزء من المنطقة الكردية، وهكذا كان تقسيم كردستان قرارا من قوى خارجية[1].

كما دفع التخوف البريطاني من تمكين القومية العربية، إلى جانب وضع المنطقة المطوق من جانب روسيا والأتراك إلى إقرار توحيد العراق، الضامن للتوازن بين القوى الإقليمية، و كذلك استجابة لحسابات ومطالب أتاتورك حول أهمية الدولة التركية الوليدة.

وهناك سبب آخر تمثل في انقسام الأكراد الذي أفضى في نهاية المطاف إلى تفرقهم وبروز أربع مجموعات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وهكذا أدى تشكيل المصالح في سياق خلق نظام شرق أوسطي جديد، حيث أصبح الأكراد موزعين في أربعة دول، حيث أصبحوا مشتتين في العراق وسوريا وتركيا وإيران، ومنذ أربعينيات القرن العشرين تحول انتقال السيطرة الإقليمية من الأوروبيين إلى الولايات المتحدة

[1]) ماريانا خارورداكي، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية**، (ترجمة) خليل الجيوسي، (بيروت: دارالفرابي، 2013)، ص.21.

الأمريكية، وتدويل القضية الكردية، حيث أصبحت لاعبا إقليميا وازن حيث شكل تفاعل الكرد مع لاعبين إقليميين ودوليين التطورات الدولية[2].

لقد استخدمت القوى الخارجية والإقليمية القضية الكردية للترويج لمصالحها الخاصة في علاقاتها الدولية، على الرغم من كونهم يتمتعون باستقلال ذاتي جزئي، و يألفون اثنيه عابرة للقوميات تقيم في بلد أو أكثر وتعمل على المستويين الإقليمي والفوق إقليمي.

ووفقا لتصنيف **فيليب تايلور**، يمكن للفواعل الذين لا يشكلون دولا أن يكونوا عابرين للقوميات ومنظمين رسميا فيما، هم مميزون كلاعبين اقتصاديين أو سياسيين أو أمنيين أو ثقافيين، فالأكرد لاعبين ليسوا دولا لكنهم يؤثرون في هذه الدول وسياستها الخارجية.[3]

لعبت عدة عوامل دورا بارزا في دفع الملف الكرد إلى الواجهة من جديد ومنها التطورات التي حدثت بعد 11 سبتمبر و الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق والتحولات التي شهدها هذا الأخير والحراك العربي خاصة داخل سوريا حيث كان للأكراد دورا كبير في مساعدة الولايات المتحدة لإعادة استقرار العراق و مكافحة الإرهاب مما جعل منهم لاعبا إقليميا وازنا في المنطقة.

يعتبر الملف الكردي ومخرجاته مشكلة مخيفة لبعض الدول حيث تهدد مصالح الدول التي يعيشون فيها خاصة داخل تركيا التي يشكل الأكراد فيها ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركماني، حيث تقدر نسبة الأكراد 20بالمئة، ويتمركز وجودهم الجغرافي في مناطق الجنوب الشرقي المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ويطلق تاريخيا على المناطق التي يقطنها الأكراد اسم **كردستان**، ويسمي أكراد تركيا مناطقهم **كردستان الشمالية** فيما تسمى أراضي العراق الشمالية كردستان الجنوبية وأراضي إيران الكردية كردستان الشرقية[4].

لدى فمشكلة الأقلية الكردية ليست وليدة اليوم، فهي راجعة للعهد العثماني وتعد من أكثر القضايا تعقيدا داخل المجتمع التركي، تتعدى من حيث تأثيراتها الدولية والإقليمية المجاورة لتركيا ولا تقتصر طرق حلها على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث يسعى الأكراد لتأكيد هويتهم ومطالبهم وحقوقهم الاثنيه والقومية،

---

[2]) المرجع نفسه، ص. 22.

[3]) المرجع نفسه، ص.45.

[4]) ناجي أبي عاد ، ميشيل لاغيتون، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط : الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، (ترجمة)، محمد أنجار، (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص.120.

فقد أرسى أتاتورك دعائم الجمهورية العلمانية على أساس الإقصاء العرقي والديني ضمن عقيدة رسمية قائلة بأمة واحدة غير قابلة للتجزئة.[5]

تطبيقا للعقيدة الكمالية، تعتبر تركيا القضية الكردية مسألة داخلية محسومة وترفض أي تدخل أجنبي فيها، وتنظر إلى الأكراد كتكوين غير مستقر وقابل للاندماج في الدولة الأم، وليست لديهم تجربة بناء دولة قابلة للإحياء والتأثير، بالإضافة لعاداتهم التاريخية المتمثلة في بقائهم على هامش السلطة المركزية التركية خلال عدة قرون[6].

إلا أن فعالية أكراد تركيا ونشاطهم المستمر في تأكيد هويتهم ومطالبهم وحقوقهم الإثنية والقومية تؤثر تأثير كبير على تركيا والمنطقة، حيث شكلوا خلال عقود إحدى مصادر التهديد الرئيسية أو النشطة ضد الأمن القومي التركي، خاصة في ظل علاقة الملف الكردي بالسياسات والاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لم يتغير الأمر كثيرا حيث وورثت حكومته سلبيات القضية الكردية بكل ثقلها، ولم يتغير التعاطي الأمني والعسكري مع هذه المشكلة، وذلك راجع لعدة أسباب منها تجنب الصدام مع المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب المعارضة التي تتبنى اتجاه تطرفي تجاه المسألة الكردية، إضافة إلى ظهور كيان كردي شمال العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003 مما صعب من مهمة احتواء التهديد الكردي للمصالح القومية التركية.

على الرغم من ذلك حاولت حكومة العدالة والتنمية طرح رؤية خاصة للمشكلة الكردية، وفقا لمعايير **كوبنهاجن** تقوم على أنها مشكلة اقتصادية – اجتماعية، أي نزع الطابع الأمني والعسكري (اللأمننة)، على القضية الكردية، وأن التنمية في مناطق الأناضول ستنهي المشكلة حيث شرعت في تبني مقاربة تنموية انعكاسا للانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا ، في ظل الحكومة المعنية.

---

[5]) محمد نور الدين، **الكمالية وأزمة الهوية في تركيا**، ط1، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2001)، ص،ص.106- 107.

[6]) عقيل محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، (الدوحة، قطر، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012)، ص.18.

المطلب الثاني: الورقة الكردية في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ينظر الى الأكراد كمكون مركزي للسياسة الإقليمية والدولية، يؤثر في الدول الإقليمية والدولية ويتأثر بها، فالتفاعلات الأمريكية بدول الشرق الأوسط لا تمر في الأغلب إلا من خلال القضية الكردية وللأكراد دور مهم في العلاقات الدولية.

لهذا تمثل المسألة الكردية عامل صدام بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أنها هي نفسها عامل تنسيق وتحالف بخصوص التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن ووحدة تركيا باعتبارها عضوا في حلف الناتو، إلا أن الولايات المتحدة لم تعد تقرأ الموضوع الكردي باعتبارهم يشكلون خطرا على سياستها الإقليمية بل رأت في موضوع الأكراد عنصر داعم لسياستها في الشرق الأوسط، حيث يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تستجيب لمتغيرات البيئة الموضوعية للأكراد، وينظر للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأكراد كتفاعل بين دولة وفاعل من غير الدولة، حيث تتسم العلاقة بين الولايات المتحدة والأكراد بالتفكك فعلاقتها بأكراد العراق يتعارض مع اتصالاتها المحدودة ببقية الحركات الكردية في إيران وسوريا وتركيا، وهذا راجع لغياب العلاقات التفاعلية بينهما وغياب السياسة الأمريكية الموحدة نحوى الدول الإقليمية كما توظف الولايات المتحدة الملف الكردي بحسب مصالحها في المنطقة.[7]

تعمل الولايات المتحدة على تعزيز ثقة الأكراد في شمال العراق على حساب مصلحة تركيا حيث كانوا عامل استقرار لها في العراق، حيث قبلت بدعم **قوات البشمركة** لها خدمة للمجهود العسكري الأمريكي في العراق، وذلك في محاولة منع قبول المساعدات التركية لحفظ الأمن في العراق، خاصة في ظل رفض تركيا للمحاولات الأمريكية التي تستهدف تقسيم المنطقة ومن ثم احتمال تقسيم تركيا إلى تكوينات إثنية متعددة، خدمة مشاريعها [8].

في حين يرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية تكتفي في تعاملها مع القضية الكردية بالاكتفاء بالنظر إلى جوانبها الإنسانية دون الاقتراب من حلولها السياسية، وأقصى ما يجب فعله بالنسبة للأكراد هو الحديث عن حقوقهم الإنسانية، وتتجنب حتى الحديث بأن هناك إقليم كردستان في الوثائق الرسمية الأمريكية، فهي تخشى

---

[7]) ماريانا خارواكي، المرجع السابق، ص.462.

[8]) عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية " الاستمرارية – التغيير"، ط1**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.254.

من إثارة الحساسية التركية اتجاه هذا الملف، بالإضافة لتوجس الولايات المتحدة من عدم الاستقرار الإقليمي الذي يهدد مصالحها في حالة خلق دول منفصلة سواء للكرد أو لأي جماعة عرقية أو طائفية عراقية أخرى[9].

بروز العلاقة الأمريكية التفاعلية مع أكراد العراق تتميز بسياسة رسمية أمريكية غير معلنة في فترة ما بعد صدام حسين، وهذا بعد التحول في السياسة التركية بعد رفضها فتح أراضيها كقاعدة للهجمات الأمريكية ضد العراق مارس 2003، أدى إلى تقارب بين الولايات المتحدة والأكراد، حيث لعب الأكراد دورا مهما في الإطاحة بنظام صدام حسين خلال حرب الخليج الثالثة مارس 2003، ووفقا لما ذكره **مسعود بارزاني** زعيم حزب العمال الكردستاني، فإن العلاقات الأمريكية الكردية بعد أحداث 11 سبتمبر تميزت بتطورات جديدة منذ أن أصبح الكرد بالنسبة إلى الولايات المتحدة جزءا هاما من تحرير العراق وجبهة ضد الإرهاب وكان لهم دور مهم لإعادة البناء الديمقراطي للعراق وكذالك للعمليات السياسية العراقية، ومن ثم أصبح للأكراد فاعلا مهما و أمرا واقعا في العراق، في ظل احتياج الأكراد للولايات المتحدة، مما جعل التأثير المتنامي لأكراد العراق كلاعبين غير دوليين على الساحة العالمية مفهوما شائعا في خطابات النخب السياسية الأمريكية[10].

المطلب الثالث: الهاجس التركي من الدعم الأمريكي للطموح السياسي للأكراد.

يعتبر حزب العمال الكردستاني حركة انفصالية مسلحة مصنفة في خانة المنظمات الإرهابية حسب التصنيف الأمريكي ومسئولة عن شن العديد منة الهجمات داخل تركيا منذ أواسط الثمانينات، حيث أحدث قلقا شديد داخل تركيا، ومع تعزيز الحكم الذاتي الكردي في العراق بعد احتلال العراق عام 2003، ازدادت هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأهداف التركية منطلقا من ملاجئ آمنة له في العراق. وترى تركيا في الولايات المتحدة بأنها المسئولة على تعاظم خطر حزب العمال الكردستاني بفعل الجهود الأمريكية والعراقية التي حالت دون مشاركة جنود أتراك في شمال العراق من أجل مراقبة التطورات أثناء حرب عام 2003، وضبط تدفق اللاجئين وحماية الأقليات التركمانية في الموصل وكركوك خصوصا [11].

---

[9]) حمدان الشمري، **المسألة الكردية نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الإقليمية**، (الكويت: ادارة البحوث والدراسات، 1999)، ص.51.

[10]) Francis J.Ricciardone "An American Diplomat،s Perspectives on Kurds in global arena،،" **Washington DC، American University : Centre for Global Peace**، (17 April2000).p.45.

[11]) جيم زانوتي، **التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: توقعات وتداعيات**، (بيروت: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2012)، ص.52.

إن رفض تركيا السماح باستخدام أراضيها من طرف القوات الأمريكية في حرب الخليج الثالثة، أصاب الإدارة الأمريكية بالارتباك في ظل اعتقادها بأن تركيا تلقت مساعدات اقتصادية ساعدتها في انتعاشها من الأزمة الاقتصادية في عام 2001، حيث أعفت الولايات المتحدة الدولة التركية من تسديد دين بقيمة 31 بليون دولار أمريكي، وهذا نتيجة للمخاوف التركية بشأن تداعيات الإطاحة بصدام حسين على الوضع الكردي، حيث اعتبرت أن هذه الحرب ليست حرب الأتراك، فظهور الحكومة الإقليمية الكردستانية في أعقاب سقوط نظام صدام كفاعل إقليمي يتمتع بحكم ذاتي دفع تركيا إلى زيادة مخاوفها تجاه قضيتها الكردية، فالنخبة العسكرية التركية غير مستعدة لقبول ظهور نموذج للحكومة الإقليمية الكردستانية داخل تركيا .

وعلى هذا الأساس تجاهلت أنقرة مطالب حزب العمال الكردستاني بوقف إطلاق النار نوفمبر 2007 بينما وافقت الحكومة التركية على مطالب الجيش بعمليات المطاردة الكبيرة في شمال العراق ضد متمردي هذا الحزب ديسمبر 2007، وبالتالي منعت أي حوار بشأن القضية الكردية.

وعلى الرغم من الانتقادات الأمريكية من إخفاق الجيش التركي بلعب دور ريادي قوي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تحتفظ بعلاقات قائمة، عكس الجدل القائم في الأوساط الأكاديمية، فالولايات المتحدة تحاول ضرب عصفورين بحجر، فمن جهة حاولت الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع أنقرة بينما سعت من جهة أخرى إلى طرح الإصلاحات اللازمة للتحول الديمقراطي في تركيا والاعتراف بالمكون الكردي في العملية السياسية التركية، حيث تتبنى الولايات المتحدة مرونة كبيرة تجاه تركيا حيث ربطت استمرار شراكتها الإستراتيجية بتقبل أخطائها، وتفكر في كيفية مساعدة الولايات المتحدة في سياساتها تجاه الشرق الأوسط وإبقاء تركيا حليفا إقليميا لأمريكا[12].

بصرف النظر عن الاعتراضات المبدئية للولايات المتحدة للحرب التي شنها الجيش التركي في أكتوبر 2007، إلا أن البرلمان التركي أعطى الضوء الأخضر لأردوغان بضربة عسكرية ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في العراق حيث حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية الأتراك من التدخل العسكري الذي قد يهدد الاستقرار في المنطقة وشمال العراق، فهي تعمل جاهدة على استتباب الوضع الأمني في العراق، إلا أن تركيا مازالت تصر على التصرف بعيدا عن الرقابة الأمريكية في فترة ما بعد حرب العراق 2003، فهي تدخلت في شمال العراق لمطاردة متمردي حزب العمال الكردستاني بسبب مخاوف بشأن عدم الاستقرار الإقليمي المحتمل

[12]) المرجع نفسه، ص.491.

الذي قد يمتد لداخل تركيا، وبرغم ذلك لا تزال الولايات المتحدة تساعد تركيا، مما يفسر استمرار تركيا إخضاع السياسة الكردية الأمريكية لسياستها[13].

كما تتخوف تركيا من زيادة القدرات الإقليمية الكردستانية فهي تعارض بشدة ضم إقليم كركوك الغني بالنفط لإقليم كردستان، مما يزيد من المخاوف التركية، فضم كركوك في الحكومة الإقليمية الكردستانية (وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية)، سوف يشجع الأكراد في إيران وتركيا وسوريا على الانفصال وإقامة كردستان العظمى، فقد نجحت تركيا في ذلك حيث منعت ضم كركوك لكردستان العراق[14].

لذلك تحاول تركيا مواجهة مدركات المسئولين الأمريكيين للأكراد كمجموعة عرقية فرعية هامة في كل دولة، لدى تعمل على تفكيك الملف الكردي بحسب كل حالة، لهذا نفسر سكوت الولايات المتحدة للعمليات التركية في شمال العراق بالرغم إدراكها أن استخدام تركيا المستمر للقوة العسكرية لحل القضية الكردية لن يؤدي إلى حل دائم أو طويل الأمد ويتعارض مع المشروع الأمريكي لإحداث تحول ديمقراطي في تركيا والمنطقة عموما، فكرد تركيا يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع التركي، بالإضافة نجاح الأكراد داخل العراق في لعب دور محوري في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في العراق [15].

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه بقية الحركات الكردية تحتاج إلى مزيد من الإيضاح، فعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي بأكراد إيران وسوريا إلا أن تفاعلهم يظل في المراحل الأولى وتسعى تركيا لمنع الولايات المتحدة الأمريكية إلى معالجة قضية الأكراد في تركيا ضمن الترتيبات الإقليمية لسياستها، واعتباره ملف تركي داخلي بحت[16].

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم والاعتراف الأمريكي بالدور الايجابي الذي لعبه الأكراد في حرب العراق، وبمراعاة إنشاء الحكومة الإقليمية الكردستانية فإن الدولة التركية والولايات المتحدة أخفقتا في استيعاب تغير توجههم بمنحهم فرصة للتسوية السياسية للقضية الكردية.

وعلى عكس من ذلك فقد أعلنت الولايات المتحدة أن حزب العمال الكردستاني والحركات التابعة له منظمات إرهابية، ويمكن إرجاع الموقف الأمريكي من قضية أكراد تركيا إلى سياستها التركية، وأيضا إلى

---

[13]) المرجع نفسه، ص.492.

[14]) جيم زانوتي، **التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: توقعات وتداعيات**، المرجع السابق، ص.508.

[15]) HakanM.Yavu" Provincial not ethnic federalism in Iraq" **Middle East Policy** ،11(1) (Spring2004) :p.128.

[16]) ماريانا خارواكي، المرجع السابق، ص.495.

خطابها المتوجس المناهض للإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر ورغم أن الولايات المتحدة مستعدة لدعم المطالب والحقوق الكردية ولعب دور الوساطة إلا أنها لا تريد في الوقت الحالي إزعاج تركيا، حليفها الإقليمي الهام وتجنب الصدام مع أنقرة، فالخطاب الرسمي الأمريكي يدعم حق تركيا في محاولة التأقلم مع الظاهرة الإرهابية المهددة في الإقليم الجنوبي الشرقي للبلاد[17].

في ظل مشروع بوش الابن للتحول الديمقراطي المراد تعميمه في المنطقة، دفع بالولايات المتحدة إلى اتخاذ أولى الخطوات للتمييز بين حزب العمال الكردستاني وقضية الحقوق الكردية داخل تركيا، إلا أن تركيا استطاعت فرض رؤيتها التي تقول بأن حزب العمال الكردستاني يحارب من أجل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأداة في يدها لإضعاف مكانة النفوذ السياسي للجيش التركي ومن ثم إضعاف المكانة الإقليمية لتركيا في المنطقة[18].

لهذا استمرت عملياتها المطاردة عبر الحدود في شمال العراق لملاحقة متمردي حزب العمال الكردستاني، كما أعطى البرلمان التركي موافقته للحكومة بإعطاء الجيش القيام بعمليات في شمال العراق أكتوبر 2007، مما فاقم من حدة التوتر التركي الكردي، فسياسة حزب العدالة والتنمية لم تحدث أي تقدم في القضية الكردية بسبب مخاوف من إلزامها بتقديم المزيد من التنازلات والامتيازات الكردية، تماشيا مع الرغبات الأمريكية [19].

زادت مخاوف أنقرة بشأن التطورات في شمال العراق بعد سقوط صدام حسين خاصة مع احتمال سيطرة كردية لحقول النفط في كركوك كمصدر للطاقة والقوة يمكن أن يشجع كرد تركيا على المطالبة بحقوقهم أيضا، لدى حاولت تركيا في العديد من المرات زعزعة استقرار الحكومة الإقليمية الكردستانية، وكمثال على ذلك خلال حادث السليمانية صرحت **مجلة واشنطن تايمز الأمريكية** أن القوات الأمريكية اعتقلت 11 شخصا من الكومندوس الأتراك، و تسعة عشر عضوا من الجبهة التركمانية العراقية، حاولوا اغتيال حاكم كركوك مما خلق أزمة ثقة كبيرة بين الطرفين[20].

فالموقف التركي بشأن القضية الكردية مرتبطا بتطورات في شمال العراق، وتزامن ذالك مع الإصلاحات السياسية التي أدخلها حزب العدالة والتنمية، فمخاوف الجيش من أن انفتاح هذا الحزب على الأكراد قد يوسع

---

[17]) Nicolas Burns ،"US Department of State " **daily press briefing DPC** 58 (25 April 1995)،http://www.hri.org/news/usa/std/1995/95-04-25.std p.20.

[18]) Nicholas Burns،" Kurdish issue frays Ankara،s ties with US،"t**he Washington Times**، (29 July 2005).

[19]) Nicholas Burns" ،Kurdish issue frays Ankara،s ties with US"، op.cit.

[20]) « The US had substantial intelligence that the Turks were in activity against the local leadership"، **THE Washington Times** (July8، 2003).

السياسة الانفصالية الكردية ويلغي الوضع القائم، خاصة في ظل الصراع الداخلي للنخب العسكرية التي يمثلها العلمانيون والدولة العميقة ضد حزب العدالة والتنمية التي توظف الملف الكردي للضغط على الحكومة في مواجهة الخارج، فبحجة المحافظة على الطبيعة العلمانية للدولة ووحدة الدولة التركية ثم تهديد الحزب بالإغلاق والمنع من السياسة لمدة خمس سنوات في مارس 2008[21].

وعلى الجبهة السورية اشتبكت القوات التركية والكتائب السورية المدعومة من طرف تركيا مع وحدات حماية الشعب الكردي (YPG)، في عديد من المرات، نذكر منها ما حدث في قرى تابعة لبلدة منبج شمال سوريا الأمر الذي قد يهدد بتمدد دراماتيكي ومزعزع لاستقرار تركيا الداخلية ضد حزب العمال الكردستاني، فسوء إدارة الصراع يكون مكلفا على المصالح التركية، ونقلت وحدات حماية الشعب قواتها من نقاط القتال ضد تنظيم داعش للدفاع عن المناطق الواقعة تحت سيطرتها ضد هجمات الجيش التركي، وتتخوف تركيا من تحالف أكراد سوريا مع روسيا وقوات نظام بشار الأسد من أن يستغل لتعميق الصدع بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مما يضع السياسة الأمريكية في موقف أكثر صعوبة، كما أن قطع كامل الدعم الأمريكي عن وحدات حماية الشعب كما تطلب تركيا سوف يترك الولايات المتحدة الأمريكية بدون قوة برية قادرة على مواجهة تنظيم داعش واحتوائهم فقد اثبتوا في مرات عديدة فعاليتهم وكفاءتهم في حرب العصابات.

لكن استمرار هذا الدعم يقوي الصدع بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، لهذا أعطت الولايات المتحدة ضمانات مسبقة لتركيا بمنع حزب العمال الكردستاني أن يخطط أو يشن هجمات ضد تركيا انطلاقا من المنطقة الواقعة تحت سيطرة **وحدات حماية الشعب** أو أن ينقل الأسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة للوحدات الكردية خاصة وأن تركيا ترى بأن وحدات حماية الشعب الكردي التابعة **لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي** تتدخل عضويا ووظيفيا مع تنظيم حزب العمال الكردستاني داخل تركيا.

لهذا تخوفات تركيا من دعم الولايات المتحدة ظهور كيان كردي في المنطقة ضمن مخططات سرية وكطرق مختصرة لخدمة مصالحها في المنطقة، تتعارض مع المصلحة القومية لتركيا، مما يخلق تهديدات جديدة أكثر خطورة على الأمن القومي التركي، لدى نجحت الجهود التركية نوعا ما على تقويض الدعم الأمريكي للطموحات السياسية للأكراد.

[21]) ماريانا خارداكي، المرجع السابق، ص.489.

المبحث الثاني: الموازنة المرنة عبر المحاور الدولية.

نظريا تعتبر مشكلة تنامي الخلافات بين الحلفاء (Inter-Alliance Discord) ناجمة عن زيادة تعقيد الأحلاف وسيولتها أو ما يعرف **(الحلفاء الخصوم)**، فتصاعد الخلافات الداخلية نتيجة لتغير القيادات وتوجهاتها من العوامل الأساسية التي أشعلت الخلافات داخل الأحلاف عبر تجديد إثارة إشكاليات مدى التزام أعضاء الحلف برؤية مشتركة للتهديدات وكيفية توزيع الأعباء واحتمالات التوريط.

مما دفع جراء تنامي الخلافات الداخلية في الأحلاف بعض أطرافها للبحث عن ائتلافات وتحالفات بديلة أو حتى في أسوأ الفروض القيام بتغيير الإنحيازات أو حتى الانقلاب إلى تحالفات مع الأعداء أو الأحلاف والمحاور المضادة، وهذا ما اتجهت إليه تركيا حيث أدى تصاعد الخلافات مع الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل أخرى مع القوى الدولية الموازنة لسياساتها.

المطلب الأول: الموازنة المرنة عبر محور أنقرة – موسكو.

ظلت روسيا غائبة طوال عهد **يلتسن** على المسرح الشرق أوسطي، لكن بقدوم **بوتين** إلى الرئاسة عام 2000 سعت إلى استعادة دور روسيا العالمي والشرق أوسطي، في اتجاه سعيها لعالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في الشرق الأوسط.

يعد المثال الروسي مثالا واضحا على التغير الجوهري الذي شهدته الدبلوماسية التركية الجديدة، فعلى الرغم من الحقبة الطويلة من المواجهة والمنافسة التي اتسمت بها علاقة تركيا مع روسيا، فقد عملت تركيا على تحويل علاقات عدم الثقة التاريخية إلى تعاون وشراكة إستراتيجية حيث تعد روسيا اليوم أحد أكبر الشركاء التجاريين لتركيا وتزودها بثلثي حاجاتها من الغاز، وقد وصل حجم التجارة بينهما إلى 40 مليار دولار، ويأمل الطرفان زيادتها إلى نحو 100 مليار دولار على المدى القصير[22].

كما فرض الغزو الأمريكي للعراق مارس 2003 مزيد من التقارب بين تركيا وروسيا حيث اتخذت الدولتان موقفا معارض للغزو الأمريكي للعراق وذلك وفقا لمصالحهما الخاصة. وقد حظيت مواقف تركيا الرافضة لعبور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق بترحيب روسي كبير ساهم في تبدل النظرة الإستراتيجية لموسكو تجاه التطلعات التركية الإقليمية بعيدا عن التوجهات الأمريكية.

---

[22]) عماد يوسف، **تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة(مقاربة جيوبولتيكية)، ط1**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث ألإستراتيجية 2015)، ص.68.

كما أن الرؤية التركية للوضع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لم يكن مختلفا كثيرا عن الموقف الروسي المماثل، **فحقائق أوراسيا** وازدياد التنافس الإقليمي والدولي على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز، فضلا عن احتمالات انتشار وتصاعد الإرهاب الإقليمي والدولي، كل ذلك أجبر تركيا على إيجاد مساحات تعاون حقيقية وشراكة جديدة مع روسيا الاتحادية حيث حفز التقارب والنظرة المشتركة للتوازن الدولي والإقليمي على تنسيق سياستهما في عدة مجالات.

وبناء على ذلك شهدت العلاقات الثنائية الروسية التركية تطورا ملحوظ حيث شكلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في بداية القرن الحالي فرصة لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة حيث تتبنيان إستراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإحياء المكانة التاريخية مما دفعهما لتعزيز التعاون بينهما حتى توصلا إلى تأسيس **مجلس التعاون الإستراتيجي** رفيع المستوى في عام 2012 وتطوير القدرات الفضائية التركية، وبناء مفاعلها النووي الأول، واعتمادها ناقلا وحيدا للغاز الروسي إلى أوروبا، كما تحاول روسيا استقطاب تركيا وتحييدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا وتسعى روسيا من خلال تعاظم المصالح مع تركيا للتأثير على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط في القضايا التي تتعلق بنفوذ روسيا حيث تسعى لاحتواء تركيا لمنع توظيفها من قبل الغرب للضغط على روسيا[23].

كما تهدف تركيا لإحداث توازن إقليمي في منطقة الشرق الأوسط حيث تسعى لتقليل من النفوذ الأمريكي في المنطقة الداعم بشكل مطلق لإسرائيل، حيث تسعى لبناء مشاريع للطاقة النووية والأقمار الاصطناعية ومن ثم تقوية وضع تركيا التفاوضي مع الولايات المتحدة الأمريكية. من خلال ذلك تهدف تركيا لإحداث توازن مطلوب في المشهد الدولي بالحد من توسع نفوذ الولايات المتحدة والحد من هيمنتها على المشهد الدولي والإقليمي[24].

بالرغم من محدودية مجالات التعاون العسكري بين تركيا وروسيا الاتحادية التي لا تصل بأية حال من الأحوال إلى حجم التعاون العسكري التركي- الأمريكي، فقد نتج عنه تعاون وصل لحد بيع روسيا لأسلحة ومعدات عسكرية متطورة واتفاقيات وتفاهمات التصنيع العسكري المشترك لبعض الأسلحة والمعدات باتجاه الوصول إلى تصدير هذه المنتجات العسكرية المشتركة إلى دول العالم الثالث، ما يضيف مردودية اقتصادية للناتج القومي لتركيا على المدى القريب وتقليل الاعتماد على واردات الأسلحة الأمريكية تدريجيا على المدى

[23] محمد نور الدين، " أحمد دوودأوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة"، **شؤون الأوسط، (القاهرة:** عدد(116)، خريف، 2004)، ص.29.

[24] مصطفى اللباد،"أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، **مجلة السياسة الدولية،** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، أكتوبر، 2010)، ص54.

البعيد، من شأنه أن يطرح خيارات سياسية وعسكرية إستراتيجية لتركيا في حال توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[25].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الضغط على تركيا لشراء الأسلحة الأمريكية بدلا للعروض التي قدمتها موسكو لأنقرة، فإن روسيا الاتحادية عرضت على تركيا بيع أسلحة وأجهزة عسكرية لا تقل كفاءة عن تلك التي عرضت من قبل حلف شمال الأطلسي.

التقارب بين تركيا وروسيا الذي أخذت وثيرته في التسارع منذ المصالحة بين أنقرة وموسكو عقب إسقاط القوات التركية طائرة روسية في نهاية 2015، والذي كان سببه إحجام واشنطن عن لعب دور فعال في سوريا واختلال التوازن كلية في الساحة السورية بعد بدأ التدخل العسكري الروسي المباشر في خريف 2015، رأت فيه واشنطن أنه يتجه نحو اكتساب طابع استراتيجي يمكن أن يؤثر على التزامات تركيا في حلف الناتو، ولعل مسألة الخلاف الرئيسية في هذا الملف تتعلق بقرار تركيا شراء نظام الدفاع الجوي الروسي إس400، لكن تركيا اضطرت لتوقيع عقد شراء هذه المنظومة بعد رفض الولايات المتحدة بيع تركيا منظومة دفاع جوي حديثة بالرغم من حاجتها اليها، وتتخوف الولايات المتحدة من حصول روسيا على أسرار دفاعات الناتو وسلاحه الجوي إذا نجحت هذه الصفقة[26].

كما أن العامل الأكثر أهمية الذي فرض على تركيا وروسيا لتحسين العلاقة بين البلدين هو رغبتهم في احتواء وقمع النزعة الانفصالية الإثنية والأصولية الإسلامية. فقد حملت كل دولة منهما المسؤولية للأخرى لإعطاء الدعم للحركات المسلحة على أراضي كل واحدة منهما حيث تتخوف روسيا من الدعم التركي للانفصاليين الشيشان خاصة في ظل حكومة العدالة والتنمية ذات المرجعية الإسلامية مما قد يهدد المصالح الروسية، ففي السابق ترسخت قناعة لدى روسيا بأن تركيا تدعم المسلحين الشيشان بالمال والسلاح والإعلام و في المقابل كانت هناك قناعة لدى الأتراك بأن روسيا تدعم وتحتضن عناصر حزب العمال الكردستاني في أراضيها، لدى في مسعى منها لتحسين العلاقات بين البلدين أغلقت روسيا مكتب حزب العمال الكردستاني في موسكو، وأجبرت زعيم حزب العمال الكردستاني **عبد الله أجلان** على الخروج من روسيا عندما كان لاجئا لديها، وكذلك تعهدت تركيا بالمقابل بوقف النشاطات الداعمة للمسلحين الشيشان. ولمنع إعطاء الفرصة لروسيا لابتزاز تركيا ليس فقط في المسألة الشيشانية ولكن أيضا في السياسات الأخرى المتعلقة بنقل مصادر الطاقة في القوقاز

[25] لقمان عمر محمود النعيمي، **البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية – الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة 1992– 2008**، (العراق: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (38)، جوان، 2018)، ص.38.

[26] "تقدير موقف، أزمة العلاقات التركية الأمريكية...تعثر لا قطيعة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر، أغسطس، 2018، ص.6.

وآسيا الوسطى عبر استخدام ورقة حزب العمال الكردستاني في تركيا، لذا شكلت المشكلة الكردية بوصفها هجوما مضادا لموازنة ما يسمى بالوجود التركي في المنطقة. فتركيا تتوجس من التورط الروسي في الشؤون الكردية داخل تركيا حيث استخدمت الورقة الكردية من قبل الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة وكذلك من قبل روسيا خلال عقد التسعينات للضغط على تركيا وإزاء هذا الوضع وجدت الدولتان أن ليس من مصلحتهما الاستمرار في سياستهما المتعلقة بدعم الحركات المسلحة المضادة لكل منهما[27].

المطلب الثاني: الموازنة المرنة عبر محور بيجين – أنقرة.

سياسة الموازنة ضد الولايات المتحدة هي قاسم مشترك بين تركيا والصين، لكن للضرورة البحثية سيتم التركيز أكثر على الجانب التركي كطرف مبادر والصين كطرف متلقي.

تشير جمع المناقشات إلى قناعة بصعود الصين كقوة في النظام الدولي، مما يحتم على تركيا إعادة التفكير حول تعديل علاقتها مع القوى الناشئة حديثا وتقييم الفرص الناتجة لنهوض الصين العالمي، حيث أن هناك ملامح نظام دولي قيد التشكل كبديل للنظام العالمي التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين كمنافس محتمل للهيمنة الأمريكية وقوة صاعدة توسع نفوذها بشكل تدريجي في السياسة العالمية الأمر الذي أخذته تركيا بعين الاعتبار، ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك إلى حد اعتبار الصين الدولة الوحيدة القادرة على تحدي نظام القطبية الأحادية، وبحسب البعض من الخطأ الشديد تمسك صناع القرار في السياسة الخارجية التركية بالنهج الأوروبي الأمريكي دون مراعاة الشرق الأقصى لآسيا كمنطقة ذات أهمية دولية في المستقبل[28].

ففي ظل مراجعة الصين سياساتها لتبني إستراتيجية أكثر نشاطا في بناء شبكات للتحالفات الإقليمية لمواجهة المحاولات الأمريكية لتطويقها، فهي تستغل أي سلبيات تولدها سياسات الإدارة الأمريكية خاصة في ظل سياسات ترامب التي فاقمت من الشكوك حول مصداقية الولايات المتحدة شجع بعض القوى الإقليمية للسعي لخلق شبكات بديلة تشارك الصين فيها بأدوار مركزية.

كما تستفيد تركيا من اعتبار الصين واحدة من البلدان الخمسة التي تحاول الاستقلال عن الهيمنة الأمريكية في القضايا الحاسمة بالنسبة للسياسة العالمية بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم

---

[27]) لقمان عمر محمود النعيمي، **البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية – الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة1992– 2008**، المرجع السابق، ص، ص. 82، 84.

[28]) Tao Zan" Uncertainty and Ambiguity: Turkey's perception on the rise of china"**Journal of middle Eastern and IslamicStudies**(in Asia) vol.3،No.1، 2009،) p.76.

المتحدة. إن الموقع الصيني المهم في السياسة العالمية مثل فرصة مهمة ومجالا للتعاون فيما يتعلق بالعلاقات التركية الصينية، لذلك وجب على الطرفين العمل على خلق أرضية مشتركة في المسائل السياسة العالمية، وهذه الأرضية المشتركة يمكن إنشاؤها بقراءة إستراتيجية قابلة للتطبيق في ظل تبني الصين جملة من المنظورات المستقبلية التي تفضل الحفاظ على الوضع الراهن في مسائل السياسة العالمية القائمة وهو ما يخدم الأهداف الأمريكية.

لتوضيح ذلك تشترك الصين مع تركيا في معارضة فكرة النظام العالمي الذي يرتكز على الغرب، لكن الصين لديها تناقضان أساسيان مع النظام العالمي يتمثل التناقض الأول في أنها تعارض فكرة النظام العالمي الذي يرتكز على الغرب ويتكون من مؤسسات تهيمن عليها جهات فاعلة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكنها تحقق نموها الاقتصادي في ظل نفس المؤسسات الموجودة في السياسة العالمية، فنراها على سبيل المثال تشدد على طلبها في التحول المؤسساتي البديل كما يتضح في منظمة شنغهاي للتعاون و منظمة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وقمة شرق آسيا (EAS)، وحتى بنك آسيا للاستثمارات والبني التحتية (AAYB) الذي يضم بين مؤسسيه تركيا، يعد مؤسسة تديرها الصين بوصفه يعادل مؤسسات التمويل العالمية، لكن لا تصل لحد أنها تتحدى سير عمل النظام العالمي القائم وهو ما يدعم سياسة الموازنة المرنة وليست الصلبة.

أما عن التناقض الثاني فيتّضح من خلال إصرار الصين على تطوير علاقات معتدلة مع القوى العظمى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا رغم أنها في منافسة مستمرة معها، لأن اقتصادها يعتمد كثيرا على الخارج الذي يرتكز على التصدير، فالتفاعلية الحاصلة بين التبعية الاقتصادية وسياستها الخارجية التي تظهر بوضوح في المثال الأمريكي كانت أكبر عقبة أمام التغير البنيوي / المنظوري في علاقاتها مع القوى العظمى على وجه الخصوص، ولا يبدو تغير أرضية هذه العلاقة ممكنا إلى أن تجد الصين نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية. وهذان التناقضان الرئيسيان اللذان تعيشهما الصين في النظام العالمي يخلقان فرصا مهمة لتركيا، حيث تسعى هذه الأخيرة لإعادة تنظيم سياستها الخارجية بالخروج من سياسة مرتكزة على الحلف الأطلسي إلى سياسة خارجية فعالة متعددة الأوجه.

وتنظر تركيا للصين بصفتها فاعلا في نطاق العلاقات الجديدة مع النظام العالمي بدلا من تقييمها بالأنماط الثنائية لذهنية الحرب الباردة، وهذا ما يناسب إستراتيجية الموازنة المرنة التي تنتهجها تركيا، ومن ثم قراءة

مطالب الصين في النظام الدولي الحالي من خلال مقاييس توفيقية معقولة لتأمينها، بعيدا عن عقلية التحدي، وهو الأمر الذي يتماشى مع منظور وأهداف السياسة الخارجية التركية الراهنة.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط مجالا مهما للتعاون بين الطرفين، فارتباطات الصين بالشرق الأوسط مستمرة بشكل تعتمد فيه على الطاقة والعلاقات الاقتصادية منذ زمن طويل، لكنها تبنت سياسة خارجية أكثر فاعلية في المنطقة بحلول العام 2000، حيث تتفق مع تركيا حول العديد من الملفات خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي والملف النووي الإيراني والحرب الأهلية في سوريا.

هناك مجال آخر للتعاون في المنطقة يتمثل في إعادة اعمار دول المنطقة بعد انتهاء الأزمات التي تحصل في الشرق الأوسط، فالدولة الصينية التي لها مصالح جيوسياسية في سوريا، وحقول النفط في العراق تحاول أن تكون فعالة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتعاون السياسي في منطقة الشرق الأوسط وتستفيد من تركيا التي سجلت تقدما كبيرا في العمليات التنموية والمساعدات الإنسانية والتعاون في مجال التعليم عبر علاقات جديدة بنتها مع الشرق الأوسط منذ سنوات طويلة. فمن المهم أن يوظف كل من البلدين كامل قدراته وطاقاته في مجالات التعاون المحتملة في المنطقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

حتى وان بدت الصين بالنسبة لتركيا كعامل موازن اقتصاديا، إلا أن ذلك لا يلغي البعد الاستراتيجي والعسكري للموازنة التركية للولايات المتحدة عبر بيجين، خاصة في ظل سوء الإدارة الأمريكية للعمليات الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تدخلاتها الخارجية والتي أدت لخلق تهديدات للأمن القومي التركي لهذا من الضروري على تركيا الاستفادة من الصين كقوة إستراتيجية عالمية تبحث عن شريك مثل تركيا الذي له خبرات في المنطقة، والذي يسعى بدوره لإقامة علاقات جديدة مع قوة عظمى كالصين بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا، إلى درجة أن تركيا تلقت من الحلفاء الغربيين انتقادات جدية ولاذعة على أنماط العلاقات البديلة التي يمكن تطويرها مع الصين في المستقبل حيث عارضت الولايات المتحدة الأمريكية محاولة تركيا التخطيط لشراء نظام الدفاع الجوي من الصين والتي تتعارض مع عضويتها العسكرية في حلف الناتو[29].

كما أن تركيا تحاول التقليل من اعتماد الصين على إيران ودول الخليج لقراءة سياساتها في الشرق الأوسط والتي قد تثير بعض المخاوف الأمنية لدى تركيا، "إن زيادة التعاون وتوفير فرص جديدة للتعاون مع

[29]) قدير تميز، "العلاقات التركية الصينية"، **مركز الأبحاث**، (تركيا: جامعة بوغازيتشي، شتاء، 2017)، ص.41.

الصين والتي من المتوقع أن تصبح القوة العظمى في العالم بحلول عام 2025، هي فرصة لا غنى عنها لتركي."[30]

فتركيا تحتاج لدعم الصين على الساحة الدولية، وهذا في إطار بناء تحالفات مع قوى دولية كبرى لاسيما على الصعيدين الأمني والعسكري، لموازنة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تكون هذه الشراكات والتحالفات رديفا على الأقل في المدى المنظور لعلاقات التحالف القائمة حاليا بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمكن استثمار هذه الشراكات الرديفة كأداة ضغط عند الضرورة على الحليف الاستراتيجي الرئيس بضمان المصالح الحيوية التركية والدفاع عنها، وهو ما دفعها للإعلان عن تدشين صفقة عسكرية لوجستية مع الصين لتصنيع الطائرات بدون طيار، وذلك على الرغم من علاقتها الإستراتيجية والأمنية القوية مع واشنطن[31].

المطلب الثالث: الموازنة المرنة عبر محور أنقرة – بروكسل.

من العوامل الكثيرة التي تدفع بتركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي هو الدور الإقليمي متعدد الأبعاد الذي تسعى للقيام به في منطقة الشرق الأوسط، فهذا الدور يغري بعض القوى الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد، وتسعى تركيا من خلالها لكسب قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية وتوظيفها لخدمة مصالحها كقوة إقليمية متطلعة للهيمنة في منطقتها، فتركيا على مستوى المجتمع والدولة تختبر قدرتها الذاتية لتكون لاعبا إقليميا ودوليا قويا وليس هامشيا، وأنها تقف على أعتاب نادي القوى العالمية الكبرى وهذا ما حدا بوزير الخارجية **علي بابا جان** إلى القول " إن تركيا في طريقها للتحول من قوة محلية إلى قوة عالمية"[32] .

تؤيد حكومة العدالة والتنمية وقطاعات واسعة من مسانديها في أوساط المجتمع المدني التركي ومؤسساته واسعة الانتشار الأكثر فاعلية داخل المجتمع التركي العضوية داخل الاتحاد الأوروبية المنشودة، فهي من شأنها

---

[30]) EyupErsoy "Turkey-china political relations" ،see:http://www.chinacircle.biz/turkey-china-political-relations/Turkish-china-political-relations(2008-05-30).

[31]) محمد بدري عيد،" **التقارب الإيراني-الأمريكي وأمن الخليج:التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2013)، ص.7.

[32]) إبراهيم البيومي غانم، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص.178.

أن تساعد تركيا على الانتقال إلى مصاف دول العالم الأول، وأنها جديرة بذلك نظرا لما تملكه من إرث حضاري عريق، ومقومات اقتصادية وبشرية وجيوستراتيجية بين الشرق والغرب[33].

يرى أنصار هذا الموقف أن الاقتصار على عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي تنتقص من مكانتها الدولية، كونها في إطار الحلف تظل فقط مطالبة بالمشاركة في تنفيذ الخطط الأمنية والعسكرية الأمريكية، أو ما يسمى **دولة جناح** لا أكثر، دون أن تشارك في صنع قراراته، أما في حالة حصولها على عضوية كاملة تصبح ضمن صناع القرار داخل الحلف شأنها شأن الدول الأوروبية الكبرى، فضلا عن أن عضويتها بالاتحاد تضمن تواجدها في مركز الأحداث السياسية العالمية، ويقود حزب العدالة والتنمية التيار الذي يمثل الموقف المؤيد للعضوية، ويسعى بكل طاقته للحصول عليها عبر تلبية شروط كوبنهاجن لأن ذالك سيزيد من فرص الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا وسيسهم في بناء توازن استراتيجي بين أوروبا وآسيا تكون تركيا همزة وصل بينهما [34].

ويمثل الشرق الأوسط تحديا مركبا للتفاعلات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إذ يمثل دائرة ارتباط والتزامات إستراتيجية واسعة بشأن الأمن والاستقرار وتوازن القوى وضبط النزاعات ونتائجها المحتملة ومن أهم الالتزامات المتبادلة الحد من الهجرة السرية واحتواء العنف الإقليمي خاصة ظاهرة الإرهاب وتهريب المخدرات، وتعتمد تركيا على القبول الأوروبي لدورها في الشرق الأوسط انطلاقا من عاملين أساسيين **أولا:** قدرة تركيا على التعاطي مع المنطقة وقدرتها على التأثير فيها . **ثانيا:** رغبة أوروبا في التركيز على القضايا الأوروبية وتقليل انخراطه المباشر في السياسات الإقليمية داخل الشرق الأوسط وهو ما يقلل من كثافة انخراط الولايات المتحدة في القضايا الشرق أوسطية[35].

تشارك الرؤية التركية تجاه الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مع نظيرتها الأوروبية، حيث امتدت تداعيات تطورات المنطقة الناجمة عن الأخطاء الإستراتيجية الأمريكية إلى أوروبا من خلال موجات اللجوء التي تدفقت إليها، حيث اكتشفت دول الاتحاد الأوروبي أهمية الدور التركي ومحوريته خاصة في الجانب الأمني بالنسبة لأوروبا، كما تتفق معها في عدة قضايا كتطورات الأحداث في العراق وإيران والأزمة السورية

---

[33]) إبراهيم البيومي غانم، "مؤسسات المجتمع المدني في تركيا"، **المجلة الاجتماعية القومية**، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المجلد45، العدد (02)، مايو2008)، ص.30.

[34]) إبراهيم البيومي غانم وآخرون،" **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، المرجع السابق، ص.182.

[35]) محفوظ عقيل سعيد، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير**، (الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص.208.

والقضية الفلسطينية، حيث ساهم الاتحاد الأوروبي في تفعيل أهمية الدور التركي من وجهة نظر أوروبا بعيد عن التوجهات الأمريكية التي لا تراعي مصالح الطرفين [36].

الاستياء التركي من تدخلات الولايات المتحدة في عدة ملفات مرتبطة بالشرق الأوسط، **جعلها تشعر** بمدى حاجتها إلى التقرب من أوروبا على الرغم من الخلاف معها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، الحضر الذي فرضته الولايات المتحدة على توريد بعض الأسلحة لتركيا.

كما أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة، فباتت تطمع في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري تعوّض المساعدات الأميركية المقلّصة لها، هذه المساعدات لا غنى عنها لأداء دور إقليمي فعال في المنطقة[37].

نظرا لانشغال الاتحاد الأوروبي بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في مطلع التسعينات ضمن إطار الوحدة الأوروبية، حرصت تركيا فيما بعد على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها إلى زيادة تمتين روابطها مع الأوروبيين[38].

خلاصة ذالك، بالرغم من تشجيع الولايات المتحدة الأميركية لتركيا لانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل ضمانها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها، إلا أن تركيا بالمقابل لا تريد الاعتماد على الولايات المتحدة في كل شيء، لكي لا تصبح أداة في يدها، وفضلت بدلا عن ذلك الانضمام إلى الأوروبيين لكي يدافعوا عنها في حال الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية.

---

[36]) مي سامي المرشد، "**الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط(2002-2016)**"، (برلين: ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص.118.

[37]) هاينكس كارمر، علي حسين باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2001)، ص. 315

[38]) Pinar Bilgin, «Turkey and the EU; yesterday's answers to tomorrow's security problems?», **Bilkent University, Department of International Relations**,(Ankara: May 2001), pp. 38-47.

المبحث الثالث: الموازنة المرنة من خلال الأطراف الإقليمية.

يرتبط قبول الفواعل الإقليمية بدور إقليمي تركي فعال في منطقة الشرق الأوسط بإدراك القيادة التركية لأهمية التخلي عن السياسات الثابتة والتقليدية التي انتهجتها تركيا فيما سبق، والتي تتماها مع التوجهات الأمريكية ولو على حساب المصالح القومية التركية، الأمر الذي صنفها ضمن الأطراف المتبعة لسياسات المسايرة (الممايعة التامة) للولايات المتحدة الأمريكية، ولتغيير السياسات نحو الموازنة المنشودة كان لزاما عليها تبني سياسات مستقلة عن الولايات المتحدة أثناء تعاطيها مع ملفات المنطقة وهذا ما سعت إليه القيادة التركية الجديدة منذ عام 2003.

المطلب الأول: الموازنة المرنة بواسطة طهران.

تجلت ذلك في معارضة تركيا لسياسات الولايات المتحدة الرامية إلى فرض عقوبات على طهران في الملف النووي، وامتنعت مرات عديدة عن التصويت لصالح هذا الطرح في الأمم المتحدة بل صوتت ضده في مجلس الأمن، مما سبب حرجا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لدرجة أن أوساطا كثيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية اتهمت أنقرة بأنها تقدم العون والدعم للبرنامج النووي الإيراني خاصة بعد الاتفاق الثلاثي مع البرازيل.

وذلك راجع لحاجة تركيا الماسة إلى مصادر الطاقة وعوائدها التصديرية عبر أراضيها، إذ لا يمكنها إفساد العلاقات تماما مع إيران بسبب الأزمة في سوريا أو التوجس الخليجي من طموحاتها، كما لا يمكنها أن تبقى طرفا متفرجا تجاه ملفات التي كانت تتوسط فيها من غير استشارتها مراعاة لمصالحها، مثلما حدث في الاتفاق النووي بين إيران والغرب في نوفمبر 2013، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي المقابل تظل إيران في أمس الحاجة إلى المنفذ الاستراتيجي التركي في ظل العقوبات الخانقة التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة والغرب، فقد كانت تركيا شبه مستثناة من تطبيق تلك العقوبات بحجة الضرورة الحيوية للاقتصاد التركي واعتماده على مصادر الطاقة الإيرانية[39].

تعتمد تركيا خيار ما يمكن أن يطلق عليه " الفصل بين الملفات"، أي الفصل في العلاقات بين قضايا كل دولة وأخرى، وعدم الاكتراث لوجود مشكلات في ملفات في الوقت الذي يوجد فيه تعاون في ملفات أخرى، أي الفصل بين كل قضية وأخرى في ملفات الدولة نفسها، فقد تأثرت إمكانيات التصدير التركية سلبيا بالتشديد المتزايد لنظام العقوبات المفروضة على إيران، وقدرت خسائرها بنحو ستة مليارات دولار عام 2013.

[39]) عماد يوسف، **تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة(مقاربة جيوبولتكية)**، المرجع السابق، ص.99.

وعلى الرغم من التوجسات التركية من المشروع النووي الإيراني والتنافس بينهما في النفوذ في المنطقة، فان تركيا رحبت بالاتفاق النووي الإيراني الغربي حيث اعتبرته هو استكمال لجهودها التي باءت بالفشل في مايو 2010مع البرازيل[40].

كما تظهر البراجماتية التركية في محاولة منها لحصد فوائد بدلا من الانتقاد والخشية من تفوق إيران، إذ تعارض تركيا التهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري في إيران، لأن ذلك قد يخلق المزيد من المشكلات في جوارها الإقليمي وكذلك يعطيها الشرعية لأي أجندات طموحة لتنمية الطاقة النووية، والتي تعتبرها تركيا حقوق معترف بها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، بما في ذلك الحق في تخصيب اليورانيوم، لتطوير دورة الوقود النووي في برنامج خاص بها[41].

لهذا تؤيد أنقرة حق طهران في امتلاك برنامج نووي سلمي وتعارض السياسة الأمريكية في التعامل مع هذا الملف من خلال فرض العقوبات، حيث رفضت المشاركة في العقوبات المفروضة على طهران، حيث تبلور موقفها في معارضتها لقرار مجلس الأمن رقم 1929 يونيو 2010 الخاص بتوسيع العقوبات على الجانب الإيراني وهو ما يقوض جهود الولايات المتحدة الأمريكية لكبح طموحات إيران النووية والتي تهدد المصالح الأمريكية وأمن حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، خاصة إسرائيل ودول الخليج العربي.

تحسنت العلاقات التركية الإيرانية أكثر مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، من أجل تحقيق المصالح المشتركة، حيث تخوفت كل من إيران وتركيا من إنشاء الأكراد لدولة في شمال العراق، مما دفعها إلى توثيق تحالفها مع إيران، فهناك تبادل تجاري كبير بين إيران وتركيا وصل إلى 25 مليار دولار عام 2015، ويتحسن أكثر إذا ما ثم رفع العقوبات الغربية المفروضة على إيران، ويشكل النفط والغاز الجزء الأكبر من صادرات إيران إلى تركيا، حيث تعتبر طهران من أكبر الدول المصدرة للنفط الخام وثاني بلد في تصدير الغاز إلى أنقرة، وقد استمرت تركيا في استيراد النفط والغاز من إيران على الرغم من الضغوط الأمريكية على تركيا بهدف تقليص وارداتها من الطاقة الإيرانية، كما تحتل إيران المركز الثالث من حيث استيراد السلع التركية، كما يوجد في تركيا العديد من الشركات الإيرانية التي تستفيد من التسهيلات التي تقدمها تركيا فيما يتعلق بنقل البضائع والتعاملات المالية[42].

---

[40]) المرجع نفسه، ص.100.

[41]) المرجع نفسه، ص.101.

[42]) سامية بيبرس، "التقارب التركي الإيراني– ومستقبل تسوية الأزمة السورية"، **مجلة شؤون عربية**، (القاهرة: ربيع 2015)، ص.184.

ومن الناحية الجيبوليتكية تنظر تركيا إلى إيران باعتبارها جزءا من الأمن القومي التركي بسبب الامتداد الكبير للحدود بينهما وخاصة لما يمثله الأكراد وحزب العمال الكردستاني المتواجدين على الحدود بين البلدين، ولما لإيران من تأثير كبير في هذا الملف، كما تجمع بينهما مصالح مشتركة في بحر قزوين[43].

لهذا تعتبر إيران من طرف تركيا إحدى أهم الأطراف الإقليمية التي يمكن بواسطتها الاعتماد عليها ضمن إستراتيجية موازنة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، حيث نجحت تركيا في توظيف علاقاتها مع إيران لفرض مساومات تكتيكية وإستراتيجية على الولايات المتحدة وتعديل سياساتها في اتجاه مراعاتها للمصالح القومية التركية في المنطقة.

المطلب الثاني:الموازنة المرنة بواسطة منطقة الخليج العربي

على الرغم من أن دول الخليج تعتمد بشكل كبير على المظلة الأمنية الأمريكية الأمريكية، فإنها باتت تتجه في الوقت ذاته إلى تنويع أنماط تحالفاتها الإقليمية والدولية ومصادر تسلحها، وذلك في ظل المتغيرات التي تشهدها البيئة الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي[44].

تصاعد حدة الصراعات على ساحة الإقليم وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بين الحين والآخر، بسبب طبيعة السياسات الأمريكية حيال قضايا المنطقة, كل هذا دفع بدول الخليج لتنويع تحالفاتها الإقليمية، وقد تزامن ذلك مع تشكل سياسة خارجية تركية تتسم بالاعتدال والانسجام مع مقتضيات الأمن الخليجي، ولاسيما بعدما اتبعت تركيا الإستراتيجية الخاصة بتنويع أنماط تفاعلاتها الإقليمية والدولية[45].

دفعت التغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط بالعلاقات التركية الخليجية لتتسم بالطابع الاستراتيجي ومن المرجح أن تزداد متانة بمرور الوقت وقد أفضى ذلك إلى تعاظم المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة، وتنامي الروابط الأمنية والعسكرية بين الطرفين على المستويين الثنائي والجماعي خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الناجمة عن تداعيات غزو العراق عام 2003، والمتمثلة في تصاعد النزعات الطائفية ومواجهة سيناريو تقسيم سوريا إلى ثلاث دويلات (سنية – علوية – كردية)، فأي تطورات في هذا الاتجاه قد يؤدي إلى تصاعد

---

[43]) المرجع نفسه، ص.186.

[44]) محمد عبد القادر خليل، **الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية التركية، ط1، (أبو ظبي:** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013)، ص. 20.

[45]) المرجع نفسه، ص.44.

النوازع الانفصالية لدى أكراد العراق ومن ثم أكراد تركيا أيضا مما يحي النزعة الانفصالية لكافة المنطقة تماشيا مع المخططات الأمريكية الهادفة لإعادة رسم الخرائط تتطابق مع التقسيمات الطائفية والعرقية.

مما جعل المقاربة الخليجية أكثر استعدادا للقبول بدور تركي على الصعيدين السياسي والأمني مادام هذا الدور مرتبطا بحدود التأثير الإيجابي في المعادلات الأمنية في الإقليم. مما سهل الاندفاع التركي نحو تعميق التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تزايدت المبادرات التركية للتوسط بين أطراف الصراعات في المنطقة بالتوافق مع بعض الدول الخليجية، على نحو أسهم في تعميق الثقة المتبادلة التي تأسست على انتهاج سياسات دعم الاستقرار الإقليمي، ورؤية العلاقات المشتركة من منظور تعزيز استقلالية كل طرف في مواجهة العديد من القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

ونتيجة للتوترات النسبية في العلاقات الخليجية – الأمريكية، التي نتج عنها تقييم خليجي– تركي مشترك بشأن التداعيات الأمنية للسياسات الأمريكية في المنطقة، فقد زادت التخوفات التركية الخليجية من تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية **كونداليزارايس** سنة 2006 خلال حرب لبنان باعتبارها جزء من مخاض ولادة شرق أوسط جديد، حيث ردّ عليها وزير الخارجية السعودي الأمير **سعود الفيصل** في أوت 2006 "نحن نريد العودة إلى شرق أوسط قديم بعيد عن الكوارث والفوضى الأمنية"[46].

وكنتيجة لإعادة تعريف كل طرف لمصالحه تجاه الطرف الآخر وتبنى الطرفين العديد من المواقف المشتركة، مثل رفض المشاريع الأمريكية لتقسيم المنطقة ومعارضة السياسات الإسرائيلية في المنطقة التي تلقى الدعم المطلق من طرف الولايات المتحدة، تحولت العلاقات من طابعها التقليدي الذي كانت عليه تركيا منحازة إلى التعاون والتنسيق الأمني مع الولايات المتحدة، إلى تفاعل إيجابي مع الدول الخليجية.

كما تضاعف الاهتمام التركي بمنطقة الخليج العربي، حيث تبلورت أدوار تكاملية حيال عديد من ملفات المنطقة حيث انطلقت العديد من المبادرات الثنائية بعيد عن الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن إستراتيجية تكيفيه تساير الظروف الدينامكية للبيئة الدولية والتخلي عن السياسات الثابتة والتقليدية التي أدتها تركيا إبان الحرب الباردة، مثل المشاركة في إنهاء الانقسام الفلسطيني عام 2011، حل الأزمة السياسية في لبنان المتعلقة بالمحكمة الدولية المكلفة بالتحقيق في حادثة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام 2011، وكذلك القيام بأدوار تكاملية مع السعودية حيال الأزمات السياسية التي شهدها العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، في

[46]) Sean Foley،"Turkey and the Gulf States in the Twenty-first Century" **Weekly Blitz**، (October 20 2010) at: http://www.Weeklyblitz.net/1045/turkey-and-the--gulf-states-in-the-twenty-first-(Accessed June،15، 2012).

محاولة لإنهاء الصراع الطائفي والمذهبي المدّعم أمريكيا، كما أيدت دول الخليج جهود إنهاء أزمة الملف النووي الإيراني، سواء من خلال استضافة تركيا بعض جولات المباحثات الخاصة بالملف النووي الإيراني أو من خلال المبادرة التركية – البرازيلية[47].

هذا الوضع الإقليمي الجديد كانت له تأثيرات أمنية وسياسية مختلفة في كل من دول الخليج وتركيا، حيث أفضت حالة الاضطراب الإقليمي في إتباع الطرفين استراتيجيات جديدة للتعاطي مع معضلة الأمن لا تركن إلى المعاهدات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بعدما أثبتت التطورات الإقليمية قصور التحالفات مع واشنطن وضرورة الاعتماد على القدرات الذاتية في حماية الأمن الإقليمي، حيث تقدم الولايات المتحدة مصالحها العليا فقط واعتبار تركيا شريك استراتيجي موثوق به تتأثر هي أيضا بحالات عدم الاستقرار الإقليمي.

هذه التطورات تدفع لإعطاء الأولوية للديناميات الإقليمية لتحقيق الاستقرار الإقليمي، فالتحديات تأتي من داخل الإقليم وذلك بعد فشل الرهان على المضلة الأمنية الأمريكية التي مارست في العديد من المرات دورا معوقا مما دفع بعض النخب الخليجية والتركية إلى عدم الاعتماد على الولايات المتحدة لتحقيق أمن المنطقة[48].

المطلب الثالث: الموازنة المرنة عبر الورقة الفلسطينية.

سيطر على الساحة الفلسطينية برنامجين مختلفين متعارضين، يتضمن البرنامج الأول الذي تقوده حركة فتح والسلطة عموما، على الاعتراف بالدولة الإسرائيلية وحل القضية الفلسطينية عبر المفاوضات، ووقف عسكرة الانتفاضة ونزع سلاح فصائل المقاومة والذي يتماشى مع النظرة الأمريكية والتي عبئت كل مجهوداتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية لحل القضية الفلسطينية وفقا هذه الرؤية.

قام البرنامج الثاني بقيادة حركة حماس على عدم الاعتراف بالكيان الإسرائيلي وانتهاج أسلوب المقاومة المسلحة حتى تحرير الضفة والقدس على الأقل، وتعتبر حركة حماس من المنظور الأمريكي منظمة إرهابية وليست حركة مقاومة مشروعة إضافة لمرجعيتها الأيديولوجية كونها تنتمي للتيارات الإسلامية المناهضة للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن مقاطعة حماس

[47]) محمد عبد القادر خليل، المرجع السابق، ص.46.

[48]) محمد عبد السلام، "الشتاء الإقليمي: التعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الاوسط"، **مجلة السياسة الدولية، (القاهرة:** العدد (183)، يناير 2012)، ص.8.

والتهديد بقطع المساعدات المالية بنحو 400 مليون دولار سنويا[49]، وفرض حصار دولي على حكومة حماس المنتخبة كما قطعت العلاقات الدبلوماسية معها تحث تبرير رفض حكومة حماس لما بات يعرف بالشروط الرباعية التي تضم روسيا الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة مما فاقم من عزلة الحكومة الفلسطينية المنتخبة على الساحة الدولية.

لكن الموقف التركي شهد تحولا كبيرا من القضية الفلسطينية، تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، ففي السابق كانت تركيا تضع علاقاتها الإستراتيجية والعسكرية مع إسرائيل على قمة أولوياتها الشرق أوسطية، لكن هذا الخيار تغير مع تطبيق مبدأ (العمق الاستراتيجي).

ففي الوقت الذي كان الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يفرض حصارا ماليا على حكومة حماس عقب فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، كان **أحمد داود أوغلو** يستقبل **خالد مشعل** رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في أنقرة، وهو لا يحمل أي صفة رسمية في السلطة الفلسطينية وهي خطوة سببت غضبا أمريكيا نظرا للعلاقات الإستراتيجية التي تجمع تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التحول برز أكثر في الموقف التركي من القضية الفلسطينية أثناء حرب غزة عام 2009 حيث اتهم الرئيس التركي **أردوغان** تل أبيب بارتكاب جرائم حرب في غزة، بل دافع عن حركة حماس وخروجه الشهير من جلسة كانت تجمعه مع الرئيس الإسرائيلي **شيمون بيريز** في **مؤتمر دايفوس** أبرز دليل على التحول في الموقف التركي[50] .

في جانب آخر، شكّل الاعتداء الإسرائيلي على **أسطول الحرية** في 31 ماي 2010 محطة تحول كبير في الدور التركي داخل القضية الفلسطينية. إن الخلاف بين واشنطن وأنقرة حول حركة حماس لا يمكن تخيله قبل سنوات، لكن في حقبة إستراتيجيتها الجديدة لموازنة النفوذ الأمريكي فضلت تركيا تنمية علاقاتها مع خصوم الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، بغض النظر عن مواقف واشنطن مما ساهم في إضعاف الجهود الأمريكية، وكل ذلك من أجل التضييق على حركة حماس والتقليل من شرعية التصرفات الأمريكية تجاهها.

أصبحت المواقف التركية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، أكثر اعتدالا وتوازنا اتجاه القضية الفلسطينية، ففي ظل تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع حركة حماس وبعض الأطراف الفاعلة في الإقليم الشرق أوسطي كحزب الله كأعداء لسياستها في الشرق الأوسط ترى تركيا خلاف ذلك، وأنه لا مصلحة في معاداة هذه الأطراف، بل ضرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة،

---

[49]) أبو بكر الدسوقي، "الموقف الدولي الاستراتيجي حماس البديلة"، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: العدد (164)، أفريل 2006)، ص.120.

[50]) محمود عبده على، "أمريكا وتركيا، من الحرب الباردة إلى عصر أوباما"، **مجلة شؤون عربية**، (القاهرة: شتاء 2009)، ص.174.

مما يدعم موقف تركيا لدى هذه الأطراف في مواجهة الخطط الأمريكية التي قد تتعارض مع المصالح القومية لتركيا التي تتطلع للهيمنة الإقليمية[51].

كما ترى تركيا بضرورة قبول حركة حماس في العملية السياسية وبالتالي الوقوف على مسافة واحدة بينها وبين فتح، والتزمت باستمرار تقديم الدعم المالي والسياسي لحركة حماس بعد اعتلائها السلطة نتيجة انتخابات حرة ونزيهة.[52]

جاء هذا الموقف التركي الداعم للحركة – الرافض لاتهامها بقربها الأيديولوجي مع حركة حماس– ضمن سياق احترام نتيجة الانتخابات الديمقراطية، وأن أي محاولة من جهات خارجية فاعلة لإضعاف النظام المنتخب بفرض تدابير اقتصادية ضد الإرادة الفلسطينية، ستكون ضد مبادئ الديمقراطية. فبعد أن أصبحت حركة حماس شريكا أساسيا في معادلة الحكم الفلسطيني وفي توجيه دفة القضية الفلسطينية، التي احتكرتها مساراتها حركة فتح لسنوات طويلة بتبنيها الحل السلمي التفاوضي مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وبينما آثرت حركة المقاومة الإسلامية حماس خيار المقاومة المسلحة التي لا تقبل بها إسرائيل كشريك في الحكم الفلسطيني، هذا الموقف أحدث ارتباكا وانزعاجا لدى الولايات المتحدة الأمريكية واعتبرته نوعا ما تجاوزا للخطوط الحمراء التي سطرتها.

لكن البعض يرى محاولة تركيا توظيف ورقة حماس كأداة للعب دور مؤثر في الشرق الأوسط، من أجل النفاذ والحضور في المنطقة ، فهي استمرت بلعب دور مزدوج على خطي حماس وإسرائيل، لكن المسعى التركي اصطدم بعدم تقديم أي تنازل من الطرفين، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعطي أي إشارة ايجابية في حال تراجعت حماس عن بعض خطابها السياسي[53].

اقتصر هذا الموقف التركي تجاه حركة حماس فقط بإدانة للسياسات العدوانية الإسرائيلية، أي عدم اللجوء إلى أي تدابير عملية ضدها، وهو ما يعكس استمرار توازن سياساتها الخارجية في اتجاه الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الجميع، لكن لا يتطابق مع الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل بشكل مطلق، فالحرص على استمرار

---

[51]) خليل العناني، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص.155.

[52]) محسن صالح محمد، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص.209.

[53]) حبيطة لخضر "**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002 2009)**، مذكرة ماجيستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 2011،2012/03، ص.150.

علاقاتها مع إسرائيل لا يعني السكوت على جرائمها بحجة تحسن العلاقة مع إسرائيل هو سبب بقاء تحسن علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم مناهضتها كليا[54].

ومن ثم يمكن القول بأن وجهة النظر التي ترى أن العامل الإسرائيلي والأمريكي المحدد الأساسي للتحركات التركية في المسألة الفلسطينية قد تغيرت، حيث أصبحت البصمة التركية واضحة في القضية.

نستنتج مما سبق، أنه ونتيجة لسياسات الولايات المتحدة التي خلفت آثار سلبية على مصالح تركيا القومية، حاولت تركيا **احتواء العنصر الكردي** الذي توظفه الولايات المتحدة لخدمة أهدافها في المنطقة دون مراعاة تهديداته لها، باعتباره مكون يستهدف الأمن القومي للدولة التركية الذي يظل مهددا لوحدتها الوطنية، مما دفعها لتطوير قدرات الحماية الذاتية بالتعاون مع أطراف دولية وإقليمية من خلال توظيف إستراتيجية القوة المرنة.

وفي هذا الصدد عملت تركيا على تقوية علاقاتها مع قوى دولية مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، لخدمة وجهة نظرها الداعمة لخلق نظام دولي متعدد القوى رافضة للهيمنة الأحادية الأمريكية، التي لا تراعي حتى مصالح حلفائها.

كما تبنت سياسات مستقلة عن الولايات المتحدة تجاه إيران ودول الخليج العربي، و انتهجت سياسات مغايرة تجاه القضية الفلسطينية عبر تفاعلها مع حركة حماس كطرف فاعل ومهم ومعترف به لمستقبل القضية الفلسطينية والذي يتناقض مع التوجهات الأمريكية بخصوص التسوية المستقبلية للقضية.

[54]) المرجع نفسه، ص.161.

خاتمة

نحو استكمال هذه الرسالة خلصت الدراسة إلى ما يلي:

تفرض طبيعة المشكلة البحثية على الباحث في مثل هذه المواضيع الاهتداء بمجموعة من المفاهيم والمقاربات النظرية ذات الصلة وكانت كما يلي:

* استفادت الدراسة من القدرات التحليلية لمفهوم الإستراتيجية والتوازن والموازنة في شكلها المرن، كنهج تلجأ إليه القوى الإقليمية مثل تركيا لمواجهة تغلغل القوى الكبرى في الأقاليم المخترقة كالشرق الأوسط، حيث ثم تسليط بعض الأضواء على مفهومي نظام التغلغل أو الاختراق بمتغيراته وأبعاده ومؤشراته الدالة.

* استعانت الدراسة بما يزخر به حقل العلاقات الدولية في جانب التنظير من مساهمات نظرية في شكل مقاربات تفسر تفاعلات العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي كالواقعية بتنويعاتها وبعض مقولات الليبرالية، وتوليفة انتقائية من كلا المنظورين كالقوة الإقليمية والدور الإقليمي وغيرهما.

* أما في الجانب الاسقاطي فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

* تحدّد مكانة تركيا إقليميا بطموحات عالمية عبر تفاعل مجموعة من العناصر أو الشروط وهي عنصر جانب التصور، إذ لم تكن مكانة تركيا لتتغير وتكتسب الزخم المعروف إلا بتغير موازي على مستوى الإدراك والتصور لدى النخبة الحاكمة، وذلك بإعادة قراءة معادلة القدرات من موقع وإرث تاريخي وحضاري.

* أما فيما يتعلق بالقدرات اكتشفت تركيا أن خصوصيتها تكمل في القدرة على توظيف القوة الناعمة والتي يدعمها رصيد من القوة الصلبة في نظام إقليمي فوضوي مفتوح على كل الاحتمالات والتطورات التهديدية.

* كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن آلية فحص وتقييم من حالة وفعالية السياسات الإقليمية الموازنة تكمن في قياس مدى التوافق الداخلي والقبول الإقليمي والدولي لمخرجات القوة الإقليمية التركية، على المستوى الواقعي على تركيا أن تضمن حدّ أدنى من توافق مكونات الساحة الداخلية التي تشمل بالخصوص التيار الكمالي العلماني والنخب العسكرية وبعض التيارات الإسلامية الموازية لحزب العدالة والتنمية، وضمان نوع من الاعتراف الإقليمي من بعض القوى الفاعلة في المنطقة مثل إيران والدول

الخليجية وحتى إسرائيل التي تعتبر محدد أساسي يربط بين الاعتراف على المستويين الإقليمي الدولي، هذا الأخير يمثل القوى الكبرى كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي ما عدى الولايات المتحدة المستهدفة من استراتيجيات التوازن التركي.

* استنتجت الدراسة كذلك، بأن الشرق الأوسط كنظام إقليمي مفتوح وفوضوي ذو الأهمية الإستراتيجية، يتعرض لاختراق دولي على درجة عالية من الكثافة، مما جعله ساحة للتنافس بين هذه القوى والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى للتحكم بشكل انفرادي على مجمل قضاياه دون مراعاة مصالح القوى الإقليمية الفاعلة فيه وهو ما خلق امتعاض من طرف القوى الراغبة في بلوغ مكانة إقليمية رائدة بما يشمل تركيا.

* كما انصب اهتمام الدراسة في الفصل الثالث على إستراتيجية الموازنة المرنة التركية من حيث المظاهر والأبعاد، فمن حيث الأبعاد ثم فحص هذه الإستراتيجية عبر ثلاث مستويات (المحلي والدولي والإقليمي)، وذلك بحسب أهمية درجة تأثير كل من المستويات السابقة.

* ففي الجانب المحلي المرتبط بالأمن القومي التركي وتهديداته الوجودية، سعت لفك ارتباط الولايات المتحدة بالأكراد، حيث قامت بإضعاف تأثير الأكراد واحتواء خطرهم، ومحاولة دمجهم عن طريق مقاربة استيعابية في إطار القومية التركية (وذلك بنزع الطابع الأمني والسياسي على المسألة الكردية)، في رسالة واضحة للولايات المتحدة بعدم التدخل خاصة وأن الملف ذي تشعبات إقليمية مركبة ومعقدة.

* أما على المستوى الدولي وفي إطار تطوير قدرات دعم الحماية الذاتية سعت تركيا لتوظيف آلية اللعب مع القوى الدولية لصالحها، بما يقوض أو يخفف من وطأة الاختراق الأمريكي الكثيف للمنطقة، وذلك بتثمين التحالف الاستراتيجي مع روسيا و بتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي وحتى الأمني مع الصين، وبناء رؤية مشتركة مع الإتحاد الأوروبي بخصوص مدركات التهديدات بعيدا عن الرؤية الأمريكية المختلفة تماما مع هذه المدركات.

* على المستوى الإقليمي سعت تركيا للتقارب مع إيران في عدة ملفات بما لا يرضي الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل تحدي لها خاصة حول العديد من الملفات مثل البرنامج النووي وكذلك فك الحصار الغربي المفروض على طهران من جانب تركيا.

* تسعى تركيا للتدخل في القضايا الخليجية في شكل مزاحمة للدور الأمريكي وموازنة للحلفاء الأمريكيين في هذه المنطقة مثل المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهذا ما تجلى أكثر في الأزمة القطرية الخليجية حيث استمرت تركيا في علاقات جيدة مع قطر في مواجهة هذه الدول.

* وبالنسبة للقضية الفلسطينية، تعمل تركيا على تغيير المسلمة القائلة بأن العامل الإسرائيلي والأمريكي المحدد الأساسي للتحركات التركية في المسألة الفلسطينية، بل أصبح لا يمكن الحديث عن سلام أو حرب بين الفلسطينيين والإسرائيليين دون تركيا وإلى حدّ ما إيران، وهو ما يشكل موازنة شبه مضادة للمنظور والنهج الأمريكي في الشرق الأوسط.

تلخيصا لما جاء في الخاتمة، يمكن القول بأنّ اتّباع تركيا إستراتيجية الموازنة المرنة لا يعني تجاوز الخطوط الحمراء التي تضعها واشنطن في وجه أي طموحات إقليمية تركية في منطقة الشرق الأوسط والتي تشمل، بشكل أساسي المساس بأمن إسرائيل والإخلال بمتطلبات البقاء ضمن عضوية الحلف الأطلسي، وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بين أنقرة وواشنطن، فإنه بقدر ما توجد نقاط خلاف هناك نقاط التقاء واتفاق، فتركيا تدرك مدى حاجتها للقدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لضمان أمنها ومصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا راجع لاختلاف عناصر القوة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لصالح هذه الأخيرة، مما حتم على تركيا إتباع إستراتيجية الموازنة المرنة لمواجهة استراتيجيه الاختراق الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط والحدّ من تغول نفوذها. باختصار كان الهدف الأساسي لهذه السياسات هو موازنة الضغط الأمريكي على تركيا، ومحاولة إقناع واشنطن بالحلول البديلة التي تراعي مصالح تركيا ودول المنطقة.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

01):الكتب:

1- أبو خزام إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى**، ط1(عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1999).

2- أبي عاد ناجي، لاغيتون ميشيل، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط : الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، (ترجمة)، محمد أنجار (عمان:الدارالأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

[3]- أبي عاد ناجي، لاغيتون ميشيل، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط : الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، (ترجمة)، محمد أنجار، (عمان:الدارالأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

[4]- إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2001).

[5]- بوفر أندري، **مدخل إلى الإستراتيجية**, (ترجمة)، الهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970).

[6]- المفتي مالك، **الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دراسات عالمية، 2001)

[7]- لويس برنارد، **العرب والشرق الأوسط**، (ترجمة)، نبيل صبحي، (بيروت: 1963).

[8]- العناني خليل، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

[9]- المرشد مي سامي، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط(2002-2016)**، (برلين:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).

[10]- الشمري حمدان، **المسألة الكردية نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الإقليمية**، (الكويت، ادارة البحوث والدراسات، 1999).

[11] -القصاب عبد الوهاب، **المؤسسة العسكرية التركية مرحلة تبدل الأدوار**" في مجموعة من المؤلفين، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** (الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، 2012) .

[12]- المخادمي عبد القادر رزيق، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

[13]- الكعكي يحي أحمد، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، ط1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002).

[14]- الجحيش فراس محمد، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، (عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).

[15]- العساف سوسن، **إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط1**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008).

[16]- العناني خليل، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

[17]- الخماش رنا عبد العزيز، **العلاقات العربية التركية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010).

18- المرشد مي سامي، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002- 2016)**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2017).

[19]- حامد البدري مروة، **بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط**، (بيروت: المكتب العربي للمعارف 2017).

[20]- حميد رشيد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

[21]- خضير الغريري محمد ياس، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي**، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

[22]- خليل محمد عبد القادر، **الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية التركية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013).

[23]- زانوتي جيم، **التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: توقعات وتداعيات**، (بيروت: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2012).

[24]- عيد محمد بدري، **التقارب الإيراني-الأمريكي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر،2013).

[25]- سعيد محفوض عقيل، **السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية – التغيير)**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

[26]- شفيق منير, **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

[27]- دورتي جيمس و بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة)، وليد عبد الحي، عمان: الأردن، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).

[28]- علي باكي، **تركيا الدولة والمجتمع ... المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

[30]- محمد فهمي عبد القادر، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، (عمان: الأردن دار مجدلاوي، 2006).

[31]- محمد طلال خالد، محمد إدريس وائل، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر**، (عمان: الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر، 2007).

[32]- كوفلي عبد الله جعفر، **العمل الأمني الناجح (دراسة نظرية تحليلية)**، ط1، (عمان:الاردن، دار الخليج للصحافة والنشر، 2019).

[33]- صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية**، (بيروت: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، 1987).

[34]- صبري مقلد إسماعيل، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**, ط2، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985).

[35]- طلعت عبد المنعم، **إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتب، 1988).

[36]-نوفل أحمد سعيد وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ط1، (الدوحة: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

[37]- نور الدين محمد، " الدور التركي في المحيط العربي " أوراق عربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 14، يناير2012) .

38- نور الدين محمد، **تركيا في زمن التحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، ط1، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،1997).

[39]- ناي جوزيف، **القوة الناعمة: معاني النجاح في السياسة الدولية**، (ترجمة)، محمد توفيق البجيرمي، ط1، (الرياض، العبيكان للشر،2007).

[40]- نور الدين محمد، **تركيا: الصيغة والدور**، ط1، (بيروت: رياض الريس للنشر والتوزيع، 2008).

41- نور الدين محمد، وحراب حجاب، **الكمالية وأزمة الهوية في تركيا**، ط1، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،2001).

[42]- محفوض عقيل، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، (الدوحة: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

[43]- محفوض عقيل سعيد، **السياسة الخارجية التركية " الاستمرارية – التغيير، ط1**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

[44]- غانم إبراهيم البيومي، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

[45]- محفوظ عقيل سعيد، **السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية – التغيير)**، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012).

[46]- نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق الأوسط**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)

47- كارمر هاينكس، حسين علي باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2001) .

[48]- صالح محمد محسن، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010).

[49]- عيد محمد بدري، **التقارب الإيراني–الأمريكي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر، 2013).

[50]- يوسف عماد، **تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة(مقاربة جيوبولتيكية)**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2015).

2) <u>المقالات في المجلات والدوريات</u> :

1- أراس بولنت، " حقبة أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية" **شؤون الأوسط**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد، 135 (ربيع، 2010).

2- بيبرس سامية،" التقارب التركي الإيراني- ومستقبل تسوية الأزمة السورية"، **مجلة شؤون عربية**،(ربيع 2015).

3- الدسوقي أبو بكر، "الموقف الدولي الاستراتيجي حماس البديلة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، (أفريل، 2006).

4- اللباد مصطفى،"أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، **مجلة السياسة الدولية**، (أكتوبر 2010).

5- تميز قدير، "العلاقات التركية الصينية"، ، (تركيا: **مركز الأبحاث**، جامعة بوغازيتشي، شتاء،2017).

6- عبد الناص وليد محمود، "التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد189، (يوليو،2011)

7- زكي يونس الطويل رواء، "مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية، 1923 – 2001"، **مجلة الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، المجلد04، (العدد، 10، 2008) .

8- سعيد عبد المنعم، الإقليمية في الشرق الأوسط نحوى مفهوم جديد، **السياسة الدولية**،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات العدد،(122).

9- موسوي سيد حسين،" إيران والدور التركي في الشرق الأوسط" **شؤون الأوسط**، القاهرة:عدد .132 ، ربيع (2009).

10- فريدمان توماس، "خطة تحقيق النصر في العراق"، **صحيفة الشرق الأوسط الدولية**، لندن، العدد(13420)، (2007).

11- شاكر رنا مولود، "العلاقات الأمريكية – التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، (بغداد: العدد 12، (أكتوبر 2017).

12- محمود النعيمي لقمان عمر، "البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية – الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة1992-2008"، **مركز الدراسات الإقليمية**، (جامعة الموصل: العدد38، (جوان،2018).

13- غانم إبراهيم البيومي،"مؤسسات المجتمع المدني في تركيا، المجلة الاجتماعية القومية"، **مجلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية**، (القاهرة:المجلد45، العدد لثاني، (مايو 2008).

[14]- عبد السلام محمد،"الشتاء الإقليمي: التعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الاوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 183، يناير، 2012).

[15]- على محمود عبده،" أمريكا وتركيا...من الحرب الباردة إلى عصر أوباما"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، (شتاء 2009).

[16]- صابر فوزية، "قراءة جيو– سياسية للبعد الكردي في العلاقات بين العراق وتركيا"، **مجلة أراء حول الخليج**، العدد(7)، دبي، مركز الخليج للأبحاث، (2005).

[17]- دود أوغلو أحمد، العمق الاستراتيجي، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، (2011).

18- نور الدين محمد، "أحمد دوودأوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة"، القاهرة، **شؤون الأوسط**، عدد116، (خريف2004).

<u>الرسائل والأطروحات</u>

[1]- فيصل بولجدري, "سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا و إيران", أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي, كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر، 3، 2017/2016.

[2]- فائق تلا عاصم," دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الاستراتيجي في إقليم جنوب آسيا وآفاقه المستقبلية ", رسالة ماجيستير, (جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2003.

[3]- حبيطة لخضر، "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002 2009)"، مذكرة ماجيستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر03 ،2012/2011.

[4]- علي العفيفي محمود حسن, "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، " رسالة ما جيستير، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهرو– غزة, 2012)

[5]- ربيعي سامية، "آليات التحول في النظام الإقليمي – النظام الإقليمي لشرق آسيا"– مذكرة معدة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007 .

[6]- شفيعة حداد، "توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجيستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2003).

روابط الويب.

1- الموسوعة الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية في 2007/07/12 على الرابط
www .grolier.comlcginlmidleeast anth.12:

2- موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية : www.un.org

[3]- تقدير موقف،أزمة العلاقات التركية الأمريكية..تعثر لا قطيعة ، مركز الجزيرة للدراسات،قطر،أغسطس 2018)علىموقع
www.aljazeera.net2445turkeyusa.

اللغة الأجنبية :

1(books :

[1]) buzan barry &olewaever, **reion and powers, the structure of international security**,newyork, cambridge university, 2003.

2) Larrabee Stephen and Nader Aireza, **Turkish-Iranian relations in a changing Middle East** (RAND: National Defense Research Institute,2013.

1) **Periodicals and working papers :**

1- A. Pape Robert, “Soft Balancing against The United States” **International Security**, Vol.30,No.1(Summer2005).

2- baldwin davida,(power and international relations)in waltercarlsnaes,Thomasrissevebetha.simonons (eds) the oxford **hand book of international relations**(oxford:oxford university press,(2002) .

3- Bilgin Pinar, «Turkey and the EU; yesterday's answers to tomorrow's security problems?», **Bilkent University, Department of International Relations**, Ankara, (May 2001).

4- Burns Nicholas" Kurdish issue frays Ankara،s ties with U" **the Washington Times**، (29 July 2005).

5- Bank Andre and Karadag Roy, "The politival economy of regional power : Turkey under the AKP "**GIGA working Papers**, No.204, (September 2012) .

6- James J.Wirtz,and Michel Forrtmann,(ed.)"Balance of Power; Theory and Practicein the 21st Century,"**Stanford,California,Stanford University Press**,(2004.)

7- flemes Daniel , « conceptualizing regional power in international relations – lessons from the sout African case» **,giga working papers**,n.53,(june 2007) .

8)Murinson Alexander, "The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy. " **Middle Eastern Studies**,(42 ,6).

9- Metz Steven , "American Strategy " **Issues and Alternatives for The Quadrennial Defense Review** ,Carlisle, Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, (September.2000.)

10- Nolte Detlef," How to compare regional powers analytical concepts and research topics" **Review ofInternational Studies**,vol.36(2010).

[11]- neuman iver b,a region – building approach to northern europe, **international studies**,(vol 20,n1 janvier 1994).

[12]- Kardas Saban, »turky : Dedrawing The Middle East map or Building Sand Castles ? »**Middle East Policy** (Vol.16.No,1,2010)

[13]- Kirisci Kemal , Turkey s Foreign Policy IN the Turbulent Times, CHaillot paper, PARIS, European Union, **Institute for Security Studies**, (No92,2006.)

[14]) J.Ricciardone Francis "An American Diplomat،s Perspectives on Kurds in global arena" **Washington DC، American University : Centre for GlobalPeace،** (17 April2000).

[15]- « The US had substantial intelligence that the Turks were in activity against the local leadership"، **THE Washington Times** (July8، 2003).

[16]- T.V.paul," Introduction:the Enduring Axioms of Balance of Power Theoryand Their Contemporary Relevance" **in T.V.Paul**.

[17]- Yavu HakanM " Provincial not ethnic federalism in Iraq" **Middle East Policy** ،11(1) (Spring2004).

[18]– Zan Tao" Uncertainty and Ambiguity: Turkey's perception on the rise of china"**Journal of middle Eastern and Islamic Studies(in Asia)** vol.3،No.1،(2009).

3) Web links :

[1])EyupErsoy Turkey-china political relations: see:http://www.chinacircle.biz/turkey-china-political-relations/Turkish-china-political-relations(2008-05-30).

.[2]) Nicolas Burns ،US Department of State : daily press briefing DPC 58 (25 April 1995)،http://www.hri.org/news/usa/std/1995/95-04-25.std.

[3])Henri J. Barkey , « Turkish foreign policy and the Middle East » **CERI STRATEGY PAPERS**,N.10,(juin 2011),P.2. IN:http://www.ceri-sciences-po.org.

[4])Sean Foley، "Turkey and the Gulf States in the Twenty-first Century" Weekly Blitz، (October 20 2010) at: http://www.Weeklyblitz.net/1045/turkey-and-the--gulf-states-in-the-twenty-first-(Accessed June،15، 2012).

الفهرس

العنوان	الترقيم
مقدمة	01
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.....	09-28
المبحث الأول: تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة.....	11
المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط.....	11
الفرع الأول: تأصيل المفهوم.....	11
الفرع الثاني: الأهمية الجيوسياسية لإقليم الشرق الأوسط.....	12
المطلب الثاني: مفهوم الإستراتيجية.....	13
الفرع الأول: دلالة الإستراتيجية.....	13
الفرع الثاني: مفهوم التوازن الاستراتيجي.....	15
الفرع الثالث: الموازنة المرنة.....	17
المطلب الثالث: مفهوم الاختراق الدولي.....	18
الفرع الأول:المعنى الاصطلاحي للاختراق.....	19
الفرع الثاني: مؤشرات الاختراق	20
الفرع الثالث: نظام التغلغل في النظم الإقليمية	21
المبحث الثاني: الافتراضات النظرية لتفاعلات العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي...	22

المطلب الأول: مقاربة القوة الإقليمية	22
الفرع الأول: مفهوم القوة الإقليمية	22
المطلب الثاني: المقولات السائدة في دراسة التحولات على المستوى الإقليمي	25
المطلب الثالث: منطلقات العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية	26
الفصل الثاني: مكانة تركيا في النظام الشرق أوسطي المفتوح (فرصها وحدودها)	49-29
المبحث الأول: العناصر الداعمة والمحددة للمكانة الإقليمية التركية.....	31
المطلب الأول: التصور عن الذات.....	31
المطلب الثاني: القدرات المادية والمعنوية.....	33
الفرع الأول: القدرات المادية:	33
الفرع الثاني: القدرات المعنوية	34
المطلب الثالث: طبيعة السياسات المتبعة.....	36
الفرع الأول: سياسات القوة الناعمة.....	36
الفرع الثاني: سياسة الاحتواء	37
الفرع الثالث: سياسات تصفير المشكلات مع دول الجوار	37
المبحث الثاني: حدود السياسات الإقليمية المتبعة.....	38
المطلب الأول: التوافق / التعارض الداخلي.....	38

المطلب الثاني: القبول الإقليمي بالدور التركي في الشرق الأوسط.....	39
المطلب الثالث: الإقرار الدولي بالمكانة الإقليمية التركية.....	41
المبحث الثالث: الاختراق الأمريكي للنظام الإقليمي الشرق أوسطي.....	43
المطلب الأول: استعراض القوة في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجي.....	43
المطلب الثاني: إعادة هندسة القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط.....	44
المطلب الثالث: التوجس التركي من سياسات الاختراق الأمريكي.....	46
الفصل الثالث: محورية الدور التركي الموازن للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط	77-50
المبحث الأول: محاولة فك الارتباط بين الولايات المتحدة الأمريكية والأكراد.....	52
المطلب الأول: تطورات القضية الكردية في تركيا.....	52
المطلب الثاني: الورقة الكردية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.....	55
المطلب الثالث: الهواجس التركية من الدعم الأمريكي للطموح السياسي للأكراد.....	56
المبحث الثاني: الموازنة المرنة عبر المحاور الدولية.....	61
المطلب الأول: الموازنة المرنة عبر محور أنقرة – موسكو.....	61
المطلب الثاني: الموازنة المرنة عبر محور أنقرة – بيجين.....	64
المطلب الثالث: الموازنة المرنة عبر محور أنقرة – بروكسل.....	67
المبحث الثالث: الموازنة المرنة من خلال الأطراف الإقليمية.....	70

المطلب الأول: الموازنة المرنة بواسطة طهران.....	70
المطلب الثاني: الموازنة المرنة بواسطة منطقة الخليج.....	72
المطلب الثالث: الموازنة المرنة عبر الورقة الفلسطينية.....	74
خاتمة	79
قائمة المراجع	83
فهرس الموضوعات	94